عصر الإمبراطورية الجديدة

سلامة كيلة



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : عصر الإمبراطورية الجديدة

المؤلف : سلامة كيلة

رقم الإيداع : ١٩٥٠٣ / ٢٠١٠

الطبعة الأولى ٢٠١٠



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

مقدمة

عصر الإمبراطورية الجديدة

كانت الحركة المناهضة للعولمة تتصاعد بعد عقد من الحروب الإمبريالية في العراق و الصومال و يوغوسلافيا السابقة، وميل الدولة الأمريكية للسيطرة على العالم بالقوّة من أجل فرض « النظام العالمي الجديد »، و ميل إمبرياليّ عام لتعميم الليبرالية المتوحشة، و لإعادة تنظيم العالم في إطار انتصار « نهائي» للرأسمالية.

لكن وحشية الرأسمالية كانت تفرض الحراك العالمي ضدها، لهذا بدأت التحرّكات المتفرّقة و الخجولة تنتظم في تحرّك عالميّ عام تبلور في بورتو أليغري (البرازيل) بداية سنة ٢٠٠١، و أفضى إلى تأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي كردّ على المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقده كبار مفكري و ساسة الرأسمالية في دافوس (سويسرا).

لكن أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١ التي «استُغلّت» كمبرّر، فتحت أفق الهجوم المضاد و التسريع في عملية السيطرة العالمية. حيث أوجدت كلّ المبرّرات لكي تنفّذ الدولة الأمريكية ما كانت بدأته في الحرب على العراق بداية سنة ١٩٩١، (أي احتكارات النفط والمجمّع الصناعي العسكري والشركات متعددة القومية، والإدارة) ومارسته في يوغوسلافيا، و ربما بخجل، طيلة العقد الأخير من القرن العشرين. لهذا بدأت الحرب ضد أفغانستان، ثم ضد العراق، مع «غزوات» سريعة في هاييتي وكولومبيا.

الكتاب هو سلسلة مقالات كتبت قبيل ـ و خصوصاً ـ بعد الحادي عشر من

أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠١، تشرح أسباب الميل الأمريكي للحرب، و تشير إلى أهداف السياسة الأمريكية، و سعيها لتشكيل «إمبراطورية عالمية» معتمدة على تفوّقها العسكري «المطلق». كما تدعو لمقاومة هذا الميل الذي يعيد وجه الرأسمالية البشع، و يكرّس الاحتلال من جديد. حيث إن عصر الإمبراطورية الجديدة يفرض عصر المقاومة الجديدة، وعولمة رأس المال تفرض عولمة المقاومة، خصوصاً وأن الوطن العربي بات المستهدف الرئيسي في هذه الحرب الإمبريالية.



(١)

قبل ٩/١١..
من سياتل إلى جنوى

لمَ يناهضون العولمة؟

«شعب سياتل» يزحف نحو جنوى الإيطالية، حاملاً الشعارات ذاتها التي رفعها في سياتل قبل أكثر من عام. و«شعب سياتل» هو التعبير الذي بات يطلق على مناهضي العولمة الذين يزحفون كلما نشطت مؤسسة من مؤسسات العولمة، من منظمة التجارة العالمية، إلى البنك والصندوق الدوليين، إلى منتدى دافوس... إلى اجتماعات مجموعة السبع «أو الثماني تجاوزا». إذن ستبدو مناهضة العولمة كصيرورة متصاعدة، ويبدو التحذير من شرور العولمة كخطاب طازج.

لمَ يناهضون العولمة؟ ألم يلاحظوا أنعمها التي تعم البسيطة ؟ هذا ما تحاول «الأقلام المعولمة» تكراره كل يوم، حيث ستبدو الحركة المناهضة للعولمة. وكأنها تناهض التطور التقني الهائل، وتدعو للانغلاق، والتخلي عن كل منجزات تحول العالم إلى «قرية صغيرة» و«سوق أصغر». وبالتالي ستبدو العولمة وكأنها «الثورة التقنية» الهائلة التي باتت معطى عالمياً.

وحقيقة ليس من الممكن القفز عنها، وهذا هو الوجه الذي يعطى للعولمة، أو هذا هو الوجه الوحيد الذي باتت تعرف العولمة به؛ لتبدو الحركة المناهضة للعولمة وكأنها حركة «رجعية» تتمسك بماض زال، أو هو قيد الزوال؛ ولتبدو تحركات «شعب سياتل» وكأنها تهدف إلى إعاقة «حركة التقدم» المذهلة التي تحققها الرأسمالية.

لكن ليس هذا ما يؤسس كل هذه الحركة المناهضة للعولمة، ولا شك في أن إبراز

هذا الجانب يهدف إلى القول بعبثية هذه الحركة، وأيضاً برجعيتها، ومن ثم بالتغطية على أهدافها الحقيقية، وأقصد مواجهة توحش الرأسمالية، المتحقق عبر «دكتاتورية السوق» ، وتهزيل «الدولة الوطنية» وتعميم منطق المضاربات، وكذلك الأوبئة، والدفاع عن فقراء العالم، وعن حقهم في الحياة.

لكن مشكلة الخلط بين سياقات متعددة ومتنافرة، لا تزال تحكم المنطق السائد وربما كان الخلط هدفاً، من أجل التعمية. فلا شك بأن تزامنًا قد حكم انطلاق «ثورة الاتصالات» وانهيار المنظومة الاشتراكية، وبالتالي ميل الرأسمالية لإعادة ترتيب العالم. فإذا كانت هذه الثورة في الاتصالات تحقق «عولمة» ما، فهي ليست المقصودة بالمناهضة أو الرفض على العكس من ذلك إنها في صلب كل النشاطات المناهضة للعولمة، لأنها أوجدت من أدوات «الفضح» وكذلك الاتصال ما يساعد على مواجهة الرأسمالية، فالإنترنت هو «أداة تنظيم» كل هذا النشاط المناهض من سياتل، إلى براغ إلى دافوس، و... إلى جنوى، كما أن «ثورة الاتصالات» قد أوجدت من قنوات «الكشف» ما يجعل الوعي بمشكلات العالم مسألة ممكنة وعبر سرعة قياسية. وبالتالي يجري الاطلاع على نتائج وباء الإيدز في أفريقيا، أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا، أو مجازر القوات الصهيونية في فلسطين، أو أزمات الجوع في أمريكا اللاتينية ، أو أفريقيا ، أو الشرق، أو حتى مجازر القوات الأمريكية المنتشرة في كل أرجاء العالم. يجري الاطلاع بما يحقق وعياً بكل هذه المشكلات ، التي هي جزء من أرضية عامة تحكم العالم، تتمثل في أثر النهب الإمبريالي على العالم بمجمله. المسألة إذن ، ليست «ثورة الاتصالات» ولا كل ما أفرزته من تفاعل عالمي، فهذه وتلك خطوات هائلة في مسار تقدم البشرية. المسألة تكمن في «شرور» الرأسمالية، التي باتت معروفة منذ زمن، لكن الجديد هنا يتمثل في أن انهيار المنظومة الاشتراكية، وبالتالي «انتصار» الرأسمالية،الولايات المتحدة خصوصاً، كونها زعيمة

«العالم الحر» منذ نشوب الحرب الباردة،فرضًا «تأسيس نظام عالمي جديد»أو هو ما بات يعرف بـ«العولمة».

هنا نحن إزاء استراتيجية محددة صاغتها الرأسمالية ، وهنا الولايات المتحدة تهدف تشديد الهيمنة على العالم، وبالتالي تشديد النهب عبر كل الوسائل الممكنة بما فيها الحروب ، والتدمير ، وإشعال «الحروب القذرة» واستخدام «اليورانيوم المستنفذ» ، والتجويع...إلخ.

لهذا أصبحت صفة «التوحش» ملازمة للرأسمالية، أكثر من أي وقت مضى؛ لأن وحشيتها اليوم، لا تقوم على تكثيف الاستغلال فحسب، بل تصل إلى حدود الإبادة أيضًا. هذه الاستراتيجية هي العولمة، هي بالذات العولمة، مستفيدة من «ثورة الاتصالات». وبالتالي فإن هذه العولمة هي التي يجب أن «تكشف أستارها» وهي التي يلاحقها «شعب سياتل».

وإذا كان شعار مواجهة «دكتاتورية السوق» هو الشعار المركزي لكل حركة مناهضي العولمة، فلأنها الأساس الذي تنبني عليه هذه الاستراتيجية، ولأنه الأساس الذي «يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً» ويجرد الطبقة العاملة في المراكز من كثير من الحقوق التي حصلت عليها عبر نضالاتها و«أيضاً بفعل نشوء الاشتراكية» ولأن تحقيقها يفترض «تدمير» الدول في العالم المتخلّف، وأيضاً تدمير الأمم. وإذا كان الحلف الأطلسي أو القوات الأمريكية العاملة باسم الحلف الأطلسي - كونها القوة المركزية والحاسمة فيه - هو أداة السيطرة العسكرية، والتدمير، والتخويف، فإن مجموعة السبع هي «المكتب السياسي» الذي يرسم استراتيجية الرأسمالية «وهو كذلك خاضع للأمين العام الذي هو الولايات المتحدة». أو يمكن القول بأنها السلطة السياسية العالمية. لكنها الخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة.

إذن، العولمة هي رؤية تحكم الرأسمالية، لكنها ليست رؤية مجردة، فهي تتحقق واقعياً، عبر استراتيجية شاملة، تهدف تحقيق مصلحة الرأسمالية، حيث «الربح فوق الشعب» كما يشير نعوم تشومسكي،وحيث اطراد التراكم الرأسمالي فوق حياة البشر وعلى جثثها، لهذا أصبحت الهيمنة على منابع النفط «التي هي مصلحة قومية أمريكية» ضرورة حاسمة، كما أصبح فتح الأسواق إلى أقصى الحدود، ضرورة كذلك، بغض النظر عن كل التدمير الذي يلحق بالمجتمعات المتخلفة. وأصبحت حماية استثمار الشركات الاحتكارية متعددة القوميات قانوناً ملزماً لكل دول الجنوب، بمعنى أن العولمة هي حق النهب، وهذا هو طابعها التوحشي، وهو الطابع الذي يستثير مجموعات متزايدة في دول الشمال، لكنه يخلق الأحقاد في دول الجنوب، لهذا غدت الولايات المتحدة محط سخط هناك.

بالتالي لا تكمن المشكلة في انفتاح العالم، وتعمق تفاعله وترابطه، بل تكمن في توجيه كل هذه العملية لمصلحة الولايات المتحدة، أي لمصلحة احتكاراتها بالتحديد، مما يحول هذا الانفتاح إلى صيغة لفرض احتكار أمريكا العالم كله، وتوجيه الترابط في علاقة غير متكافئة. وهذا ما فعلته الرأسمالية منذ نشأتها، وهذا ما تسعى لتعزيزه بعد تشكل عالم «أحادي القطب» فهي فرصتها النادرة من أجل صياغة العالم في الحدود التي تحقق مصالح احتكاراتها تحديدًا، وبالتالي الحدود التي تلغي «العالم».

هذه المسألة تفرض «وأقول تجبر» على تنشيط الحركة ضد العولمة و«عوالمها»، وهذا هو مكمن قوة «شعب سياتل» وأساس تعزيز كل أشكال النشاط ضد «الطغم» الرأسمالية المهيمنة ، طُغم الشركات الاحتكارية متعددة القومية التي باتت تهيمن على القطاع الأكبر والأكثر أهمية من الاقتصاد العالمي. كما أنها في أساس إعادة صياغة العالم بما يحقق مصالحها، ويطلق لها عنان النهب، ويؤسس لدكتاتوريتها.

السفير ٢٧/ ٧/ ٢٠٠١

معارضو العولمة

تتسع معارضة العولمة في المراكز الرأسمالية ، من سياتل إلى دافوس إلى ميو الفرنسية ، وتتزايد القوى المنخرطة في هذا التيار ، ولا شك في أن للمعارضة تلك أسساً متعددة ، ربما تكون متعارضة أحياناً ، وتكون متكاملة أغلب الأحيان ، وبعض هذه الأسس يتعلق بشأن داخلي في هذه المراكز ، وبعضها الآخر ذو طابع عالمي ، بعضها يتعلق بفعل الشركات الاحتكارية متعددة القومية في المراكز ، وبعضها الآخر يتعلق بفعلها العالمي (أي الأطراف) .

حيث أفضى انهيار النظم الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة إلى انقلاب نشاط هذه الاحتكارات ، وكان من نتائج ذلك ، الميل إلى إلغاء كل « الامتيازات » التي حققتها الطبقة العاملة في المراكز إبان حقبة الحرب الباردة ؛ لأن هذا الانفلات سمح بأن تسعى إلى تحقيق ربح أعلى ، واحد أسس ذلك يتمثل في خفض الأجر (سواء مباشرة أو عبر التضخم) وتقليص الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتجاهل قانون العمل ، ومن ثم خفض العمالة عبر تسريح العمال (لقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة على ذلك) ، وبالتالي زيادة البطالة ، وكل ذلك أساس في تشكل معارضة داخلية ، وربما تتصاعد تالياً .

لكن انفلات نشاط الاحتكارات أفضى أيضاً إلى فرض العولمة ، التي عنت ، أولاً ، وحشية في التعامل مع الأطراف ، قادت إلى اتباع سياسة تدمير قامت بها الولايات المتحدة (ملحقةً المراكز الأخرى بها) ضد العديد من الدول (العراق ، يوغسلافيا ..) ، وكذلك سياسة حصار وتجويع طالت دولاً متعددة ، أظهرتا

الطابع الهمجي للرأسمالية، التي لطالما عملت على إخفائه، أو التمويه عليه وإلصاقه بـ «شياطين» أخر مثل الاتحاد السوفيتي والشيوعية سابقاً، والإرهاب راهناً.

لقد استأثرت هذه الوحشية قطاعات من «الرأي العام» في المراكز ذاتها، فهي تعيد إنتاج «الوجه البشع» للرأسمالية، والذي كان يمارس ضد الطبقة العاملة فيها، في مرحلة سابقة، لكنها تعيد إنتاجه بشكل أفظع وأكثر دموية، وهذا الوجه البشع هو الذي أوجد الأساس للشيوعية.

وإذا كانت ممارسات الرأسمالية في الأطراف تستثير قطاعات من «الرأي العام» سابقاً، فإن آليات التدمير الراهنة وسعت هذه الاستثارة؛ لأنها طرحت التساؤل: لماذا ندمر العالم؟ وهل من مبرر «أخلاقي» لذلك؟ ولقد عنت العولمة ثانياً، ميل الولايات المتحدة إلى تعميم نمط حياة خاص بها على العالم، وهو في جوهره نمط استهلاكي، وربما يكون ماكدونالدز رمزًا لذلك، أو هو الرمز الأوضح، رغم ميل الولايات المتحدة إلى تعميم ثقافتها الخاصة، عبر السينما والموسيقى و... حتى طريقة التفكير «البراغماتية» (المصلحة الضيقة).

إنها تعمم «حضارة تافهة»، وهنا تتخذ الهيمنة الأمريكية شكلها الأوفى، وفي المراكز غير الأمريكية خصوصاً، مما يشعر الرأي العام فيها، بأنه مضطر للتخلي عن حضارة راقية لمصلحة أخرى فارغة ومملة، وأنه يقاد إلى ذلك انقياداً، بفعل قوة وغطرسة الولايات المتحدة.

ولكن قطاعات من الرأي العام تشعر أن دفعها نحو التفاهة مرتبط أيضاً بدور الشركات الاحتكارية الأمريكية، وأثره في بلدانها، عبر هيمنتها في اقتصادها المحلي.

لهذا رفعت في مدينة ميو الفرنسية الشعارات ذاتها التي رفعت قبل ذلك في

سياتل الأمريكية و دافوس السويسرية ، والقائلة بأن العدو الأول هو : العولمة ومنظمة التجارة العالمية ، و« دكتاتورية قانون السوق » : بعدما فكك مزارعو مدينة ميو مطعم « ماكدونالدز » .

المأساة أن الأكثر تضرراً من العولمة ، وأقصد دول الأطراف التي تُنهب وتُدمر ، وتتحول إلى محميات أمريكية ، وتُحكم من قبل صندوق النقد الدولي ، لم تنتج بعد أي رد فعل حقيقي ، لتبدو وكأنها جثة تتفسخ .



الهويات القاتلة

ما فهمنا من العولمة يتمثل في ميل الرأسمالية إلى فرض « السوق الواحد » حيث تتدفق السلع ، وينساب رأس المال ، دون اعتراض ، والرأسمالية هنا تطبق قانونها الذي كان في أساس نشوئها ، أو شعارها الذي كان في أساس تبلورها كنمط مهيمن ، شعار « دعه يمر » وبالتالي فهي ، في المجال الاقتصادي ، تفرض عالمياً ، ميلها لتشكيل السوق القومي ، إنها ، هنا ، تعمم تجربتها في مجال تأسيس السوق القومي عالمياً ، بهدف تأسيس سوق عالمية واحدة ، تخضع لقوانين الرأسمالية العالمية واضعتها ، وبالتالي تخدم مصالحها . إنها هنا تؤسس لـ « نهاية التاريخ » ! عبر تكريس « رأسمالية » العالم ، أو هيمنتها على العالم ، عبر آليات الرأسمالية .

هذا الفهم ، الذي هو صحيح ، يغفل عبر تركيزه الاقتصادي على آليات أخرى ، تسعى الرأسمالية إلى تعميمها ، ليكون هذا الفهم الصحيح منقوصاً . والنقص هنا يفضي إلى مواقف خاطئة ؛ لأنه يفضي إلى تغييب مجمل آليات الهيمنة الرأسمالية . فالرأسمالية ، وعلى عكس ميولها وهي تؤسس نمطها حيث كان تأسيس الدولة القومية هدفاً لها ، تسعى ، ليس إلى تجاوز الدولة القومية إلى « تكوين أعلى » في المستوى القومي / السياسي ، بل تسعى إلى تأسيس تكوينات « قومية » وسياسية « أدنى » .

هي هنا تتخلى عن أهم ما أنتجته الرأسمالية على صعيد الفكر ، وأقصد مفهوم القومية من جهة ، ومفهوم المواطنة من جهة أخرى ، لمصلحة تكوينات « ما قبل الرأسمالية » ، مفاهيم المِلل ، والطوائف و الإثنيات ، والقبائل .. إلخ ، فإذا كان فوكوياما يعبر في أطروحته حول « صدام الحضارات » يعبر عن الميل « الحضاري »

(المشتمل على السياسي ، والثقافي ، و ...) للرأسمالية الراهنة ، وهو هنا جزء من آلية (ميكانزم) «فكري» ، وإعلامي هائل ، يعمم تلك المفاهيم . حيث لا يمثل العالم لديه أممًا ، بل أدياناً ، ليس من علاقة فيما بينها سوى « الصدام » ، وهو هنا يعيد إنتاج مفهوم المِلل في « صيغة حديثة » .

ربما كان مفهوم « الهوية » أشمل من مفهوم هينتنغتون ، وهو المفهوم الأساسي في أيديولوجيا العولمة ، لأنه لا ينطلق من مفهوم الملل فحسب ، وإن كان يتضمنه ، بل ينطلق ، أيضًا ، من مفهوم التميز ، بغض النظر عن أسس هذا التميز (الديني أو الإثني ، أو الثقافي ، أو القبلي ، أو المحلي ، أو الفئوي ، أو الطائفي ، أو ... إلخ) والتميز هنا يعني تشكيل تكتل عصبوي مغلق (أي غيتو) ، متآلف داخلياً ، ومتنافر و(متناحر) مع تكتلات عصبوية مغلقة أخرى ، متصالح داخلياً ، ومتناقض مع المحيط الذي هو عبارة عن تكتلات مشابهة بالضرورة ، وإن اختلف أساس تشكله عنها في المستوى الشكلي . وهذا لا ينفي أيضاً مفهوم المواطنة (عبر ربط الفرد بجماعة خاصة ، وليس بالوطن والدولة القومية) .

وبالتالي فإننا إزاء عولمة للبشر ، تقوم على تفتيتهم ، ليتحول العالم إلى شقوق ، تقطنها كيانات مجهرية . وهنا يستخدم مفهوم « حق تقرير المصير » في سياق مناقض لعنصر نشوئه ، وأقصد « حق الأمم في تقرير مصيرها » ، حيث « ماتت الأمم » ، وبنت على قبرها عوسج الماضي السحيق .

إذن ، إن التوحيد الاقتصادي مرتبط ـ حكماً ـ بآليات التفكيك السياسي ؛ لأنها تؤسس لمقدرة أعلى على السيطرة ، بما يحقق « تنفيذ » قوانين العولمة ، ويحول هذه الكيانات المجهرية إلى مجرد « مخافر » شرطة .

جريدة العرب اليوم تموز ٢٠٠٠.

مصطلح الشرق الأوسط

هذا التعبير أصبح مجال اهتمام، منذ كتاب شمعون بيريز «الشرق الأوسط الجديد». وربما – حينها – جرى التنبه للمقصد منه، عبر فيض من الدراسات والكتب المحللة والناقدة.

لكن التعبير «كتعبير سياسي» كان مستخدماً، منذ زمن طويل، دون أن يلفت الانتباه، أو يطرح التساؤل حول: لماذا أراد الاستعمار البريطاني أن يبدل بتعبير العرب للدلالة على منطقة محددة، تعبيرا لا ينطلق من التكوين القومي، أو حتى الحضاري لمنطقة محددة؟ لماذا هذا «الإهمال» لمفهوم القومية، الذي هو متوج الوعي البرجوازي، وأحد مفاصله الجوهرية، لمصلحة تعبير مفهوم لا يمت للسياسة بصلة، «فهو مستعار من الجغرافيا».

المسألة هنا ليست مسألة مصطلحات، كما أنها ليست مسألة خطأ، إنها ـ بالأساس ـ مسألة «مخططات»، وبالتالي مسألة وعي وقصد، يمكن ملاحظته من خلال «اتفاق سايكس بيكو» و«وعد بلفور»، والظهير البربري في المغرب العربي، حيث هدفَت السياسة الاستعمارية إلى تقسيم العرب، وتفكيك التكوين القومي لديهم، وصياغة «تكوين» جديد، ينطلق من «تشكل» «دول أُمم»، أساسها هذه «الاتفاقات» وتعبير «الشرق الأوسط» يقصد منه المنطقة التي تضم هذه «الدول الأمم»، بما فيها الكيان الصهيوني، وهو بالتالي، تعبير يتجاوز مفهوم العرب، ويقوم على أنقاضه.

إذا كان تقسيم سايكس ـ بيكو و«وعد بلفور» يصبان في إعطاء هذا المصطلح معنى خاصاً، فإن الرؤية الإمبريالية الأمريكية اتجهت لإعطائه معنى جديداً، يتضمن المعنى الاستعماري القديم، لكنه «يعمِّقه»، عبر الاستناد ليس إلى التقسيم

الجغرافي الماضي فحسب ، بل إنه ينطلق منه(وهذا هو التضمين) لكن بالارتباط والمفهوم الإمبريالي حول « الهوية » . لهذا كان منطلق هذه الرؤية هو القول – في مرحلة معينة – بموت الأمة العربية ، وتشكل « الدولة الأمة » القُطرية ، لكن مع «تعميق » هذا المنطلق ، عبر تجاوزه انطلاقاً من مفهوم « الهوية » ؛ لتبدو « الدولة / الأمة » القُطرية تجمعا لهويات إثنية ، ودينية ، وطائفية ، وإقليمية ، وقبلية ... إلخ ، وبالتالي فهي ليست دولة مواطنين ، بل دولة كتل بشرية ، لكل منها سماته « الخاصة» ، و« ثقافته » الخاصة ، (وهنا يتحول التحليل السيسوثقافي إلى أداة أيديولوجية خطرة) ، ومن ثم « حقوقه الخاصة » ، وكذلك حساسياته الخاصة . حيث لا يبدو «الأساس القومي » هو عنصر التوحيد بينها ، كذلك لا تبدو الحاجة إلى تكريس حق المواطنة ضرورياً ، لأن « الضروري » هو حق « الهويات » ، الأمر الذي يحول المجتمع إلى تجمع أقليات متعادية ، يدمر كل منها الآخر ، وهنا يتحقق « كمال » الفكرة / الرؤية .

هذه الرؤية ، إذن ، تنطلق ، أولاً من الحد السياسي الجغرافي « الدولة القُطرية » ، وثانياً من مفهوم « الهوية » ، ليبدو الوطن العربي كموطن « للشعوب » ، لكل منها خصوصياته ، المؤسسة على تنوع غريب في المقاييس « ديني ، إثني ، إقليمي ، قبلي ... » ، ومن حق كل منها المطالبة بالتميُّز ، و « الاستقلال » ، في هذا الوضع يصبح الوجود الصهيوني في فلسطين (وربما أبعد منها) « طبيعياً » ، وليكرس حقه في الوجود كحق تاريخي ، في إطار « الشرق الأوسط » ، وليكرس سطوته وسيطرته ، ودوره المركزي ، وفاعليته في « الدفاع » عن هذه « الهويات » .

أعتقد ، أولاً أن إلغاء أو تجاهل ، أو التخلي عن الطابع القومي للعرب يؤسس لفوضى « الهويات » وأعتقد ثانياً أن من لا يستطيع إدراك هذه المسائل ، لا يستطيع فهم السياسة الأمريكية في الوطن العربي ، على الإطلاق .

جريدة العرب اليوم تموز ٢٠٠٠

(٢)

بعد ٩/١١ .. «جذور الإرهاب» عن طبيعة المناخ الدولي

رغم الوقت الذي مضى على أحداث ١١ أيلول سبتمبر، ورغم بدء الحرب ضد أفغانستان، لا يزال السؤال حول الأسباب التي جعلت أميركا موقع استهداف مطروحاً. ورغم أن الحرب ذاتها، بكل وحشيتها، تزيد من حدة طرحه؛ لأن السياسة القائمة على العنف التي اتبعتها الدولة الأمريكية ، منذ زمن بعيد، هي في أساس كل ردود الفعل ضدها.

لكن، سيبدو من خلال شهرين بعد أحداث ١١ أيلول، وعبر متابعة كل التصريحات الرسمية والإعلام ، أي باختصار عبر متابعة التعبيرات الأيديولوجية الرسمية، بأن النرجسية الأمريكية لا تريد أن تلمس المشكلة، على العكس من ذلك، فهي تتجاهلها، بل ترفض حتى وجودها، حيث إن أميركا تعني الخير، فهي «رسول الخير»، و«رمز الحضارة»، و«معمم الديمقراطية والرخاء والسلام العالمي». وبالتالي فهي صاحبة رسالة إنسانية تخدم كل البشر.

هذه النرجسية تأبى أن تكون موضع اتهام، أو حتى مساءلة، لهذا ترفض أن تلمس جوهر مشكلة العالم، التي تؤسس لكل أشكال الصراعات والحروب ضدها، وكل الحقد الذي يمكن أن ينصبّ عليها.

سيبدو الأمر طبيعياً، حيث تفرض المصالح رؤى توافقها. ولا شك في أن

«أحقاد» العالم على الدولة الأمريكية، ناتجة عن كيفية تحقيقها في تلك الدولة لمصالحها في العالم، وانعكاس هذه المصالح على شعوب العالم بمجمله. وهنا ستبدو النرجسية ضرورة لا مناص منها لتغطية فظائع هائلة، وليبدو الخطاب الأيديولوجي الرسمي غطاءً لما هو مخفي ، بكل فظاعته. وبالتالي سيكون التساؤل حول الأسباب نافلاً، ومطروداً مسبقاً، بل مطارد كذلك. لهذا لنجيب نحن، الذين تطالهم كل آثار السياسة الأمريكية، وكل مصالحها، وتغمرهم سياستها «التبشيرية» بالفقر والمرض والدم والدمار.

المسألة، إذن، تتجاوز الحقد الشخصي؛ لتطال مصائر أمم وشعوب أذلت من قبل الدولة الأمريكية، ولا زالت تذل، وسحقت إلى الحد الذي يوصلها إلى التفكك والانقراض. أميركا التي باتت قوة الرعب الأولى في العالم، والتي أصبحت تتدخل في شؤون كل الأمم، وترسم مساراتها، لكي تنهب كل ثرواتها، عبر فتح الحدود بالعنف والإرهاب، أمام نشاط شركاتها الاحتكارية العملاقة. نلمس هنا مسألة النهب الاقتصادي، والسعي الأميركي - مباشرة أو عبر هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية - لفرض شروط محددة تحكم الاقتصادات المحلية، وتتحكم في مسار تطورها، وتخضعها لمصلحة الرأسمال عموماً والرأسمال الأميركي خصوصاً، كونه الرأسمال الآخر هو المهيمن في إطار النمط الرأسمالي العالمي. ولقد أصبح واضحاً بأن هذه السياسة هي التي زادت من غنى الأغنياء وفقر الفقراء، وكذلك زادت من تقدم الأمم المتقدمة، ومن تخلف بقية الأمم. وأن هذه السياسة هي أساس الفقر والجوع، والموت في كل الأمم المختلفة، وأساس تفككها وهزال دولها، وانسداد الأفق أمام طموحاتها، وبالتالي شعورها بأنها تتلاشى أو تنقرض.

ومن أجل تأسيس عالم مباح للرأسمال الأميركي، وللشركات الاحتكارية متعددة القومية، سنلحظ بأن الدولة الأمريكية تحولت إلى «شرطي عالمي»، أو بشكل أدق إلى قوة قمع عالمية، حيث أصبحت تعتبر أن من حقها التدخل في كل أصقاع العالم، تفني المخالفين ، الذين هم هؤلاء الذين يعملون من أجل تحقيق تقدمهم، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهم معظم شعوب العالم. والدولة الأمريكية ـ في هذا السياق ـ ارتكبت فظائع أشد مما حصل في واشنطن ونيويورك، حيث استخدمت أطناناً من القنابل والصواريخ ، توازي في قدرتها التدميرية أضعاف ما حصل في هيروشيما و نجازاكي، خصوصاً وأنها تشتمل على اليورانيوم المنضب، الذي أوجد عاهات مستديمة، إضافة لكونه يضاعف من الأثر القاتل للصواريخ والقنابل. لقد جرى تدمير العراق، ببناه التحتية ، وببشره، كما جرى الشيء ذاته في يوغوسلافيا، ولا شك أن هذا الفِعل هو فِعل إجرامي، وكذلك إرهابي، بشع وفظيع. ولا أعتقد أنه لن يؤسس لردود فِعل. حيث سنلحظ أن السياسة الأمريكية، والنشاط الذي تمارسه الشركات الاحتكارية متعددة القومية، وكذلك الدور الذي تلعبه هيئات دولية (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية) غدت محط رفض ومقاومة من قبل قطاعات متسعة من البشر في الأمم الرأسمالية ذاتها، كما في الأمم المختلفة. بمعنى أن قوة النهب والسيطرة والتدخل الفظ، الذي تقوم به الولايات المتحدة كونها «زعيمة العالم الحر»، يقود حتماً ، إلى ردود فعل، بعضها «منطقي» ويعبر عن وعي لطبيعة الصراع، وبعضها «إرهابي» ، (رغم أن الأيديولوجيا الرسمية لا تميِّز بين هذا وذاك، و تضعهما في مصاف الإرهاب ، انطلاقاً من أن مخالفة الدولة الأمريكية هي إرهاب). لكن كل ذلك هو ردود فعل لفعل أكثر فظاعة من كل ما نشاهد، فِعل يتعلق بنهب العالم ،وتدميره وتلاشيه.

لهذا، وأنا أشير إلى أن ما حدث في ١١ أيلول سبتمبر هو طريقة خاطئة في الرد، أقول بأن هناك من الأسباب ما يجعل التفكير حتى بـ «تدمير» أميركا، وأن هناك من الظروف التي أوجدتها الإمبريالية الأمريكية ما يدفع إلى أن تنطلق كل الردود العشوائية، كما الردود الجدية، وأشير كذلك إلى أن الدولة الأمريكية هي التي أسست لنشوء الإرهاب، ودعمته، واستخدمته ضد كل أعدائها (الشيوعية وحركات التحرر).

بالتالي فالمشكلة هي أميركا، ويجب البحث في أميركا عن أسباب كل ما يحدث، لكن الرأسمال الاحتكاري الأمريكي، كما الدولة الأمريكية، يعملان على تصدير المسألة إلى الخارج، لأنهما لا يريدان البحث في جوهر المشكلة، ولا يودان ذلك، لهذا ستبدو أميركا وكأنها تواجه «الأشرار»، الذين يودون تدمير «نمط الحياة» الأمريكي، والقيم الأمريكية، والحضارة الأمريكية، وأنها ـ بالتالي ـ تدافع عن قيم الحرية، و الرفاه، والتقدم، والسلام، أي عن «العالم الحر».

وهنا سنلحظ بأن الحدث، حدث نيويورك وواشنطن، أصبح محل استغلال فظيع، حيث كانت اللحظة التي أعلن فيها بوش الابن تشكيل «تحالف ضد الإرهاب»، جبهة عالمية ضد الإرهاب، حتى قبل أن يحدد الجناة. إننا إزاء استغلال حالة من أجل تنفيذ سياسات محددة مسبقاً، وأقصد هنا تصفية الحساب مع كل الدول «المتمردة»، أي تلك الدول التي لا تزال تقاوم أو تمانع) هيمنة الإمبريالية الأمريكية، وتحاول أن تكون مستقلة في سياستها وإن بشكل نسبي. بمعنى أن الدولة الأمريكية تمعن في ممارسة سياساتها ذاتها، وأنها قررت أن تزيد من سحق الشعوب، ومن تدميرها أنها ـ إذن ـ غير قابلة للاستمرار دون هذه السياسة الهمجية، التي ستفضي بالضرورة، إلى مقاومة وإلى حرب مضادة.

إن «حالة الرعب» التي أوجدها الهجوم على مركز التجارة العالمي ، وعلى البنتاجون، تقود إذن ، إلى رد مرعب ضد العالم، رد ربما يهدف إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية المطلقة، لهذا قررت إدارة بوش الابن قسم العالم إلى: مع الولايات المتحدة، أو ضدها، انطلاقاً من فكرة: مع الإرهاب أو ضده، فمن هو ضد الإرهاب، يجب أن يكون في «التحالف ضد الإرهاب»، و إلا فهو في جبهة الإرهاب.

وهنا يجب «مطاردة النظام الإرهابي»، وكل حكومة تؤوي مجموعات إرهابية يجب «أن تدفع ثمناً باهظاً»، سواء أكانت متورطة في الهجوم على نيويورك وواشنطن أم لا، حسب ما يؤكد هنري كيسنجر. إننا إذن ، إزاء حرب ضد «الدول المتمردة». كانت أفغانستان أولها، لكنها ـ كما هو واضح ـ ستطال دولاً أخرى، ربما العراق، أو سوريا، ليبيا ، أو السودان (و بضمنها الفلسطينيون كذلك)، أو كل هؤلاء وغيرهم ، فالقائمة تضم الصومال ، والفلبين وإندونيسيا ، وحتى كولومبيا.

إننا ننتظر «عملية تأديبية» ، إذن، تكرِّس فظاعة الإمبريالية الأمريكية، وتؤكد عمق ميلها للإرهاب، حيث إنه أساس استمرار النهب، وبالتالي الاستحواذ على ثروات العالم كله.

لهذا ندعو إلى جبهة عالمية ضد الرأسمال، والشركات الاحتكارية متعددة القومية، ضد الحلف الأطلسي وقائدته الدولة الأمريكية. جبهة ضد العولمة، من أجل عالم متكافئ ومتساوٍ، وخالٍ من الحروب ، وإنساني.

جريدة أخبار العرب

٢٨/ ١١/ ٢٠٠١.

سيناريوهات حرب عالمية

رغم بشاعة الحدث، بدا وكأنه يستغل لتحقيق استراتيجية، ربما كانت قد رسمت منذ سنوات، حيث أن التحضير للحرب، وتحديد أهدافها قد حدث حتى قبل انتهاء التحقيقات، أو بشكل أدق قبل البدء بها، وحيث صيغت «القضية» بحجم العرب والمسلمين، وبدا أن المطلوب ترتيبها كذلك، وبما يجعلهم في موقع العدو الذي يفرض تشكيل جبهة عالمية ضدهم، وإن كان الشعار هو: «الإرهاب».

أقصد هنا بأن المسألة هي مسألة استغلال الحدث من أجل «تصفية الحساب» مع «الدول المتمردة»، حيث إن هدف الجبهة العالمية المناهضة للإرهاب، هو تدمير «المنظمات الإرهابية» وكذلك الدول التي تدعمها، سواء أكان لها علاقة بالحادث أم لا.

وهنا ستكون «قائمة الدول التي تدعم الإرهاب» والتي يقرّها الكونغرس الأميركي هي محدد وجهة الحرب.

إذن ستبدو الحرب، وكأنها حرب ضد الإرهاب، ولكنها، في الواقع حرب ضد «دول متمردة»، لم «تندمج» بعد في النظام العالمي الجديد، وحان الوقت لأن «تندمج»، بالعنف: بأحدث الطائرات والصواريخ، وباليورانيوم المستنفد. فالعنف من حق الولايات المتحدة، وهو أسلوبها في دمج المتمردين في بنية النمط الرأسمالي، أي في النظام العالمي الجديد، المسمى «عصر العولمة».

لقد كانت حرب الخليج الثانية(أو الحرب ضد العراق) سنة ١٩٩١، هي لحظة إعلان ميلاد «النظام العالمي الجديد». وكان جورج بوش الأب هو الذي أعطى شهادة الميلاد تلك، وإذا كانت تلك الحرب تهدف إلى تدمير العراق، وشل قدراته

وإنهاء فاعليته الإقليمية والعربية، فقد كانت كذلك لحظة الكشف عن الطريقة التي ستتعامل بها الولايات المتحدة مع كل «المتمردين» ، وغير المنساقين لسياساتها.

كانت يوغسلافيا البلد الثاني التي وجدت الولايات المتحدة أنه من الضروري تدمير قدراتها ، الاقتصادية والسياسية، وتدميرها ككيان يلعب دوراً إقليمياً مهماً. وكان الهدف الآخر هو - أيضاً - توضيح الطريقة الجديدة للولايات المتحدة في «حكم» العالم، وفي صياغة بناه الاقتصادية ، و تكويناته السياسية. ولهذا أعادت بناء استراتيجيتها العسكرية ، انطلاقاً من حقها في التدخل في كل بقاع العالم، كما أعادت صياغة استراتيجية الحلف الأطلسي، بما يحوّله من قوة للدفاع عن أوروبا ، إلى قوة تدخل عالمي، حيث تتطلب «القضايا الإنسانية» ذلك.

في هذا الإطار تأكد أن الدولة الأمريكية تحولت إلى سلطة عالمية (ربما عبر مجموعة السبعة، لكن ، أيضاً بشكل مباشر)، وأن قواتها أصبحت هي شرطي العالم، وقوة قمع مطامح شعوبه، وأن قوانينها غدت عالمية، توجب تطبيقها حيثما أرادت في المقابل أصبح من الضروري إعادة ترتيب الجغرافيا السياسية العالمية، عبر عمليات تفكيك الدول، و تقزيم الكيانات، و تهميش سلطة «الدولة الوطنية»، وتحويلها إلى «مخافر شرطة» تأتمر بأمر «القائد الأعلى للقوات المسلحة»، وأقصد هنا الدولة الأمريكية، ولاشك في أن طبيعة الحروب ضد العراق ويوغسلافيا كانت تعطي الأمثلة لنتائج عدم الانسياق وراء رؤية كهذه.

تستعد الدولة الأمريكية الآن لتحقيق «الحرب الثالثة» (بعد العراق ويوغسلافيا)، لكن يبدو أنها هذه المرة أضخم، وذات أهداف أوسع، وإذا كان تدمير القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية عنصراً جوهرياً فيها، فإن تصفية الحساب مع عدد من «الدول المتمردة» سيبدو عنصراً أساسياً كذلك، حيث إن

ترتيب الوضع العالمي يفترض التخلص من كل الأنظمة،وحتى الدول والكيانات التي لم تندمج بعد في النظام العالمي الجديد، لكي تدمج وفق أسس هذا النظام.

حسب المؤشرات، أو وفق تسريبات الصحف، فإن «الحرب ضد الإرهاب» تطال سبعين دولة. لكن دولاً بعينها هي التي تكثر الإشارة إلى أنها باتت محل استهداف، منها وأولها أفغانستان ، ما دام بن لادن هو الذي فجَّر نيويورك وواشنطن، حسب الدعاية الأمريكية. وربما كانت أفغانستان الغارقة في حروبها التي لا تنتهي إلا بتلاشي البلد ذاته، ليست محل مطامع، ولا تشكل خطراً على أي كان، لكن تكمن أهميتها في أنها ملاصقة لآسيا الوسطى الإسلامية، (وكانت سابقاً خاصرة الاتحاد السوفييتي الجنوبية ، التي قررت الولايات المتحدة إنهاكه عبرها)، خصوصاً بعد الأهمية التي بات يحظى بها نفط بحر قزوين،ناهيك عن النفط الذي اكتشف ، مؤخرًا في أفغانستان نفسها .

لهذا ستبدو وكأنها مرتكز ضروري للدولة الأمريكية، وأنها - في الاستراتيجية الأمريكية - يجب أن تكون «قاعدة عسكرية» ضرورية، وفي هذا السياق سيبدو أن خط أفغانستان، إيران ، العراق مستهدفاً، لذاته أولاً (أي للتخلص من الأنظمة فيها، والهيمنة على نفطها..) ولوضعها الاستراتيجي المحاذي لنفط قزوين. فلقد أعلنت الدولة الأمريكية بأن نفط بحر قزوين هو مصلحة استراتيجية أميركية، وهذا يعني ، بلغة حرب الخليج الثانية، (التي استندت إلى مبدأ كارتر ، المقرر بأن الخليج هو جزء من الأمن القومي الأميركي)، أن تحط القوات الأمريكية فيها، أي أن تصبح مستعمرة أمريكية.

يمكن كذلك الإشارة إلى دول أخرى (وحسب التشريعات ترد أسماء دول كاليمن والسودان والجزائر حتى الفلسطينيين).وسيبدو النفط عنصراً مهماً فيها

أو في معظمها. ولكن تبقى عملية الدمج في «النظام العالمي الجديد» مسألة مركزية، لأن المرحلة القادمة ـ وفق التصور الأميركي ـ هي مرحلة تحويل دول العالم إلى مخافر شرطة في الممارسة، حيث يجب تجاوز «الاستقلالية» التي تتمتع بها، لكي تقبل التحول إلى «سلطة» ملحقة بالسلطة العالمية الأولى.

لهذا أصبح الخيار المطروح على الدول هو: إما مع الولايات المتحدة، وبالتالي التزام منطقها كاملاً، أو رفض ذلك، والانتقالَ إلى صف «الدول المتمردة» الداعمة للإرهاب، والتي يجب أن تُعاقَب على هذه الفعلة، بغض النظر أدعمت الإرهاب أم ذاقت مره.

المسألة إذن هي مسألة «استغلال حادث»، من أجل حرب هي استمرار للحرب ضد العراق، وضد يوغسلافيا، لكنها هذه المرة ستكون أوسع، وربما أقسى، وأكثر ضحايا، أي أنها ستكون جريمة، أكثر بشاعة من حادث الهجوم على نيويورك وواشنطن، فهذه هي طريقة الولايات المتحدة في بناء «النظام العالمي الجديد»، وسنلحظ بأنها «حضارية»، إلى أقصى حد!

جريدة أخبار العرب

٢٠٠١/١١/٢٧.

الحرب الثالثة لعصر العولمة

تحديات الزعامة

خلْف المبرّر الهش الذي سيق لـ «تجييش» العالم، وخوض الحرب ضد «الإرهاب» ـ تقبع أسباب تتعلق، ولا شك، بالتكوين الأميركي ذاته، وبالدولة الأمريكية ذاتها. وأقصد هنا أن «حادث نيويورك المدمِّر» لم يَكن يستدعي كل هذا «التجييش»، لولا أنه كان ضرورة نشأت قبل الحادث، وأن الدولة الأمريكية ـ بالتالي ـ كانت تحتاج إلى أن «تجرّد» قواتها من أجل «التأديب»، وكذلك من أجل أن «يعتاد العالم على وجودها في كل البقاع».

هذه هي المرة الثالثة ـ خلال عقد ـ الذي تفعل الدولة الأمريكية الأمر ذاته، حيث «تجيِّش» العالم تحت قيادتها من أجل تأديب طرف ما. فقد أعلنت عن تأسيس «النظام العالمي الجديد »الذي يعني توحيد العالم تحت سيادتها المطلقة(لحظة بدء الحرب ضد العراق بداية سنة ١٩٩١، وسنلحظ هنا بأن الأهداف الأساسية لتلك الحرب، لا تزال تسكن الحرب الراهنة.

كما أنها عززت هذا النظام العالمي الجديد) بالحرب ضد يوغوسلافيا، وفي كلا الحربين (كما في الحرب الراهنة) سنلحظ بأن هدف تعزيز سيطرتها العالمية، وتأكيد وحدانية قيادتها، قابع في أساسها. لكن المسألة أبعد من ذلك، وإن كانت هذه المسألة جوهرية من أجل تحقيق حزمة من الأهداف، لأنها منطلق فرض صيغة تتضمن تحقيق كل تلك الأهداف، وهي ضرورة من أجل تحقيقها، حيث إن هذه الوحدانية في قيادة العالم المحققة عبر القوة، تسمح لها بأن تقرّر «اقتسام» العالم وفق ما تريد هي.

إن الخطوة الأولى هنا (والتي تحققت واقعياً) تمثلت في إقرار العالم بقيادة الولايات المتحدة، وبالعمل تحت قيادتها في «الحرب ضد الإرهاب»، بعد أن وضع بوش الابن العالم بين حدّين: «إما معنا أو مع الإرهاب».

بهذا «تحققت» زعامة الدولة الأمريكية للعالم، عبر فيض من بيانات التأييد والدعم ، وكذلك المشاركة. وربما كانت المسألة أكثر تعقيداً من ذلك، حيث لن تكون البيانات هي المحقق لزعامة دولة كالولايات المتحدة، والولايات المتحدة ذاتها تسخر من ذلك، لكن ما هو جوهري هنا يتمثل في «سياسة القوة» التي بدأتها الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول، و تلويحها بحرب «غير محددة المدّة »كما أشار «بوش الابن» ، وتشمل كل العالم كذلك انطلاقاً من أنها ضد عدو «غامض» هو الإرهاب .

ستبدو الولايات المتحدة هنا وكأنها تمارس الإرهاب، إرهاب يستخدم من أجل «إخضاع» العالم، عبر وضع كل الدول أمام خيار محدّد «فلا حياد في هذه المعركة » حسب خطاب «بوش الابن».

وبالتالي فإذا كانت الحرب قد بدأت ضد أفغانستان، الدولة الأضعف والأكثر تخلفاً في العالم، فإنها ـ بالأساس ـ حرب «معنوية» ضد كل دول العالم، لكي تنتظم في «التكوين» الذي تشكّله الولايات المتحدة، والذي تسميه: «النظام العالمي الجديد»، ولكي تقبل بكل مكوّناته دون اعتراض.

إن ما بدأ في الحرب ضد العراق ، سنة ١٩٩١ ، وتكرّر في الحرب ضد يوغوسلافيا، يستكمل هنا، ما دامت الحرب مديدة و«الأعداء» كُثُر، وبالتالي فالمناطق التي ستطالها تشمل ـ ربما ـ العالم كله. وإن ما قامت من أجله تلك الحرب يستكمل ـ كذلك ـ في هذه. ولا شك في أن «عقد السيطرة» الأمريكية الممتدّ منذ سنة ١٩٩١ ، كان يفرض هذه الحرب الجديدة، لكي يؤسس لعقد جديد من

السيطرة، خصوصاً وأن «أحوال العالم» مع بدء الألفية الجديدة كانت تؤشر لانفلات ما، يتخذ شكل التحلل من علاقة رسمتها حرب الخليج الثانية، حيث بدا وكأن مقدرة الولايات المتحدة على ضبط التحالف المناهض للعراق، قد بدأت في التراجع حينما انهار مشروع «العقوبات الذكية». كما أن الدعوات لعالم متعدّد الأقطاب كانت تلقى تأييداً متزايداً حتى في أوروبا ذاتها. بمعنى أن «أحادية القطب» كانت تهتز، وزعامة العالم كانت تدفع نحو القبول بمساواة مع اللاعبين الآخرين.

وكان يؤرق الدولة الأمريكية أكثر أن حركة مناهضة العولمة كانت تتصاعد بطريقة لم تكن متوقعة، فرضت على كل الهيئات الدولية الممثلة للعولمة، أن تبحث عن «الجُزر» و«الصحارى» والجبال لكي تعقد مؤتمراتها. وربما كان مؤتمر ديربن مؤشراً حاسماً على مدى الاحتقان الشعبي العالمي ضد السياسية الأمريكية(وكذلك ضد الصهيونية). لتبدو زعامة الدولة الأمريكية ـ على ضوء كل ذلك ـ وكأنها تهتز، أو أنها تصبح من الماضي، أو تصبح ـ على الأقل ـ محل استهزاء.لهذا كانت ضخامة الحدث الذي جرى في نيويورك وواشنطن، المدخل لتأسيس ردّ من المستوى ذاته، ينهي لحظة التشكيك بمقدرة الدولة الأمريكية على قيادة العالم، كونه زعيمته المطلقة، ويكرّس «نظامها العالمي الجديد»، لكي تؤسس «نظاماً على صورة مصالحها ومثالها» دون معارضة، أو تمرّد، أو شكوى.إذن، ما يجري هو أكبر من رد، وأكثر من انتقام.

إننا نساق إلى حروب تعرف الدولة الأمريكية الهدف منها، وإن كانت قد أغرقت العالم في تفاصيل صغيرة، توحي بأنها تسعى إلى الرد على حادثة محدّدة، وضد أفراد محدّدين (أسامة بن لادن ومجموعة القاعدة)، لهذا أشارت الصحافة إلى أن جزءاً

أساسياً من أهداف الحرب تحقق قبل بدء الهجوم العسكري. حيث إن أجواء الرعب التي أوجدتها دفعت واشنطن بـ «العالم» لأن «يلتف» حولها، أي دفعت مختلف دول العالم لأن تؤكد التزامها قيادة أميركا، وقبولها إملاءاتها (إملاءاتها بالتحديد، لأن القيادة تصدر الإملاءات، والموافقة تتأتى عن قبول الإملاءات أيضاً)، والتساوق مع كل خطواتها.

لهذا سنلاحظ، إذا تتبعنا ما جرى خلال الشهر المنصرم، بأن الدولة الأمريكية هي التي «تصيغ» العالم. حيث تتصرّف كقوة متفوقة اقتصادياً وعسكرياً، وبالتالي سياسياً. وتسعى من أجل فرض تفوقها عبر القوة، لإخضاع العالم كله، وقبوله ـ كذلك ـ بهذا التفوق. وتهدف إلى ترتيب العالم بما يحقق مصالحها هي بالذات أولاً وأساساً.

هنا ندخل في المصالح، وبالتالي في الأهداف الحقيقية للحرب، وهي كلها تتعلق بالاقتصاد، وبالسياسات المرافقة له، وربما كان النفط في أساس كل التغيير الذي يطال الجغرافيا السياسية لأفغانستان، وباكستان، وآسيا الوسطى الإسلامية، وصولاً إلى إيران والعراق، فالهدف انغلاق «قوس النفط».

جريدة أخبار العرب

.٢٠٠١/١٠/٢٨

قوس النفط

الحرب من أجل السيطرة

الحرب ضد أفغانستان مستمرة، لكن البحث عن «الهدف التالي» بدأ يأخذ منحىً جديداً، فالهدف ربما الصومال أو أندونيسيا. وقد تكون الفيلبين أو كولمبيا. لكن تبدو العراق بأنها «الهدف الرئيسي». إن صلة عميقة تربط الحرب ضد أفغانستان بالحرب ضد العراق، وهذه الصلة هي السبب الحقيقي لـ «الحرب ضد الإرهاب». إن سبباً واحداً يؤسس للحرب ضد أفغانستان والحرب ضد العراق. هذه الحرب التي ستبدو كاستكمال لحرب الخليج الثانية.

أحاول أن أوضح هنا أن المسألة لا تتعلق بالإرهاب، هذا «الخطر» الذي عملت الإدارات الأمريكية المتتالية، منذ سنة ١٩٩١، كما عمل الإعلام الأمريكي، على تحويله، تدريجياً إلى خطر رئيسي بعد انهيار العدو، وأقصد الاشتراكية «الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية». حيث أصبحت الحاجة ماسة لوجود العدو «وبالتالي لخلق العدو» لكي يبرر تضخيم القوة العسكرية الأمريكية، وكذلك لكي يبرر التدخل الأمريكي الفظ في العالم. وبالتالي فإن المسألة تتعلق بأهداف أخرى حقيقية، عادة ما يجري إخفاؤها، أو يجري وضعها في الظل.

وسنلحظ بأن التركيز على أفغانستان (عبر بن لادن) بدأ قبل استكمال التحقيقات، وحتى قبل البدء بها. ليتبين بأن «مخططات غزو» أفغانستان قد بدأ التحضير لها منذ سنوات، وأن تدريب «القوات الخاصة» الأمريكية قد بدأ «قبل أسابيع» من حادث ١١ أيلول، حسب ما صرح به رونالد رامسفيلد، وزير الدفاع

الأمريكي بعد الحادث بأيام قليلة.

لتبدو المسألة وكأن الإدارة الأمريكية قد استغلت الحادث (بغض النظر عمن يقف وراءه) من أجل تنفيذ «مخططات» و «استراتيجيات» قد وضعت مسبقاً، ولقد وضعت من أجل «ضمان المصالح القومية الأمريكية». وهذا يطرح السؤال حول قيمة أفغانستان في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية. ولكن أيضاً، في إطار ما يسمى عادة «المصلحة القومية الأمريكية»، المحددة في مصلحة الدولة الأمريكية، وبالأساس في مصلحة الشركات الاحتكارية الأمريكية!. وربما كان وضع أفغانستان لا يغري في التفكير بالغزو، ولا يشير إلى وجود مصلحة. لكن أفغانستان كانت مثار تنافس خلال الحرب الباردة، وهذا التنافس هو الذي دفع الاتحاد السوفييتي إلى دعم سيطرة الشيوعيين الأفغان، ومن ثم إلى إرسال قواته إلى هناك من أجل تحقيق السيطرة المباشرة.

هذا التنافس هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى إغراقه في حرب مدمرة، عبر دعم «المجاهدين الأفغان»، في إطار «تحالف ضد الإلحاد»، كان ابن لادن جزءاً رئيسياً فيه.

وإذا كان الخوف الأمريكي من سيطرة السوفييت على أفغانستان قد نبع من اقترابهم من نفط الخليج، فإن خوف السوفييت أتى من أن السيطرة الأمريكية على أفغانستان تعني تهديد آسيا الوسطى أي جنوبي الاتحاد السوفييتي. لتبدو أفغانستان كموقع استراتيجي في «قلب آسيا»، وربما كان قد أصبح أكثر أهمية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث ستقود السيطرة عليه إلى ضمان السيطرة على المنطقة الممتدة من باكستان إلى كل آسيا الوسطى وإيران، وبالتالي ستقود إلى تهديد روسيا من جهة والصين من جهة أخرى، والهند من جهة ثالثة، وستقود كذلك إلى تعزيز «أمن

الخليج» من جهة رابعة.

وفي هذا الإطار تجري «تهيئة البيئة» لضمان «المصالح القومية الأمريكية»، ولهذا ستبدو السيطرة على أفغانستان سيطرة على وسط آسيا. وهي تتطلب وجود قواعد عسكرية، بدء بإعدادها في مزار شريف وقاعدة باغرام وأخرى قرب قندهار، وبالتالي ستبدو «الحرب ضد الإرهاب» كحرب من أجل تأسيس وجود عسكري «احتلال» يضمن السيطرة على وسط آسيا، وبالتالي يضمن تحقيق «بيئة آمنة» للمصالح الأمريكية.

«الحرب ضد الإرهاب» هي ـ إذن ـ حرب من أجل الاحتلال. في إطار السعي الأمريكي للسيطرة على العالم.

لكن ستبدو «الحرب ضد الإرهاب» كذلك، وكأنها حرب من أجل النفط. لقد حددت الولايات المتحدة ، منذ أواسط التسعينيات بأن نفط بحر قزوين هو «مصلحة أمريكية»، وهذا التعبير يعني ضرورة أن يُحمى بالقوة العسكرية الأمريكية، كما هو الحال مع «مبدأ كارتر» ، الذي صدر سنة ١٩٨٠ والمتعلق باعتبار الخليج العربي مصلحة قومية أمريكية. وفي هذا الإطار ستبدو أفغانستان كخطوة اقتراب تهيئ للوصول إلى هناك، عبر تحقيق التواجد العسكري في دول آسيا الوسطى. وبالتالي ستبدو أفغانستان نقطة انطلاق.

لكن السيطرة على أفغانستان تهيئ ـ كذلك ـ لتحقيق المشروع الذي بدأ البحث فيه منذ سنوات ، والمتعلق بنقل نفط بحر قزوين، حيث جرى البحث في الخط الأفضل لإيصاله إلى البحر ، بأقل كلفة. وإذا كان الطريق عبر إيران ـ وهو الطريق الأقرب وبالتالي الأقل كلفة ـ مستبعد الآن ، لأسباب تتعلق بتردي العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، فإن الطريق الآخر يمر عبر أفغانستان إلى باكستان ، فشواطئ

المحيط الهندي. وهو الخط الذي اهتمت به الشركات النفطية الأمريكية، وربما كانت قد بدأت التحضير من أجل تحقيقه. لهذا كان من الضروري تحقيق «الاستقرار» في أفغانستان.

المسألة - بالتالي - تتعلق بالحرب والنفط، أو أنها تتعلق بالحرب من أجل النفط. ورغم أن إدارة كلينتون تدخلت عسكرياً في أكثر من منطقة في العالم. وخاضت الحرب ضد يوغسلافيا، فسنلحظ بأن نجاح جورج بوش الابن في انتخابات الرئاسة الأمريكية مثّل نجاحاً لتحالف احتكارات النفط والمجمَّع العسكري الصناعي، وبالتالي مثل نجاحاً لاتجاه «التطرف» الساعي إلى الحرب، لهذا عادت وجوه التشدد في عهد كل من «ريغان » الثمانينيات «وبوش الأب » ، بداية التسعينيات « لتحتل مكان الصدارة في الإدارة الجديدة، مما يجعل الحرب ضد أفغانستان كفاتحة لحروب مستمرة، ربما تلخصت في هدف «الحرب ضد الإرهاب» حيث أن هذه الحرب طويلة، وتطال «الإرهاب» حيث وجد، كما تطال الدول الداعمة والحامية له، لتبدو كحرب ضد كل العالم. وهنا سيبدو النفط هدفاً حيثما وجد.

ستبدو السيطرة على نفط العالم هدفاً ساخناً، وستبدو هذه المهمة ضرورية للمجمع الصناعي العسكري، لأنها تؤسس لحروب مستمرة؛ لأن سيطرة احتكارات النفط الأمريكية على نفط العالم تفترض تحقيق «البيئة المناسبة»، والتي لا تتحقق إلا بالحرب. والحرب ضد أفغانستان خطوة أولى، ستقود إلى نشوب حروب أخرى في آسيا الوسطى، وصولاً إلى نفط بحر قزوين. ولهذا ستبدو الحرب كمشروعاً استثمارياً.

ربما كانت قد توضحت الصلة بين الحرب ضد أفغانستان والحرب ضد العراق، والتي تجعل من العراق هو «الهدف التالي». في كل ما أشرت إليه سابقاً ستبدو

السيطرة على «قوس النفط» هدفاً أمريكياً، الذي بدأت السيطرة عليه مع جورج بوش الأب ، في حرب الخليج الثانية، حيث كان الهدف الرئيسي للحرب هو التواجد العسكري في الخليج لتحقيق «البيئة المناسبة»، وهو ما تحقق فعلاً. لتأتي «الحرب ضد الإرهاب» لتكمل السيطرة على «قوس النفط»، وأفغانستان هي الخطوة الأولى.

لهذا تطرح مسألة الحرب ضد العراق، ويحضّر لأن يصبح «الهدف التالي». حيث أصبحت السيطرة على نفط العراق هدفاً ملحاً، ولاشك في أن مبررات الحرب متنوعة، تبدأ من دعم الإرهاب، لتصل إلى السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وكلها مبررات جاهزة. وبالتالي يصبح السؤال هنا هو: متى تبدأ الحرب ضد العراق؟.

جريدة أخبار العرب

١٢/ ١٢/ ٢٠٠١.

احتمالات اللعب بالجغرافيا السياسية

العراق هو «الهدف التالي» لأفغانستان. هذا ما بدا أن الدولة الأمريكية قد حددته، لكن تحقيقه تأخر. ربما لأن التخطيط كان يفرض ذلك، وربما لأسباب تقنية أو سياسية، حيث بدا وكأن الإدارة الأمريكية تتهيب من خوض «حربين إقليميتين» في الوقت ذاته، وهي «العقيدة العسكرية» التي تبناها البنتاغون لسنوات، والتي عملت إدارة بوش لتغييرها، بتأكيد الخوض في حرب رئيسية وأخرى فرعية. ولهذا ربما طالت الحرب في أفغانستان أكثر مما هو متوقع، مما جعل الانتقال إلى «الهدف التالي» قابلاً للتأخير من أجل تحضير القوات وتقنيات السلاح الضرورية (الصواريخ المدمرة مثلاً).

كما بدا كأن التأييد العالمي للانتقال للحرب ضد العراق معدوم تقريباً، من النظم العربية إلى الدول الأوروبية وروسيا، والصين، ومن الأنظمة إلى الشعوب. وكذلك دخلت الحرب التي قررها شارون ضد الجماهير الفلسطينية من شقوق «التردد» الأميركي لتكون هي «الهدف التالي»، ولكنها لم تحسم أيضاً، كما الحرب في أفغانستان، وهما حربان تخلقان توترات عميقة في «الشارع العربي»، كما الحرب ضد العراق.

وإذا كانت تصريحات المسئولين في الإدارة الأمريكية لم تتخلَ عن التأكيد طيلة عام على أن العراق هو «الهدف التالي»، وبدا أحياناً،أو هكذا فسرت،أن الإدارة ليست جادة، وأن هدف تصريحاتها هو الضغط والتخويف، فإن التحضير للحرب يتخذ الآن كل الجدية الضرورية، و يتوضح الإصرار على أن يكون العراق هو «الهدف التالي»، في حرب طويلة، وتطال دولاً عديدة، كما أعلن بوش الابن، منذ بدء «الحرب على

الإرهاب» ، لأن هدفها هو «القضاء على الإرهاب» و«هزيمة الدول المارقة»، ومنعها من امتلاك «أسلحة الدمار الشامل»، لكي يسود «السلام العالمي» ، ويتحقق الاستقرار ، وتندحر «قوى الشر»، لتحقيق «رسالة أميركا» التي عهد بها التاريخ إليها!!

المسألة هنا لا تتعلق بـ«الهروب» من الوضع الاقتصادي الذي أفضى إلى هزَّة في أسواق الأسهم ، نتيجة إفلاس شركات بضخامة «أنرون»و «ورلدكوم»، والعديد من كبريات الشركات المتعددة القومية، كما نتيجة لجوء شركات أخرى إلى تخفيض العاملين فيها، حيث إن كل هذه الشركات تعاني من خسائر تجبرها على إعلان إفلاسها أو تخفيض العاملين فيها، أو تخفيض نفقاتها. إن بوش هنا لا يهرب من «نقطة ضعفه» إلى «نقطة قوته»، إلى حرب هي أساس شعبيته، وإن كان الاقتصاد الأميركي مأخوذاً بعين الاعتبار لكن من زاوية أخرى حيث إن «الحرب ضد الإرهاب» بدأت من أجل إكمال تأسيس «نظام عالمي جديد» يخدم مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية، وبالتالي يسمح لها بتجاوز أزماتها التي كانت بدأت في الظهور منذ الثمانينات عن طريق الهيمنة على الأسواق والمواد الأولية وتحجيم وجود الرأسماليات الأخرى (الأوروبية / اليابانية)، أي حسم التنافس عن طريق «احتلال» الأسواق والتحكم المباشر بالمواد الأولية، وخصوصاً النفط. إن الدولة الأمريكية تسعى، عبر القوة ، للحصول على النصيب الأوفر من الأسواق ومن الاستثمار في المواد الأولية «النفط».

لهذا فإن قرار الحرب ضد العراق كان متخذاً منذ البدء، وهو يأتي في السياق الآنف الذكر، حيث السوق والنفط، لكن أيضاً ، البعد الاستراتيجي، حيث إن تحقيق المصالح يحتاج، كما يسمى في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، إلى «المناخ الأمني الدولي المناسب»، وهذا يفرض «الوجود العسكري المباشر» حسب الرؤى الأمريكية منذ نهاية

الحرب الباردة والسعي لتأسيس «النظام العالمي الجديد» والحرب ضد العراق كانت مفتتح «النظام العالمي الجديد» سنة ١٩٩١، مع بوش الأب.

لقد بدا، خلال السنوات الماضية، أن هدف تلك الحرب تمثل في أولوية التمركز العسكري في دول الخليج العربي، عملاً على تحقيق «مبدأ كارتر» الصادر سنة ١٩٨٠ والذي يعتبر منطقة الخليج «مصلحة قومية أمريكية». لكنه تمثل، من جهة أخرى، في التدمير الكامل لبنية العراق بعد التدمير الذي قامت به الطائرات الأمريكية لصناعات العراق ولمجمل البنية التحتية ليصبح بلداً مدمراً. وتمثل ثالثاً في فشل مقدرته العسكرية عبر منعه من استيراد أسلحة جديدة ، كما تمثل أخيراً في تأكيد فصل العراق عن «الشرق الأوسط»، وإنهاء دوره العربي، وخصوصاً في الصراع العربي الصهيوني، وبالتالي «دمجه» في جملة بلدان الخليج العربي؛ لينطبق عليه «مبدأ كارتر» ذاك.

لكن «التصور الأميركي» أوسع من ذلك وأشمل، لهذا سعى بوش الابن إلى إكمال حرب ١٩٩١، وهو عمل على فرض «النظام العالمي الجديد» بالعنف، والمسألة هنا لا تتعلق بإسقاط نظام وتنصيب آخر فحسب، حيث أصبح من أساسيات السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح في صلب استراتيجيتها الكونية، إقامة «أنظمة دمى» تقوم بمهمة وحيدة تتمثل في «تنفيذ أوامر» سيد العالم وحاكمه، القاطن في البيت الأبيض.

لكن المسألة تتعلق ـ لكي تكون الأنظمة دمى حقيقية ـ بتكريس الوجود العسكري الأمريكي، عبر إنشاء قواعد عسكرية دائمة، وستكون هذه القواعد هي المركز الحقيقي للوجود العسكري الأمريكي في كل دول الخليج العربي، مما يشل مقدرة تلك الدول على التعبير عن مطالبتها برحيل القوات الموجودة على أراضيها، أو حتى الحد من حركتها.

إن وجوداً عسكرياً أمريكياً في العراق سوف يؤسس لتكريس «احتلال» دول الخليج العربي، ويحول أنظمتها إلى دمى، يمكن تغييرها لحظة ما تشاء السياسة الأمريكية، وربما كان تناول السعودية في الإعلام الأمريكي وفي مراكز البحث المقدمة لخطوة كهذه، برغم كل «الارتباط» الذي حكم علاقة الدولة السعودية بالدولة الأمريكية.

وفي هذا الوضع ستكون إيران قد حوصرت، ربما أصبحت هي «الهدف التالي» فهي مستهدفة للأسباب ذاتها المتعلقة بالعراق، وبكل «قوس النفط» الممتد من دول الخليج العربي إلى بحر قزوين وآسيا الوسطى وأفغانستان.

لقد وضعت إيران في «محور الشر» وهي متهمة بالتهم العراقية ذاتها (امتلاك أسلحة دمار شامل، دعم الإرهاب، التدخل في القضية الفلسطينية). وفي هذا الوضع، كذلك ستكون سوريا قد انكشفت استراتيجياً، وبالتالي أصبحت هدفاً، إما للدولة الأمريكية، أو للدولة الصهيونية، أو للاثنين معاً. وربما كان الأرجح هنا هو إطلاق الجيش الصهيوني، لتأكيد الهيمنة على «الشرق الأوسط».

المسألة تتعلق «باحتلال» وإقامة «أنظمة الدمى» فهذه هي الصيغة المطابقة لـ «النظام العالمي الجديد»، المؤسس على «احتكار» الدولة الأمريكية السلطة في العالم كله، في إطار سلطتها ليس من حاجة سوى إلى «منفذين»، يتبعون قراراتها وسياستها من دون مناقشة، أو حتى استفسار.

هذا «المناخ الأمني» يهيئ لفرض سياسة نفطية جديدة، تقوم على تخلي الدولة عن «التأميم»، وضمان احتكار أميركي للاستثمار في حقول النفط، وبالتالي شطب كل العقود التي وقعها النظام مع شركات غير أمريكية (روسية وأوروبية). هذه هي المسألة التي يجب أن تحسم عبر إقامة نظام خاضع، ووجود عسكري دائم، وهي المسألة التي ستعمم.

وإذا كان نقاش قد جرى،وضغوط قد مورست، من أجل فتح باب الاستثمار الأميركي في حقول النفط السعودية، فإن البدء من العراق، والوضع الاستراتيجي الجديد الذي سوف ينشأ عن احتلاله، سوف يقودان إلى أن يصبح تخلي الدول الخليجية عن «دورها النفطي» للشركات الاحتكارية الأمريكية أمراً واقعاً، لا مقدرة لها على مقاومته، ليكون النفط استثماراً أمريكياً خالصاً ولكي يصبح ذلك ممكناً، يجب أن تتفكك منظمة الأوبك، وربما تفتح السيطرة على نفط العراق الطريق لانسحابه منها، وبالتالي تشجيع آخرين على إنجاز هذه الخطوة (كما أشيع عن ميل نيجيريا للانسحاب)، لتصبح من ذكريات الماضي، فهي من مخلفات الحرب الباردة التي يجب تصفيتها، حيث إن الهدف الأميركي يتمثل في التحكم بالنفط العالمي، بتسعيره وبحجم الإنتاج، وضمان استمرارية تدفقه، وكذلك استخدامه أداة ضغط على الدول الرأسمالية الأخرى.

وإذا كانت الدولة الأمريكية عملت على تغيير نظام شافيز في فنزويلا لهذا السبب، وانفتح أمامها باب الاستثمار في حقول النفط الروسي، وبدأت الحرب في أفغانستان للسيطرة على نفط بحر قزوين، وفرضت واشنطن وجودها العسكري في الدول الخليجية لـ«وضع اليد» على النفط، فإن «احتلال» العراق يقود إلى نقلة جديدة حاسمة لا تجعل من النفط، مصلحة قومية أمريكية فقط بل احتكاراً أمريكياً خالصاً أيضًا.

بـ «الحرب ضد الإرهاب» نعود إلى عصر الاستعمار، وإن كان بأشكال جديدة. كما نعود إلى سيطرة الاحتكارات الإمبريالية على الأسواق والمواد الأولية، كما كانت قبل «استقلال» الدوَل، وتحكُّمها بأسواقها وموادها الأولية، فاقتصاد السوق المفروض بالعنف يقتضي ذلك، ويفضي لأن تحتكر من قبل الرأسمال الأميركي (مع هوامش للرأسماليات الأخرى)، فهذا هو «عصر الأمركة».

جريدة السفير ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٢.

الاقتصاد والحرب

رغم أن الحرب ضد العراق كانت مقررة منذ البدء، ورغم التصريحات والتهديدات المستمرة على مدى عام كامل، وربما عُزي التأخير إلى أمور تقنية تتعلق بارتباك الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بالحرب على جبهتين، أو كما تُسمّى : خوض حربين إقليميتين، والتي من مظاهرها إفراغ مخازن السلاح الأمريكية من الذخائر (صواريخ وقنابل) في حرب أفغانستان، لهذا انهمك الجيش الأمريكي في إنتاجها، فهي من أساسيات الحرب، مادامت الحرب تخاض أولاً من الجو، استناداً لتفوق الطيران، وتحضيراً لاحتلال ساحة حرب حُسمت فيها الحرب قبل أن تبدأ.

كما يمكن أن يُعزى التأخير إلى فقدان التأييد من قبل الحلفاء، وممانعة بعض الدول العربية في أن تكون أرضها منطلق الهجوم. وبالتالي، مع فقدان التأييد السياسي، وفقدان مصادر تمويل الحرب، عكس حرب الخليج الثانية (سنة ١٩٩١)، حيث تكفلت دول الخليج واليابان والدول الأوربية تمويل معظم مصاريفها التي بلغت ٦٠ مليار دولار (دفعت الدولة الأمريكية ١٣ مليارًا منها، رغم أنها حصدت معظم أرباحها)، لكن في كل الأحوال فـ « الحرب ضد الإرهاب طويلة، ولهذا ليس مهماً البحث في أسباب تأخرها » ، المهم أن الحرب حتمية، وهي حتمية رغم التعقيدات التي تنتج عن معارضة عامة، لهذا بدأت التحضيرات الجادة، وأصبحت الحرب على جدول الأعمال.

وحتميتها ناتجة عن مسألتين: الأولى: تتعلق بالمنطلقات التي بدأت على ضوئها الحرب ضد الإرهاب، وهي التي جعلت الحرب ضد العراق مقررة منذ البدء،

والثانية : تتعلق بالأهداف الأمريكية في العراق، وهي الأهداف التي جعلت منه الهدف التالي بعد أفغانستان، وكتكملة لحرب الخليج الأولى من جهة، وللحرب في أفغانستان من جهة أخرى، وكبداية لإعادة صياغة الوضع في الوطن العربي.

فإذا كانت الرأسمالية تميل إلى السيطرة بشكل عام، ولهذا تسعى الشركات الاحتكارية إلى بسط نفوذها على العالم، وباستغلال نفوذها في دولة المركز لكي تلعب هذه الدولة دور الممهد لسيطرتها، وتحولها الرئيسي إلى مفاوض تجاري لمصلحتها متحصنة بقوة الدولة (القانون الأمريكي الذي سُنّ في فترة كلينتون، وأعيد إقراره عشية الحرب على العراق)، فإن أزمة الرأسمالية الأمريكية دفعتها منذ انتهاء الحرب الباردة إلى العمل من أجل صياغة العالم وفق مصالحها بالقوة والحرب (منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١) من أجل إيجاد منافذ لشركات تفلس ولاقتصاد مضعضع ، يكاد يشرف على كارثة حيث تفاقمت مشكلات أهم الشركات الاحتكارية الأمريكية خلال الفترة الماضية وأدت إلى إفلاس العديد منها (أنرون، و ورلد كوم، شركات الطيران) وإلى لجوء شركات أخرى إلى خفض عدد العاملين فيها خشية الانزلاق إلى المصير ذاته.

وإذا كان هذا الوضع المرهق اقتصادياً يدفع إلى الوصول لاستنتاجات تقول بأن بوش الابن سوف يهرب من نقطة ضعفه أي الاقتصاد، إلى نقطة قوته أي الحرب ضد الإرهاب ، وبالتالي فإن الحرب ضد العراق ستكون محتمة، فإن التصاق بوش برجال الأعمال ، وخضوعه لهم سوف يجعله يتعامل مع المسألة، ليس من موقع تكتيكي، بل من موقع استراتيجي، أي انطلاقاً من رؤية أن حل أزمات الاقتصاد الأمريكي تفترض احتلال العالم، وتسخير موارده وأسواقه لمصلحة سيطرة الشركات الاحتكارية الأمريكية.

هذا هو أساس الحرب ضد الإرهاب، وهو الأساس الذي جعل من العراق الهدف الحتمي التالي.

هذا الأساس فرض تفرد الدولة الأمريكية في الحرب، عبر رسم استراتيجيتها بعيداً عن مشاركة الحلفاء والاستناد إلى القوة الأمريكية لتحقيقها بغض النظر عن مشاركة أو عدم مشاركة هؤلاء الحلفاء خصوصاً وأن واشنطن تتقصد تهميشهم عبر إقصائهم من الأسواق، ومحاصرتهم عبر سيطرتها على كل مصادر المواد الأولية وخصوصاً النفط ، إنها تحل مشكلاتها على حساب العالم كله، وربما تعوض بعض الحلفاء بفتات وبدور هامشي في حال موافقتهم على استراتيجيتها.

لهذا فإن معارضة هؤلاء الحلفاء ، التي هي معارضة قائمة على الخشية من التهميش، لا قيمة لها؛ لأنها خارج الحساب، فالدولة الأمريكية تسعى لاقتناص لحظة غدت فيها القوة العالمية الوحيدة المتفوقة عسكرياً، دون وجود خصوم حقيقيين يمكن أن يشكلوا قوة ردع، على العكس فإن اختلال ميزان القوى العالمي بات مريعاً.

هذه اللحظة هي التي تحرك الإدارة الأمريكية المكونة من الفئات الأكثر تطرفاً والتصاقاً بالشركات الاحتكارية، وهي التي رسمت لحرب طويلة ومستمرة وتطال بلداناً عديدة في ميل لتأسيس نظام دكتاتوري عالمي كما دعا هنري كيسنجر بهدف إدارة أزمة الاقتصاد العالمي !

العراق هو النفط ، وهو السوق، وهو كذلك الموقع الاستراتيجي، لهذا كان الهدف التالي فتسارعت التحضيرات وأعيدت دراسة الخطط والبديل فقد عادت الدولة الأمريكية تهوى الأنظمة الدمي.

وهي في كل خطواتها ، منذ حرب الخليج الثانية، إلى يوغسلافيا السابقة، إلى

أفغانستان ، تعيد ترسيم العالم، وإعادة صياغته وفق ما تريد الشركات الاحتكارية الأمريكية - وهي بذلك تزيد في تهميش الشركات الاحتكارية الأخرى (الأوربية، اليابانية) وتهمش الدول الرأسمالية الأخرى كذلك. فليس من خيار لواشنطن لكي تكرس ذاتها قطباً عالمياً موحداً، وقوة عظمى وحيدة متفوقة إلى الأبد سوى فعل ذلك، و إلا تهمشت بفعل أزماتها الاقتصادية رغم تفوقها العسكري، وخضعت لمركز آخر، أو غدت جزءاً من مراكز متعددة (عالم متعدد الأقطاب)، وهو مالا تريده أو تقبل به، لأنه حل الكارثة بالنسبة لاحتكاراتها ولها كدولة.

ولهذا فنحن نعود إلى عصر الاستعمار، ولامتيازات الشركات الاحتكارية الأمريكية تحديداً، لأننا في عصر الأمركة كذلك. وما الحرب ضد العراق إلا مقدمة للحرب ضد إيران وسوريا، ومقدمة لتغيير الجغرافيا السياسية لكامل المنطقة، التي أقلها إقامة أنظمة ضعيفة «أنظمة دمى» ، وأخطرها تقسيم الدول الكبيرة (العراق، السعودية) ، وهذا من السيناريوهات المتداولة في الإعلام الأمريكي. ولتنهي القضية الفلسطينية بحل بشع، ربما يقوم على أساس التهجير (الترانسفير) وهذا سيناريو لا يزال متداولاً لدى النخبة الحاكمة في الدولة الصهيونية.

جريدة القدس العربي

٢٩/٨/ ٢٠٠٢.



(٣)

الانتفاضة وعودة الصراع

إلى أساسه العربي

إذا كان حدث أميركا ، ومن ثـم الحـرب ضـد الإرهـاب قـد عمـلا في البـدء عـلى إلقـاء الانتفاضة في الظل، وبالتالي عمـلا عـلى أن ينـزع شـارون نحـو الإفـراط في البطش لإنهـاء الانتفاضة، مستغلا الحدث وموحـدا بـين حربـه والحـرب ضـد الإرهـاب، حيـث بـدت الفرصة سانحة لتحقيـق مـا وعـد بـه، وبالتـالي لفـرض الحـل النهـائي. و إذا كانـت الإدارة الأمريكية قد عملت في البدء على ضبط شارون، والضغط مـن أجـل ألا يسـتغل الحـدث، وبالتالي سعت من أجل التهدئة، وإطلاق الوعـود حـول الدولـة الفلسـطينية، انطلاقًـا مـن الرؤيـة الأمريكيـة المؤكـدة عـلى عـدم إثـارة الشـارع العـربي، وبالتـالي تجـاوز إحـراج الـنظم العربية، والتي تعمل أساسا على كسب العرب في «الحرب ضد الإرهاب»، فقـد بـدا في مـا يحدث وكأن الصراع يحيّد، لكي لا يؤثر على طبيعة ما تؤسس لـه الإدارة الأمريكيـة، وهـي تحضر ومن ثم تخوض الحرب ضد أفغانستان، وبدت في تناولها للانتفاضـة، وكأنهـا تهيـئ المناخ الدولي المناسب للحرب، من دون إزعاجات أو تفجُّرات غـير محسـوبة؛ لهـذا اتبعـت سياسة الضغط والكبح لكي تمنع نشاز النغمة الشارونية. لكن تطور الحرب في أفغانستان، الذي أنهى حكم طالبان، وأنشأ قوى عميلة، أطلق مكـابح الإدارة الأمريكيـة، ودفعهـا إلى تجاوز تكتيك كان ضروريا فيما مضى، حيث عملت على تغطية سياسات شارون الدمويـة، عـبر تحويلهـا مـا أسـمته الإرهـاب الفلسـطيني إلى قضـية أساسـية في إطـار صراعهـا ضـد الإرهاب، الأمر الذي حقق توافقًا بين السياستين الأمريكية والصهيونية، وجعل معركتهما

واحدة في مواجهة «الإرهاب الفلسطيني!!» وبذا انقلبت السياسة الأمريكية، من دعم التهدئة إلى تغطية التصعيد. هذا الوضع يفسح المجال لتحقيق تصور شارون، المتعلق بالحل النهائي، والقائم على شطب السلطة الفلسطينية، وإنهاء ذيول اتفاق أوسلو.

و إذا كانت السلطة الفلسطينية قد عملت على التكيّف والضغط الأميركي، الذي فرض عليها المعادلة العامة ذاتها المتعلقة بالاختيار بين الحرب ضد الإرهاب أو الاتهام بدعم الإرهاب، عبر التوجه للاعتقال ولكبح نشاط الانتفاضة، واعتبار ممارسة العمل المسلح خارجة على القانون، فإن واقع الحال يشير إلى أن مرحلة قد انتهت (مرحلة أوسلو)، وأن رموزا قد باتت من الماضي، بغض النظر عما تقوم به. سيبدو أن الحرب ضد الإرهاب انتقلت من أفغانستان إلى فلسطين إذن، وأنه في إطار الحرب العالمية التي بدأتها الإدارة الأمريكية ضد الإرهاب، وجد شارون الفرصة التي يحقق فيها التوافق والسياسة الأمريكية، وليجد المدخل الذي يسمح بإدراج الحرب ضد الفلسطينيين في هذه الحرب. وبالتالي دخلت الانتفاضة لحظة حرجة، حيث أصبح من الضروري طرح السؤال حول مصير السلطة ، والانتفاضة والقضية برمتها. و إذا كانت الانتفاضة قد أوضحت هشاشة النظام العربي، وأنه إلى زوال، فإن التوافق المتحقق بين «الحرب ضد الإرهاب» و«الحرب ضد الانتفاضة»، أي بين بوش وشارون، لم يفعل سوى تأكيد هذه المسألة. ولا شك في أن «الحرب ضد الإرهاب» أرعبت كل النظم العربية، ووضعتها في مأزق إكمال الخضوع للسياسة الأمريكية وبالتالي الصهيونية ، أو الخوف من أن تطالها الحرب.

لهذا بدت أكثر تلك النظم شللاً، برغم تفاقم المجازر الصهيونية، كما بدت مجبرة على غض النظر عن هذه المجازر ، وأكثر ميلاً للتهدئة والتفاهم، والسعي لاستجداء الولايات المتحدة، من أجل إخراجها من مأزق يقود إلى نهاية استقرارها. إذن، ستبدو

الحرب ضد الإرهاب في مرحلتها الثانية، التي تطال العرب حتمًا، وكأنها قد بدأت في فلسطين، حيث بات واضحا بأن تصفية الانتفاضة هي الهدف الراهن، وشارون ـ ومن بعده أولمرت ونتنياهو ـ الفرِح بهذا التوافق والسياسة الأمريكيين يقوم بهذه المهمة بكل العنف الدموي الذي يمتلك. وبالتالي نحن إزاء اختبار القوة، حيث تحددت الخيارات في استمرار الصراع، وأن المفاوضات باتت من الماضي؛ لأن طبيعة القضية تفرض هذا الخيار، أي خيار استمرار الصراع. وهكذا فإن ثقافة كانت في أساس الاستراتيجية الفلسطينية منذ سبعينيات القرن الماضي، وأقصد ثقافة السلام وهي ذاتها الثقافة التي كانت من ركائز النظام العربي المؤسس في مرحلة ما بعد الناصرية قد انهارت على وقع التصاعد الدموي للصراع، وتوضح بأن الحلول الوسط أكثر استحالة من الحلم القائم على استرجاع كل فلسطين. فأمام الإرهاب الصهيوني، تتصاعد الانتفاضة.

و إذا كانت السلطة الفلسطينية التي كانت نتاج ثقافة السلام تلك قد فقدت أساس شرعيتها (اتفاقات أوسلو)، وبالتالي ألقيت جانبا، لمصلحة قوى الانتفاضة، فإن هزهزة يجب أن تطال النظام العربي، لكي يعود الصراع إلى مرتكزاته الأساسية، متجاوزًا «مرحلة السلام»؛ لأن تطوير الصراع ضد الوجود الصهيوني يفترض أعادته إلى أساسه العربي، كما يفترض أعادته إلى أساسه التحرري، و إذا كان المشروع الصهيوني قد توضّح (أو بات واضحا أكثر) كمشروع احتلالي استيطاني هيمني وكجزء من المشروع الإمبريالي، فإن العودة إلى مرتكزات الصراع هذه تفترض استنهاض المشروع القومي العربي. فمنذ بداية القرن العشرين أوضح نجيب عازوري هذه المعادلة، وأشار إلى أن أحدهما ينفي الآخر، من دون إمكانية للتعايش، أو للحلول الوسط. وأعتقد بأن الربع الأخير من القرن العشرين قد أوضح هذه المسألة مجددًا، حيث تكسّرت السياسات التي تجاوزتها، عبر السعي الدؤوب لتحقيق الحلول.

حرب الحل النهائي في فلسطين

إذا كانت «اتفاقات أوسلو» قد قطعت مسار الانتفاضة الأولى، و جردتها من أهدافها، فإن «انتفاضة الأقصى والاستقلال» أعادت طرح تلك الأهداف ، و هي المتعلقة بإنهاء الاحتلال الصهيوني، و الدولة المستقلة. و هي الأهداف التي تبلورت لدى الحركة السياسية الفلسطينية كمعبرٍ عن الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وإن كان البعض يركز على مسألة حق العودة، و بالتالي يخلط الأوراق، أو يفتح باب المساومة (كما تفعل السلطة الفلسطينية)، حيث إن طرح هذه المسألة يشوِّش الحل النهائي ذاك؛ لأن «العودة» تطرح قضية الوجود الصهيوني ذاته.

لكن المراقب لطريقة الحرب التي تخوضها القوات الصهيونية ضد الانتفاضة وضد الجماهير الفلسطينية، يلمس طبيعة الحل النهائي الصهيوني لمس اليد، و يدرك بأن ما هدفت إليه السلطة الفلسطينية عبر المفاوضات، لا يعدو أكثر من وهم، وسنلحظ هنا أننا نعود إلى جوهر الإشكالية التي أشبعها القادة و الاستراتيجيون الصهاينة بحثاً منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، حيث بدت العقدة في كيفية السيطرة على الأرض، كونها جزءاً من «أرض إسرائيل التاريخية»، من دون تحمل أعباء السكان العرب، و من دون أن يؤثروا في التكوين الديموغرافي الصهيوني.

و لعل مشروع رابين للحكم الذاتي المطروح أواسط السبعينيات، كان يعالج هذه المسألة، لكن مشاريع الليكود كلها، عالجت أيضًا هذه المسألة. حيث سيبدو (حسب كل تلك المشاريع، بما فيها مشروع الحكم الذاتي المتضمن في اتفاق كامب

ديفيد بين مصر و الكيان الصهيوني)، أن السكان لن يصبحوا جزءاً من التكوين السياسي الصهيوني، بمعنى أنهم سيُعتبرون في القضايا السياسية خارج الدولة، يديرون شؤونهم الخاصة.

أما بالنسبة للأرض التي هي صهيونية فيجب أن تتحول كذلك واقعياً، وهنا كانت سياسة الاستيطان المخطط و المنظم (على أسس أمنية استراتيجية عسكرية، وعلى أسس أخرى تتعلق بتفكيك الصلات بين المدن و القرى الفلسطينية) هي المدخل لكي يُفرض الأمر الواقع بحيث يحاصر الأهالي العرب في مدن وقرى وبلدات متناثرة، بلا مقدرة اقتصادية سوى العمل لدى الصهاينة أنفسهم. لهذا مارست الحكومات الصهيونية المتعاقبة سياسات تقود إلى تدمير الزراعة الفلسطينية، و تعطيش الأهالي ...الخ.

أقصد هنا أن كل الحلول التي كانت تطرح كانت بهذا القدر أو ذاك من الوضوح بما يؤكد على الفصل بين السكان والأرض، كما كانت السياسات الواقعية تسعى لمعالجة مشكلة السكان، بما يجعلها ممكنة الهضم، وفي الوقت نفسه وضع الاستراتيجيات الهادفة إلى التحكم بالأرض. و لهذا أصر القادة الصهاينة في «أوسلو» على التفاصيل الصغيرة، و تجنبوا المبادئ الأساسية، للقول بأن اتفاقاً قد تحقق.

وإذا كانت السلطة الفلسطينية قد اعتبرت أن «أوسلو» هو الخطوة الأولى، فلا شك في أن مفاوضات «كامب ديفيد ٢»، التي حصلت قبل بدء الانتفاضة بقليل (يوليو/ تموز ٢٠٠٠)، أوضحت أن الجانب الصهيوني يتعامل معها و كأنها الخطوة الأخيرة كذلك، بمعنى أن تبقى المسألة متعلقة بنشوء سلطة ما على التجمعات السكانية الأساسية، من دون الحق في التصرف بالأرض التي باتت تعج بالمستوطنات، وفي إطار سيطرة صهيونية عامة (على الأجواء و المعابر...).

و بالتالي، كانت «مفاوضات كامب ديفيد ٢» الكاشف لسقف التنازلات

الصهيونية، ومن ثم الكاشف لأوهام السلام.

و سنلاحظ الآن أن حرب شارون وحلفائه (وهي بالمناسبة حرب باراك قبل ذلك) تهدف إلى خلق واقع سكاني يسهل ابتلاعه في إطار السيطرة على الأرض، حيث تستند الخطة الممارسة على الأرض إلى محاور عدة، منها: تدمير المناطق.

ولا شك في أن هذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها القوات الصهيونية إلى استخدام الدبابات والطائرات (بما فيها أ ف ١٦) لتدمير البيوت والأحياء، وتهجير السكان (حالة بيت ساحور وبيت لحم). و منها كذلك قصقصة أوصال العلاقة بين المناطق بما يجعل إمكانات التواصل بينها معقدة، مما ينعكس على كل الأوضاع البشرية والاقتصادية. إضافةً إلى أن هذا الحصار يؤسس لحالة معقدة تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني. وهي الخطوات التي تهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى الهجرة، باعتبارها الخيار الوحيد، على ضوء كل التعقيد الذي تجيده القوات الصهيونية، حيث لا عمل ولا أمن كذلك.

و أنا هنا لا أقول إن كل ذلك سينجح. أعتقد بأنه على العكس من ذلك، سوف يؤسس ذلك لتصاعد الصراع نتيجةً لتشبث الفلسطينيين بأهدافهم. لكنني أقول ذلك من أجل الوصول إلى استنتاج ما بدا بديهياً بداية هذا المقال، أي أن حرب شارون توضح حدود الحل النهائي الصهيوني، القائمة على تهميش السكان وعزلهم، و ربما إعطائهم حكماً ذاتياً يخلِّص الكيان الصهيوني من مشكلة القومية الأخرى، حيث سوف يفرض عدم وضع فلسطينيين في ظرف خاص مختلف عن الظرف العام في الكيان (القائم على حق المواطنة)، و سوف يفرض نشوء مشكلة قومية معقدة، تتمثل في وجود قومية أخرى ذات وزن كبير (و هنا يضاف وزن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وزن سكان أرض ١٩٤٨).

وسيسمح هذا التهميش بالسيطرة على الأرض، باعتبارها جزءاً من «أرض

إسرائيل». و لهذا أشير بأن هذه الحرب تهدف إلى ترتيب وضع السكان، بخلق جزر منعزلة متناثرة تسهل السيطرة عليها، وعلى رقعة أرض محدودة و محددة بحدود المدن و القرى (مع نزع جزء هام، من أرضها، كما يجري كل يوم).

وأشير بالتالي إلى أن هذا هو الحل النهائي الصهيوني، الذي أعلن في مشروعات محددة طرحت منذ السبعينيات من القرن الماضي (مشروع رابين خصوصاً)، وجرى تضمينه في اتفاقات كامب ديفيد كذلك. وهو الحل الذي يمارس على الأرض منذ بدء الانتفاضة في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ ، وهو حل شارون كما هو حل باراك، بمعنى أنه حل «حزب الليكود» كما هو حل حزب العمل، فهو الحل المجمع عليه صهيونياً، و البادي في اللاءات الخمس المعروفة: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من غور الأردن، لا سحب للمستوطنات، لا عودة للاجئين الفلسطينيين، ولا دولة فلسطينية.

و إذا كانت «اتفاقات أوسلو» على وهم أنه من الممكن الخروج من هذه المعادلة، فقد تبين عبر سياق المفاوضات أن الشرط الصهيوني يتمثل في قبول تصوره، بمعنى أن تقبل القيادة الفلسطينية شكل سلطة (بغض النظر عن التسمية المعطاة لها) تخص السكان دون الأرض، و تتعلق بالشؤون المدنية و القمع من دون العناصر الأخرى.إذاً، ستبدو الحرب الراهنة ضد الانتفاضة، و كأنها تهدف إلى تدمير البنى، و تطفيش الفلسطينيين، من أجل إعادة فرض السيطرة. فإن كل التسريبات التي تعم الصحف حول خطة إعادة اجتياح الأرض المحتلة، سوف تحقق هذه السيطرة الجديدة. بمعنى أن أوسلو قد وصلت إلى نهايتها، و أن خطوة جديدة تحضر القوات الصهيونية للقيام بها. و يبقى أن توضح الممارسة الصهيونية حدود المشروع الصهيوني، الذي خضع طيلة السنوات العشرين الماضية للتشويش والتضليل.

جريدة السفير ١٥/ ٨/ ٢٠٠١.

إمبريالية فرعية

في الانتخابات الأمريكية الأخيرة وقف «اللوبي اليهودي» في الولايات المتحدة داعماً المرشح الديموقراطي «آل جور» الذي اختار نائباً يهودياً له هو جوزيف ليبرمان، وصبّت معظم أصوات العرب في جعبة جورج دبليو بوش. لكن آل جور هُزم، وأصبح جورج دبليو بوش هو رئيس الولايات المتحدة.

وإذا كان «تحيّز» سياسة الدولة الأمريكية للدولة الصهيونية يعزى لقوة «اللوبي اليهودي» فإن سياسة حكومة جورج دبليو بوش المندغمة بالسياسة الصهيونية ستبدو خارج التفسير على ضوء «تحيّز» «اللوبي اليهودي» للمرشح الديموقراطي. أكثر من ذلك سيبدو الدعم المطلق الذي حكم الدوائر الأمريكية (الكونغرس، والإدارة) مستغرباً ضمن هذا التحليل.

لقد أوضحت الانتخابات تلك أن «اللوبي اليهودي» ليس هو الذي يحدّد سياسة أميركا، وإن كان يسعى للضغط هنا أو هناك، وإن كان كذلك يحظى بمواقع تأثير داخلية (في الإعلام عموماً، كما في الرأسمال). وربما كان يجب أن يُرى في إطار تناقضات المصالح في التكوين الداخلي،وبالتالي رؤى كل منها للسياسة الخارجية، ومن خلالها لوضع الدولة الصهيونية.

وربما كان تضخيم الدور الذي يلعبه «اللوبي اليهودي» من قبل أنظمة واتجاهات سياسية ومثقفين عرب، يهدف القول بأن الخلل في سياسات الإدارة الأمريكية نابع من قوة هذا اللوبي، وبالتالي فمن الممكن أن توجد إدارة غير خاضعة، وبالتالي تتفهم «المطالب العربية». وهذه الرؤية تعزّز من فكرة «الخطر الصهيوني العالمي»

و«السيطرة الصهيونية العالمية» و «المؤامرة الصهيونية» ...إلخ. فإن التضخيم –نتيجة كل ذلك– يقود إلى التعمية «والتغطية» على مكونات السياسة الأمريكية، كما على المصالح التي تشكلها وربما ضمن هذه المصالح سنجد دور «اللوبي اليهودي» الذي هو تعبير عن مصالح قطاع من الأميركيين سيطر في الإعلام والاقتصاد. ولهذا تكون مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية والطبقة الرأسمالية المسيطرة هي أساس تحديد السياسات، بما فيها السياسة في الوطن العربي، وليكون دور «اللوبي اليهودي» جزئي وفرعي، وأحياناً هامشي.

المسألة إذن ليست في دور«اللوبي اليهودي» بل في مصالح الفئات المسيطرة في أميركا، وفي رؤيتها لـ «الشرق الأوسط»، وبالتالي الموقع الذي تحظى به الدولة الصهيونية في إطار هذه الرؤية، لهذا سنلحظ اتفاق مختلف الإدارات الأمريكية على ثوابت لم يجر الإخلال بها طيلة عقود طويلة ، برغم التوترات التي يمكن أن تنشأ نتيجة اختلاف التكتيكات بين الحين والآخر، وبرغم الصخب الذي يمكن أن يرافق الدعم الأميركي للدولة الصهيونية أو «الحيادية» التي تسود أحياناً. وكذلك برغم التكتيك الإعلامي الذي يهدف إلى تهدئة العرب في أحيان أخرى. يمكن تحديد هذه الثوابت في النقاط التالية:

الأولوية للدولة الصهيونية، في السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط، ولهذا تحظى السياسات الصهيونية من الاستيطان، إلى القمع، إلى التدمير« بدعم أميركي » واضح أو مخفي، خصوصاً عبر منع إدانة هذه السياسات في الأمم المتحدة (استخدام الفيتو).

الضمان المطلق لوجود الدولة الصهيونية ، ولأمنها ولتفوقها العسكري. لهذا فهي تحظى بالدعم المالي (أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً بشكل مباشر عدا

الدعم غير المباشر المتعلق بفتح الأسواق، وعقد الصفقات الاقتصادية و غيرها)، وبالدعم العسكري (أحدث التكنولوجيا العسكرية).

ضمان سيطرة أنظمة عربية هزيلة وتابعة، عاجزة عن الحرب، وعاجزة عن المنافسة. وبالتالي قابلة للسيطرة من قبل الدولة الصهيونية.

وتأتي هذه الثوابت في سياق السياسة الأمريكية وبالتالي وبالأساس للطبقة المسيطرة في «الشرق الأوسط»، وأساسها عنصران:

الأول: وهو الأكثر أهمية، ويتعلق بالهيمنة على النفط، ولهذا تحظى منطقة الخليج العربي بالأهمية الحاسمة هنا، لقد سعت منذ ما بعد وقف تصدير النفط في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى الهيمنة العسكرية على هذه المنطقة، وعلى ضوء هذا التوجه صدر «مبدأ كارتر»، سنة ١٩٨٠ الذي ينصّ على اعتبار منطقة الخليج العربي «مصلحة قومية أميركية». وحققت ذلك منذ سنة ١٩٩٠ على ضوء الاجتياح العراقي للكويت، وهي تسعى لإكماله بالسيطرة على العراق وإيران، بعدما فتحت آفاق السيطرة على نفط بحر قزوين بتواجدها العسكري في أفغانستان ودول آسيا الوسطى. وهي هنا لا تسعى لضمان تدفّق النفط فحسب، بل أيضًا ضمان الاستثمار فيه ، بعد مرحلة سيطرة الدول على النفط.

والثاني: احتكار السوق في إطار المنافسة مع الرأسماليات الأخرى (ومنها سوق السلاح). وإذا كان تدفق الرأسمال يهدف الاستثمار في قطاع النفط، وربما في المضاربات، فإن تصدير السلع مسألة ضرورية، خصوصاً وأن الدولة الأمريكية تسعى لتعميم «ثقافتها» و«نمطها» لهذا استهدفت الدخول في قطاعات لم تكن تحظى بأية أهمية، مثل المطاعم (ماكدونالد بيتزا هت...) والمتاجر الضخمة (السوبر ماركت).لكن تحقيق ذلك يفترض تأسيس «تكوين استراتيجي» مناسب أو بناء

وضع استراتيجي حاضن، وهو ما يسمى في الدراسات الاستراتيجية الأمريكية بـ«المناخ الأمني» أو «البيئة الأمنية».

وفي هذا المجال ورثت الدولة الأمريكية الرؤية الاستعمارية القائمة على مرتكزين:

الأول: الحفاظ على وضع عربي مفكك ومتخلف، وملحق بالنمط الرأسمالي. لهذا كان الحفاظ على البنى الاقتصادية و السياسية والثقافية القديمة واستدامتها.كما كان تكريس التجزئة والعمل من اجل «تجزئتها» عبر استثارة الميول الأثنية ، والطائفية ، والدينية ، والقبلية ، والمناطقية. وبالتالي التدخل المباشر ضد كل محاولات التوحّد أو التحديث والتصنيع، وتحقيق الاستقلال. فالوطن العربي يجب أن يبقى مفككاً وغير منتج ومهيمن عليه من قبل فئات وقوى تابعة، لكي يبقى سوقاً، ومهيمنًا على المواد الأولية (النفط). وإذا كانت الدولة الأمريكية –مستغلة اجتياح العراق للكويت- قد عملت على تدمير العراق وضمان استمرار تدميره عبر الحصار المستمر، فقد دعمت «الحركات الأصولية»، خصوصاً أكثرها تطرفاً ودموية من أجل خلق «مجزرة مستمرة»، فالتدمير والدمار مهمان في استمرار التجزئة والتخلف، والضعف والهوان.

والثاني: الدولة الصهيونية كحاجز طبيعي ضد حركة التوحّد، وكعنصر فاعل في الحروب ضد حركة التقدم العربي (حرب سنة ١٩٦٧ ضد الناصرية مثلاً). ومن أجل تكريسها كقوة مهيمنة، كونها جزء عضوي من الإمبريالية و الأمريكية خصوصاً. ولهذا يجب أن تكون متفوقة عسكرياً، ولأن دورها العسكري هام، فهي (في التحليل الأخير) قاعدة عسكرية، وجيش من «المرتزقة»، في إطار السياسة الإمبريالية العامة لتحقيق المصلحة الإمبريالية العامة. وهنا أشير إلى أن الرؤية الاستعمارية ومن ثم

الإمبريالية لم ترَ في الدولة الصهيونية حلاً لمشكلة اليهود (للمسألة اليهودية). بل رأت فيها شعاراً لتأسيس جيش من «المرتزقة»،يلعب دوراً في إطار السياسة الإمبريالية العامة. ومن هنا ينبع الطابع العضوي للرابط القائم بينهما.

هذا التكوين الاستراتيجي أساسي ومستمر، وربما أتت الحرب الأمريكية «ضد الإرهاب» لتعيد تكريسه، وإذا كانت الرؤية الأمريكية تقوم على أساس فصل الخليج العربي عن «الشرق الأوسط»، وضمان الدور الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي باعتباره «مصلحة قومية أمريكية». فإن للدولة الصهيونية دوراً مركزياً في ضمان وضع «الشرق الأوسط»، وهي هنا تنزع –بدعم أمريكي– لأن تتحوّل إلى إمبريالية فرعية، يترافق دورها العسكري الضروري والحاسم، ودورها الاقتصادي الساعي إلى السيطرة والتحكم، وبالتالي إلحاق المناطق المحيطة بآلياتها الاقتصادية .

وفي هذا الإطار يمكن أن تكون مركزاً اقتصادياً للشركات الاحتكارية الأمريكية، وبالتالي تتحوّل من قاعدة عسكرية، إلى قاعدة عسكرية اقتصادية. لهذا باتت الدولة الأمريكية تضغط على الأنظمة العربية، من أجل إقامة العلاقات الاقتصادية مع الدولة الصهيونية وباتت تدفع من أجل إنهاء «عدائها» لها، وبالتالي التصالح معها.

ولكي يتحقق ذلك في إطار الهيمنة الصهيونية تعمل الدولة الصهيونية على أن يتحقق ذلك تحت سياط القوة الصهيونية، وفي إطار الشروط الضرورية لقيام إمبريالية فرعية، وهذا ما تدعمه الدولة الأمريكية. لتبدو «مسيرة السلام» كمدخل لتحقيق ذلك، لأنها تكرّس المصالحة والتطبيع وفق الشروط الصهيونية، وفي إطار الدور المهيمن للدولة الصهيونية.

وهذا الدور للدولة الصهيونية، وذاك الأفق لتحوّلها إلى إمبريالية فرعية، هما اللذان يجعلان الدول الأمريكية تقبل بالرؤية الصهيونية لـ«السلام» ، وهيمنتها على الضفة الغربية خصوصاً، وعلى شكل الحل الذي تقترحه لـ «المشكلة الفلسطينية» وللاحتمالات المستقبلية لتوسّعها.

وسنلحظ بأن الدعم المطلق الذي أبداه الكونغرس للدولة الصهيونية، وتمويل حربها ضد الفلسطينيين واعتبار أنهما معاً يخوضان معركة واحدة ضد الإرهاب. هو التحديد للدور الصهيوني في «الحرب ضد الإرهاب» أي في السياسة الأمريكية للسيطرة على العالم.

إن تحالف احتكارات السلاح «المجمّع الصناعي الحربي» واحتكارات النفط، الذي يسعى لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم، يسعى لأن يأخذ المشروع الصهيوني كل أبعاده التي تجعله قادراً على التحوّل إلى إمبريالية فرعية.

وما دامت الحملات العسكرية هي الأسلوب الضروري، فسيكون للدولة الصهيونية دورها، خصوصاً وأنها جيش «المرتزقة» في نظر الرأسمالية. لهذا سوف يكون «الشرق الأوسط» في إطار «الحرب ضد الإرهاب» من اختصاص الدولة الصهيونية،التي فرضت أن تكون تصفية الانتفاضة الفلسطينية هي «الخطوة التالية» بعد أفغانستان. وستفرض لحظة الحرب على الجبهة الشمالية، لبنان وسوريا.



العالم بعد الحادي عشر من أيلول

«الحرب على الإرهاب» مستمرّة، لكنها لا تسير وفق «مخططها الأصلي». وربما كان هذا هو ملخص نتائجها في السنة المنقضية. فإذا كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين تشير إلى السرعة في تنفيذها، رغم التأكد من أنها سوف تستمر لسنوات، وأنها تقوم على التفرد الأمريكي، وتطال دولاً عديدة، سنلمس أن هذه السنة أبرزت مشكلات ومعيقات جعلت الحرب تنحصر في أفغانستان. و«غزوة صغيرة» فاشلة في الفلبين، إضافة إلى حصار بحري للصومال، ومساعدة «تقنية» لليمن، المدفوعة لملاحقة أعضاء تنظيم «القاعدة» المتواجدين في أراضيها، لكن الأهم هو دمج حرب شارون وخلفائه ضد الفلسطينيين في «الحرب ضد الإرهاب». واستمرار إطلاق التصريحات، والحديث عن خطط لاستهداف العراق.

كل ذلك في إطار غطاء أيديولوجي إعلامي، انطلق من أحداث ١١ سبتمبر لتأكيد خطر الإرهاب، وتضخيم وجوده الواقعي، حيث بدا وكأنه يخترق كل المجتمعات، «ويهجع» فيها انتظاراً للحظة الحاسمة. ومن ثم انتقل لمحاولة إيجاد الرابط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل لفتح ملف «الدول المارقة» وأوّلها العراق. لكن الملاحظ أنه، فيما عدا العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية في أفغانستان التي تقوم بها «القاعدة» و«طالبان»، فإن أيّ «عمل إرهابي» لم يحدث، ليبدو ذاك الخطاب الأيديولوجي/ الإعلامي وكأنه يهوّل عن قصد من خطر الإرهاب. إن فترة عام كفيلة بقوة خطرة ومنتشرة في أكثر من «ستين دولة» أن تضرب بعض المواقع، أو أن تحاول على الأقل. لكن ذلك لم يحدث «سوى محاولة تفجير طائرة كما قيل».

وهذا «الخطر» الذي بدأ العمل «الأيديولوجي» لتسويقه منذ انهيار المنظومات الاشتراكية وتجسّد في قلب الدولة الأمريكية التدريجي لتحالفاتها مع، ودعمها الحركات الأصولية، والبدء بتصويرها كخطر عالمي يستحق الردع العنيف حيث يسكن «العقل الأمريكي » وبالأساس يسكن المصلحة الأمريكية (هاجس انقسام العالم إلى خير وشَرّ)، والدولة الأمريكية هي «الخير المطلق»، وفي الحرب الباردة كان الاتحاد السوفييتي هو «إمبراطورية الشر» ، لهذا كان انتقاؤه المفاجئ بفرض «توضيح» الشر الجديد، فكان ما عملت الدولة الأمريكية ذاتها على «صنعه» ، وتغذيته ، ومدّه بالمال والخبرة والسلاح (وإن عبْر وسطاء أحياناً)، وهي تخوض حربها «المقدسة» ضد الشر المتمثل في الاشتراكية ، وحركات التحرر القومي والقوى المناضلة من أجل الديموقراطية، كان هو الشر الراهن.

لا شك في أن بعضاً من تلك الحركات الأصولية انقلبت لتتحول إلى عدو نتيجة تأثرها بردود الفعل الواقعية ضد سياسات الدولة الأمريكية، ونهب شركاتها أو نتيجة التخلي الأمريكي «التدريجي» عنها، لكن بعضها الآخر لا يزال يخدم استراتيجيتها (الشيشان، الجزائر،...). ولكنها في كل الأحوال ليست القوة القادرة على أن تشكل خطراً يستدعي عسكرة العالم، عبر سيطرة الجيش الأمريكي على العالم.

رغم ذلك تخوض الدولة الأمريكية حربها على «الإرهاب» ، فتؤسس قواعد ارتكاز عسكرية دائمة، كما في أفغانستان و الفليبين (التي طردت منها سابقاً)، لتفرض سيطرتها بجيشها تحت شعار «الحرب على الإرهاب» ، وتسمح باستفراد شركاتها الاحتكارية على الأسواق والمواد الأولية؛ لتعود منافساً متفوقاً إلى حد الحسم في التنافس الاقتصادي، كمخرج ربما وحيد من أزماتها التي بدت جلية في الأشهر الأخيرة (إفلاس الشركات الاحتكارية، أو تقليصها لحجم العاملين فيها

هرباً من الإفلاس ، وبالتالي زيادة البطالة).هذا هو أساس «الحرب على الإرهـاب»، الذي كان يحتاج إلى تضخيم خطر إلى حدّ وضـع الشعب الأمريكـي في حالـة رعـب مستمرة، مخافة عمل «إرهابي» سيقع «هذا الأسبوع».

ولاشـك في أن هـذا «التكتيـك» سـمح بـأن يقـرّ الكـونغرس عشرات مليـارات الـدولارات الإضـافية لـوزارة الـدفاع، وتوسـيع الـدعم «الشـعبي» لحملـة بـوش العسكرية، ليجـد اللحظـة التـي ينفّـذ فيهـا تصـورات الشركـات الاحتكاريـة بـدعم شعبي وبأموال دافعي الضرائب. إذن لقد نجح بـوش الابـن أمريكيـاً، لكـن مـا هـو مصير «الحرب على الإرهاب»؟

لقد أشرت إلى تعثر الانتقال إلى «الهدف التالي» ، وربما كانت هذه النتيجة مستندة إلى «تقدير خاطئ» لما يفكر فيه بوش الابن، لكن سنلمس أن «صـعوبات» تقنيـة وسياسـية نشأت. ربما كان بعضها مأخوذاً في الاعتبار.

فمثلاً بدا الوضع العسكري/ الاستراتيجي الأمريكي وكأنـه يضـع مبـدأ الحـرب على جبهتين على المحك، فالدولة الأمريكيـة تخـوض حربـاً «إقليميـة» في أفغانسـتان، وأدت إلى انهيـار نظـام «طالبـان» و«تحريرهـا» لكـن الحـرب لم تنتـه والاسـتقرار لم يتحقق، نتيجة مقدرة قوات «طالبان» و«القاعـدة» عـلى بـدء «حـرب» ضـد التواجـد العسكري الأمريكي، وبالتالي أدخلت القوات الأمريكية في حرب قد تطول.

ثم إن الحرب في أفغانستان قد استنفدت «ذخائر استراتيجية» ضروريـة للحـرب ضد العراق، ومنها الصواريخ المدمرة. وبالتـالي احتاجـت الدولـة الأمريكيـة لوقـت أطـول (ربـما ممـا كانـت تتوقـع)؛ لضـمان السـيطرة التامـة عـلى أفغانسـتان مـن جهـة، ولتجهيز جيشها من جهة أخرى.

لكن ستبدو «الصعوبات» السياسية أكثر تأثيراً ربما، فقد عارضت الـنظم العربيـة

الحرب ضد العراق، وخصوصاً منها الدول الخليجية ومصر. وربما كان السبب لدى الدول الخليجية هو معرفتها بأنها ستموّلها، كما حدث سنة ١٩٩١، لكن الانتفاضة الفلسطينية المنعكسة توتراً شعبياً عربياً، وتحسس الشعب العربي من ضرب العراق، جعلا هذه الدول تستشعر خطراً على استقرارها إذا لم يكن راهناً فعلى المدى الأبعد، هذه الممانعة فرضت على الدولة الأمريكية التريث فخطى شارون لتحقيق «الهدف الثاني» عبر حرب تهدف إلى تدمير المجتمع الفلسطيني لم تنته إلى الآن ،وربما لسنوات أخرى نتيجة مقاومة الجماهير الفلسطينية .

هذا الوضع زاد من مأزق النظم العربية، وأفضى- مع ابتعاد أحداث ١١ أيلول- إلى تزايد المعارضة العالمية لتوسيع « الحرب ضد الإرهاب» وبالتالي لنقلها إلى العراق فتعزّز الرفض العربي برفض أوروبي وعالمي، وبدا أن بوش بات وحيداً، سوى من دعم شارون وطوني بلير (المحاصر في بريطانيا). مما يهدّد بتفكيك «التحالف» الذي تأسس بعد ١١ أيلول لخوض «الحرب ضد الإرهاب» في أفغانستان.

هل يعني ذلك بأن «الحرب ضد الإرهاب» قد انتهت قبل أن تكمل عامها الأول؟ هل غدت الحرب ضد العراق غير مؤكدة؟

ربما تفسّر التصريحات اليومية من قبل مسئولي الإدارة الأمريكية، المؤكد على «حتمية» الحرب ضد العراق وعلى ضرورتها، ومن ثم المخططات العسكرية المتسرّبة للصحف حول حجم الجيش الضروري لتحقيق هدف إسقاط النظام العراقي، وأشكال الحرب الممكنة، ربما تفسّر بأنها تهدف إلى الضغط و «التخويف» فحسب، وكذلك للاستهلاك الداخلي الأمريكي، ولاشك في أن الإعلان المتكرر حول ذلك زاد من الميل للتشكيك بحدوث الحرب.

لكن الإصرار الأميركي على « التغيير في العراق» تنفيذاً لقرار الكونغرس اتخذ

سابقاً يهدف إلى «تحرير العراق»، وبعض الخطوات العملية تومئ بأن الحرب حتمية، بغض النظر عن رأي «بقية العالم»، وخصوصاً وأن لدى الإدارة الأمريكية قناعة بأن التأييد حتمي لحظة بدء الحرب، كما حصل في كوسوفو وأفغانستان. فليس للدول الأخرى «خصوصاً الأوروبية» من خيار سوى المشاركة لكي تحصل على «فتات» من المصالح يمكن أن تتنازل عنها الشركات الاحتكارية الأمريكية، وعلى دور هامشي يمكن أن تقبل الدولة الأمريكية بأن تلعبه هذه الدول.



(٤)

صورة الشرق المفترضة
(آليات تسويق التخلف)

منذ ١١ أيلول تُركز الأيديولوجيا الرأسمالية على تصوير الأمور وكأن البيئة القائمة في الشرق ترفض، من حيث الأساس ولعلة فيها، المكتسبات والقيم الحديثة التي أتت بها الرأسمالية الأوروبية، وبالتالي فتلك البيئة متكلسة جامدة ومنغلقة، وهي نزّاعة لإنتاج الدكتاتوريات ، والاستبداد ، والإرهاب معاً، ولهذا من المستحيل «زرع» الديموقراطية والحرية فيها، ومن غير الممكن أن تنتقل بالتالي إلى مصاف الحضارة، الملخصة في القيم الرأسمالية ذاتها.

ولعل الأحداث الأخيرة ضد الإرهاب تغذي هذه الصورة وتضخم منها، بل وتكرر اختراعها، لأنها المبرر لكل الحرب القائمة.

ولا شك أن في ذلك تجاهل لتاريخ طويل، وفيه تزوير لهذا التاريخ بالذات، لأن «معركة الحداثة التي بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر مع محمد علي باشا تشير بوضوح إلى أن هذه البيئة كانت تنزع نحو التجديد وتمثل القيم الحديثة من جهة، وأن الرأسمالية الأوروبية وقفت ضد ذلك من جهة أخرى. وبالتالي فإن التخلف ، والاستبداد والإرهاب هو ما أرادته الرأسمالية ذاتها في الشرق.

سأشير أولاً إلى أنه ليس من بيئة غير قابلة للتطور والتحديث، وليس من فكر (أو دين) غير قابل للتحول ، ومواكبة التطور ، أو التأثر به، فليس من بنية مطلقة الإغلاق، لأنها حينها سوف تندثر وتتلاشى. لكن تحقق ذلك يفترض وجود

الظرف المؤاتي الذي يسمح بتحقيق التطور ذاته ، وأقصد بالتحديد الظرف الذي يسمح بتحقق التطور الاقتصادي عبر انتقال البنى القديمة التي كان الفكر القديم معبّراً عنها (أو نتاجاً لها) إلى الحداثة، وهنا عبر الانتقال إلى الرأسمالية التي تعني تحديداً نشوء الصناعة كأساس لمجمل التكوين الاقتصادي، إذ ليس من الممكن للفكر والمؤسسات (التي هي الدولة) أن يحدثا من دون تطور في الاقتصاد، على رغم أن محاولات تمرّد الفكر تبدأ قبل ذلك، وتطمح لأن تفرض نمطاً جديداً، ويكون لها دور مهم هنا. لكن الحداثة تتحقق فحسب حينما يتم تحديث الاقتصاد، ونشوء الرأسمالية نموذجي في هذا المجال، حيث تحقق تحديث الفكر والدولة بعد عقود من انتصار الرأسمالية.

وهنا سنلمس أزمة تطور المجتمعات المخلّفة، والتي أسمّيها مخلَّفة لأن بنى النمط الرأسمالي العالمي فرضت عليها أن «تتطور» عبر إعادة إنتاج ذاتها، أي عبر إعادة إنتاج تخلفها، ولهذا غدت متكيِّفة وهذا التخلف رغماً عنها، وبالتالي انحكمت لأزمة عميقة في مجال الفكر والثقافة، حيث كانت الرأسمالية الغربية عامل تدمير لكل محاولات التطور في الاقتصاد كما في الفكر/ الثقافة، خصوصاً وهي العنصر المسيطر عبر الاستعمار أولاً وعبر الهيمنة فيما بعد، وبهذا فقد استمرت البنى الفكرية القديمة، أي الأيديولوجية التقليدية التي توسم اليوم بكل الصور التي تظهر في الإعلام الرأسمالي، ومن ثم عاشت البنى الفكرية الحديثة أزمة عميقة، فلم تستطع أن تهيمن.

لكن المسألة، ربما كانت أعقد من ذلك، إذ إن عملية «إعادة إنتاج التخلف» التي كان يقوم بها النمط الرأسمالي العالمي عن وعي، طالت كذلك الفكر، بمعنى أن الحفاظ على تخلف البنى الاقتصادية الاجتماعية كان يترافق مع الحفاظ على البنى

الفكرية التقليدية وعلى تدعيمها. لهذا كان مثقفو الحداثة، الذين يعملون من أجل اكتساب الوعي المدني الحديث وعلى تعميمه في بلدانهم، محاصرين بالقوى التقليدية المحلية، وكذلك بقوى النمط الرأسمالي العالمي. فقد كانت قيم الديموقراطية والقومية، والعلمانية، والتحرر مرفوضة من الطرفين. ومحاربة منهما معاً، عبر تحالف بينهما خفيّ حيناً، وواضح في الغالب.

إن رفض التحديث الاقتصادي في الشرق، الذي هو هدف الرأسمالية الغربية، ارتبط برفض التحديث الفكري، مما جعل الرأسمالية ترفض في الشرق قيمها التي أنتجتها، وتدعم قيماً تكرست منذ العصور الوسطى في لحظة فصام مرعبة فرضتها مصالحها، الاقتصادية بالأساس، حيث سيبدو الفكر المطالب بالديموقراطية والعلمانية والتحرر، هو الفكر الداعي إلى التحديث الاقتصادي والتصنيع وإلى الاستقلال، والتوحد القوميين، وهو ما يهدد مصالحها.

وما دامت المصلحة هي الأساس فإن دعم البنى التقليدية غدا ضرورياً، بحيث يمكن تكييف التخلف مع هذه المصلحة، وهو ما حدث خلال القرن العشرين، وأسس للتكوين المخلّف السائد، على رغم كل محاولات التحديث التي جرت، والتي كانت محط رفض ومقاومة من قبل تلك الرأسمالية..

وإذا كان الفكر قد شهد محاولات إصلاح وتحديث منذ عصر النهضة (أو في عصر النهضة)، من أجل إعادة تأسيسه عبر اكتساب الحداثة، فسنلمس أن الرأسمالية الغربية كانت منذ البدء تدعم الأيديولوجيا التقليدية في مواجهته، ومنذ تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر سنة ١٩٢٨، والدعم الرأسمالي مستمر لهذه الحركات الأصولية ولفكرها، وحتى لكل نشاطها الإرهابي.

وستظهر المفارقة واضحة حينما نلحظ موقف الدول الرأسمالية في الصراع الذي

نشأ في الوطن العربي بين الحركة القومية العربية من جهة والقوى التقليدية والحركات الأصولية من جهة أخرى. فقد دعمت وبكل قوة «الدول الأصولية» ، والحركات الأصولية، وشنت الحرب ضد قوى التحديث التي اعتنقت ـ بهذا القدر أو ذاك ـ المفاهيم ذاتها التي كانت نتاج الرأسمالية، فهذه القوى هي التي شكلت خطراً على مصالحها.

لقد هدفت الرأسمالية ـ منذ البدء ـ إلى عرقلة نشوء التيارات الفكرية الحديثة في الشرق، ولم تطمح إلى نشر فكرها، وكان مدخلها إلى ذلك هو تدعيم البنى الفكرية السائدة، وعلى تعزيزها كذلك، وتكيِّفها بما يخدم مصالحها هي أولاً، ومصالح مشتركة معها ثانياً، لأنها عبر ذلك تمنع تحول الانفجارات الشعبية إلى حركات هادفة إلى تحقيق التحديث ، وتطوير الصناعة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، حيث أن هذه التيارات الحديثة (القومية والماركسية) هي وحدها التي تطمح إلى تحقيق ذلك، وهي القادرة عليه.

وكما أشرت فإن التصنيع والتحديث هدفان غير مرغوبين من قبل النمط الرأسمالي العالمي، لأنهما يتعارضان ومصالح الرأسمالية الغربية، التي عملت على تكييف البنى الإقطاعية القديمة بما يحقق لها مصالحها، وبالتالي دعمت كبار ملاك الأرض والأرستقراطية العشائرية، ومكّنت لهم السلطة، في إطار إدخالهم ضمن شبكة هيمنتها، ولقد ظلّت المسألة بالنسبة إلى أمريكا هي منع الأمم المخلَّفة من التطور والحداثة، وبالتالي من توطّن مفاهيم القومية ، والديموقراطية ، والعلمانية ، والتحرر ، والعدالة...إلخ، مما كان يجعل الدول الرأسمالية تدعم كل القوى المتخلفة والمحافظة والأصولية، وكل النظم التوتاليتارية الاستبدادية ، والبطركية.

إذن، المشكلة ليست مشكلة شعوب لا تتطور، أو «أديان جامدة» ، وهي الصورة

التي يصرّ الإعلام الغربي على تغذيتها وتعميمها، بل تكمن المشكلة في أن النمط الرأسمالي العالمي لا يسمح لهذه الشعوب بأن تتطور، ولهذا يعمل ذاك النمط على دعم وتغذية كل ما هو متخلف فيها. لذلك فهو قوة إعاقة وحاجز ردع ضد التطور والحداثة. بمعنى أن الرأسمالية تريد الشرق على الصورة التي ترسمها هي له، وتعمل على تجسيدها واقعياً، ولا تريده أن يسير على طريق تطور الرأسمالية ذاتها، ولأنها قوة إعاقة فقد كانت قوة مواجهة لحركة التحديث والتطور الساعية من أجل تشكيل الدولة/ الأمة، والإصلاح الديني، وتحقيق الديموقراطية ، والعلمنة، ونشوء الصناعة، عملت من أجل هزيمتها، لهذا سيبدو التركيز على أن الرأسمالية تعمل على نشر «حضارتها» المرتكزة إلى الديموقراطية والحداثة، مسألة لا تثير سوى السخرية؛ لأنها كانت تنشر الأصولية ، والاستبداد ، والإرهاب. كما سيبدو بالتالي التركيز على «تخلف الشرق» مسألة أقرب إلى المسخرة.

جريدة السفير

٢٣/ ٨/ ٢٠٠١.

الحداثة في منظور غربي

كيف تنظر الرأسمالية إلى تحديث الإسلام؟

كيف يمكن لمثقف حداثي أن يعالج النقد الذي بدأ يوجه للأيديولوجيا التقليدية (وهنا الإسلام) من قبل المثقفين في أميركا ، وأيضاً من قبل المسئولين في الدولة الأمريكية؟

هذا السؤال بدا ملحاً في ضوء ما يرافق «الحرب ضد الإرهاب» من «حرب أيديولوجية» تتناول الإسلام بالتحديد، فالصورة التي باتت تُرسم للإسلام، من قبل مثقفي الدولة الأمريكية، تتحدد في التأكيد على أنه «بنية مغلقة» ترفض «القيم الغربية»، ولهذا تؤسس للصدام مع الغرب (وربما كان هذا هو جوهر فكرة صموئيل هنتغتون).

لكن «الحرب ضد الإرهاب» باتت تفرض «تجفيف جذوره»، الأيديولوجية، لهذا بدأ الضغط على الدول الإسلامية عموماً، وعلى السعودية ومصر خصوصاً، من أجل «تدريس» فهم جديد للدين، يتوافق مع «القيم الغربية»، أو بالأساس يمنع تحوّله إلى أساس لنشوء الإرهاب!! هنا تبدو الدولة الأمريكية وكأنها تعمل حقيقة من أجل التحديث يعكس كل سياساتها السابقة.

كما بدت وكأنها تحمل لواء الحداثة والتطوير، وتصفية البنى التقليدية، لكي «تسود القيم الغربية»، قيم الحداثة ، والديموقراطية ، والعلمانية، والتسامح والانفتاح، فضلاً عن قيم اقتصاد السوق.

هنا يصبح السؤال آنف الذكر ذا حساسية معينة، لأن المثقف الحداثي، عمل منذ

بدء عصر النهضة (هذا العصر الذي تحدد أصلاً بنشوء المثقف الحداثي)، من أجل «تفكيك» الأيديولوجيا التقليدية التي كانت سائدة (والسائدة إلى الآن)، وتأسيس منظومة جديدة، تستند إلى القيم التي أنتجها الغرب الرأسمالي، كونها القيم التي توافق عصراً جديداً بدأ مع نشوء الصناعة، والنمط الرأسمالي، ولقد خاض معركة مزدوجة منذئذ، أولاً ضد البنى التقليدية وأيديولوجيتها، وثانياً ضد الغرب الرأسمالي الذي كان يستعمر وينهب، لكنه كان كذلك يحافظ على البنى التقليدية وأيديولوجيتها ويدافع عنها.

لهذا كانت معركته معقدة ومركبة، ومربكة كذلك، حيث «انحشر» بين «الحداثة الغربية» و «التخلف الشرقي» المتوافقين على ضرورة إفشاله، وإنهاء مشروعه. لقد بدا منذ سبعينيات القرن الماضي ، أن المثقف الحداثي قد تلاشى، حيث انزوى أو «تأسلم» ، أو حتى «تغربن» ، وبدعم من «الغرب الرأسمالي» عادت الأيديولوجيا التقليدية لتبدو أنها المهيمنة. حتى وهي ليست أيديولوجيا السلطة، وبالتالي أصبح حلم الحداثة أقرب إلى الوهم.

لقد أصبحت محاربة الإلحاد وتكريس القيم «الخاصة بنا» و«الأسلمة» هي الأيديولوجيا المهيمنة ، والآن يتقدم الغرب الرأسمالي من أجل «التحديث» ولسوف يقدّم «تفسيراً» جديداً، ملزماً لنا؛ ليبدو التاريخ وكأنه مسخرة، لهذا فمن مهام المثقف الحداثي أن يفسر انقلاب الأمور، وأن يعيد تأكيد دوره، ليس لأن الغرب الرأسمالي يسعى حقيقة للتحديث، فهذه مسخرة كما أشرت، بل لأن إعادة الأمل بإمكان التطور والتحديث باتت ضرورة، وهو سوف يكون في صدام مع الغرب الرأسمالي أولاً؛ لأن تحديثه غير «تحديث» ذاك و مصالحهما متناقضة،خصوصاً وأن قضية التحديث مرتبطة بـ «أو مؤسسة على» ضرورة تحقيق التطور الاقتصادي

القائم على الصناعة الأمر الذي يفرض الحاجة إلى الاستقلال، وإلغاء مفاعيل الآليات الرأسمالية العالمية على «الاقتصاد القومي»، وبالتالي يفرض تصادم المصالح.

هذه المسألة كانت في أساس دعم الغرب الرأسمالي للطبقات والقوى التقليدية، ومحافظتها على البنى التقليدية ذاتها، حيث أنها عنصر إعاقة لعملية التصنيع والتحديث وعنصر التحاق بالرأسمالية المسيطرة.

ولا شك في أن النمط الرأسمالي العالمي لا يزال يقوم على الأسس ذاتها، ويهدف إلى مسائل عينها: السيطرة، والنهب وإعاقة التطور، لأن النهب يفرض تحويل الأمم الأخرى إلى سوق، يجري التحكم بها عبر السيطرة و«الحرب ضد الإرهاب» هي حرب من أجل تكريس ذلك في عالم أحادي القطب، فهي حرب من أجل انفتاح الأسواق «وانفلاتها» وهي حرب من أجل السيطرة على المواد الأولية، وهي كذلك حرب من أجل تدمير مستويات التطور التي تحققت خلال فترة الحرب الباردة، وأسست لاستقلالية ضرورية وبالتالي فهي حرب من أجل أن يتحقق النهب الضروري لتراكم الرأسمال الإمبريالي، والضروري لتجاوز الرأسمالية أزماتها.

في هذا الوضع ماذا يعني «التحديث» الذي بات هاجس «المثقف العربي»؟ إنه يعني تكييف البنى (بما فيها الأيديولوجيا التقليدية) بما يحقق مصالحه، أي بما يسمح بـ «قبول» آليات النهب والسيطرة، بمعنى أنه لا يهدف إلى أن يجري تجاوز هذه البنى، بل يهدف، بالضبط، إلى استمرارها مكيفة وحدود مصالحه. هذا ما عمل عليه منذ بدء الاستعمار، وهذا ما استمر يعمل على تحقيقه.

وهنا يتحقق الفارق مرّة أخرى بين «تحديث الغرب» و مطامح المثقف الحداثي، الذي يسعى من أجل تجاوز البنى التقليدية في إطار مشروع مجتمعي شامل يهدف إلى

الاستقلال ، والوحدة، والديموقراطية ، والعلمانية ، وتحديث القيم ، وبالأساس لبناء المجتمع الصناعي. وبالتالي ليبقى تصادم المصالح أساساً غير قابل للردم، ولتبقى رؤى التحديث متناقضة، وغير قابلة لجسر الهوّة، وسيبقى المثقف الحداثي (وكل حركة الحداثة والتقدم عندنا) غارقاً في تناقض مزدوج مع البنى التقليدية ، وقواها وأنظمتها من جهة ومع «الغرب الرأسمالي» من جهة أخرى؛ لأنه لا يسعى إلى «تحديث» البنى فحسب، بل يسعى كذلك لتأسيس مجتمع بديل، يستند إلى نمط اقتصادي اجتماعي آخر يتضمن كل منجزات الرأسمالية، لكنه لا يخضع لآلياتها.

إن حلم المثقف الحداثي يتمحور ـ إذن ـ حول إدراج مجتمعه في مسار الحضارة من دون أن يكون خاضعاً أو تابعاً، انطلاقاً من تأسيس التكوين القادر على تحقيق التكافؤ، وهو في ذلك يتمسّك بـ «الخصوصية»، لكنها ليست «الخصوصية الثقافية» التي تطرح، وتكون غطاء رفض الغرب (وهنا كل الغرب)، بل الخصوصية التي تجعل للأمة كيانها الفاعل والمميّز معاً، والقادر على بناء العلاقات المتكافئة في هذا العالم المضطرب.

الحوار المتمدن

٩/ ٦/ ٢٠٠٢.

عن اليسار الغائب والأصولية الناشطة

أظهرت الحرب الأمريكية الأخيرة، المسماة الحرب ضد الإرهاب، بأن تحوّلاً عميقاً قد حدث في جبهة القوى التي تناهض الرأسمالية وتسعى للتحرر والاستقلال. حيث بدت القوى الإسلامية الأصولية وكأنها «المحارب الجاد» ضد الولايات المتحدة، والمتصدي لكل مخططاتها، لكن في إطار أيديولوجي مختلف، لتبدو الحرب وكأنها حرب دينية (أو حرب صليبية حسب التعبير المفضل لكل من بوش الابن، وابن لادن، وليبدو الصراع العالمي وكأنه صدام حضارات) حسب التعبير المفضل لصامويل هينتنغتون.

فقد تحول هدف الصراع إلى صراع ضد الشر (وهذا تعبير مُستلهم من الدين المسيحي) الذي هو الإرهاب، حسب تعبير بوش الابن، وصراع ضد الإلحاد حسب ابن لادن. لنغرق في معمعة تصورات لا تمت بأية صلة لما كان منذ زمن قريب، وبالأساس لا تمت بأية صلة لطبيعة الصراع الواقعي، بل إنها تموه عليه، وتضلل فيه، وبالتالي لا تسمح له بأن يتحول إلى صراع حقيقي، صراع يقود إلى نتائج واضحة تخدم الشعوب وتسمح في تحقيق تقدمها.

لقد توضّح الصراع إذن ، وكأنه صراع بين «الخير والشر» حسب تعبير بوش الابن، أو بين «الإيمان والإلحاد» حسب تعبير ابن لادن، ولاشك في أن كلاً منهما يفضي إلى الآخر، وبدا وكأن القوى الإسلامية هي قوة المواجهة للرأسمالية، وأنها المعنية بتحقيق الانتصار على الولايات المتحدة. بينما بدا وكأن اليسار تعبير لا يعني شيئاً، وربما سوى التكيف والسيطرة الأمريكية (العولمة)، أو أنه تعبير بات من

الماضي، لهذا حلت صورة ابن لادن محل صورة غيفارا، بل أيضاً محل صورة ماركس، وانجلز، ولينين...

لهذا بات السؤال المطروح هو: هل انتهى اليسار؟ أو هل يمكن أن يعود اليسار كقوة مواجهة؟ إن قوة اليسار نبعت من كونه قوة المواجهة الأولى للرأسمالية، وحين فقد الأساس الذي كان يجعله كذلك تلاشى.

إن ربع قرن من الانهيارات أفضى إلى تلاشي قوى اليسار تقريباً، حيث انهارت حركات التحرر القومي بعدما حققت إنجازات محدودة، وانهارت أنظمتها بفعل تفككها الداخلي، وكما انهارت المنظومة الاشتراكية بعدما أسهمت الاشتراكية في انتقال المجتمعات التي انتصرت فيها إلى مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة، لتبدو كأنها حققت ما حققته الرأسمالية في المراكز، وما عجزت الرأسمالية المحلية عن تحقيقه في بلدانها، وأقصد التصنيع والتحديث، لقد انعكست هذه الانهيارات على مجمل الحركة المناهضة للرأسمالية، فانهارت معظم قوى اليسار وتلاشت، أو هزُلت.

هذا التلاشي كان هو المدخل لتصاعد «الموجة الأصولية» وتحوّلها إلى قوة فاعلة، مدعومة من الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية التابعة، فكان هذا الصعود جزءاً من عملية التصفية التي بدأت لحركات التحرر القومي وللاشتراكية.

لقد دعمت هذه الموجة من قبل القوى المحافظة في الداخل، لكن أيضاً من قبل الدولة الأمريكية، التي كانت تسعى لتصفية اليسار كونه يسعى لتحقيق أهداف تتناقض ومصالحها (مثل الاستقلال وفك الارتباط، والتصنيع ودور الدولة في المجال الاقتصادي...) وينطلق في صراعه من الأساس الحقيقي (الصراع الاقتصادي والصراع الطبقي).

لهذا سعت كذلك لتحويل أشكال الصراع من ذاك الذي يطرحه اليسار،

وطرحته حركات التحرر القومي، إلى شكل آخر يغرق في التمييز الديني، والطائفي، والأثني، ويؤسس لمفهوم «صدام الحضارات» لكنه يفضي بالأساس إلى تهميش قوى الحداثة، ويدمر مواقعها.

لكن معركة الرأسمالية ضد اليسار يجب أن لا تحجب مشكلات اليسار ذاته، وهي المشكلات التي أفضت إلى أن يتلاشى، ولأن تفرض الأزمة، التي تعيشها المجتمعات نتيجة النهب الإمبريالي،الانسياق وراء قوى ظلامية تشوه طبيعة الصراع وتحوله إلى مهزلة. إن أزمة عميقة حكمت قوى اليسار جعلتها تنحدر، وتفقد دورها الحقيقي، وهذا ما يفرض البحث في مسار اليسار، وفي تكوينه ومشكلاته.

لكن السؤال الضروري هنا، يتحدد في: كيف يمكن أن يعود لليسار دوره؟ كيف يعود لقيادة الصراع ضد الرأسمالية، من أجل التحرر والتقدم؟ وما يفرض ذلك، هو تفاقم الصراعات في إطار النمط الرأسمالي العالمي، واندفاع الشعوب إلى المواجهة.

إن مهادنة الرأسمالية والتكيف معها كان في أساس انهيار اليسار، عبر فقدانه شعبيته، حيث سيبدو أن مبرر وجوده ومكمن قوته هما الصراع ضد الرأسمالية، والسعي من أجل العدالة والحياة الأفضل، وبالتالي فإنه يتلاشى حينما يتخلى عن ذلك، وكان «التعايش السلمي» ، و«دعم الرأسمالية»، ومن ثم الترحيب بالعولمة، مداخل هامة لتلاشيه، لأن الرأسمالية لا تني تعمّق من التناقض، وتزيد من إفقار الشعوب، ونهب الأمم، وبالتالي تزيد من حدة التناقضات، وتعمّق من رفض الشعوب لهيمنتها، ولن يكون لليسار دور إلا إذا أصبح الفاعل في هذا الرفض، والقائد لحركة الشعوب في صراعها مع النمط الرأسمالي العالمي، هذا هو موقع اليسار لكي يكون فاعلاً، ولكي يفرض نفسه كقوة حاسمة.

ولا شك في أن تشوّش المفاهيم حول طبيعة الصراع العالمي، يفرض تأسيس

الرؤية الواضحة، حيث هذا الصراع ليس صراعاً دينياً، ولا من أجل نشر الحضارة، بل إنه صراع طبقي ضد الرأسمالية، كما هو صراع من أجل الاستقلال القومي، والتطور المستقل، والتحديث.

فالرأسمالية لا تخوض صراعاً إلا من أجل مصالحها، ولا شك في أن هذه الفكرة الماركسية قد غدت واضحة إلى حد بعيد، وهي «الرأسمالية» تخوضه من أجل الربح الذي هو «ديدنها»، ولهذا فهي تسعى إلى النهب، وإلى امتصاص فائض القيمة من كل المجتمعات، وتصدّر إلى المركز، كما تسعى إلى «فتح الأسواق» وإلى السيطرة على المواد الأولية، وهي في كل ذلك تستثير الطبقات والشعوب، وتؤسس لنشوء تناقض عدائي بينها وبين هؤلاء.

وهذا التناقض العدائي هو ما أمسك به اليسار، وما أمسكت به الحركة الماركسية، واعتبرت أنها القائدة لأحد طرفيه، وأقصد الطبقات الفقيرة والشعوب المضطهدة.

لهذا تجب العودة إلى المفاهيم الأولية، وإلى المبادئ التي تجعل اليسار يساراً، وبالتالي يجب التخلي عن الأوهام التي قادت إلى «الاستسلام» لمنطق الرأسمالية، وبالتالي تتطلب ثانياً العودة إلى وعي طبيعة الصراع، ووعي آفاقه. فهذا هو الشكل القادر على المواجهة الجادة وعلى تحقيق التطور، والتكافؤ على الصعيد العالمي.

جريدة السفير

١٥/ ١٢/ ٢٠٠١.

(٥)

خطورة الوضع الدولي تفرض تكريس الديمقراطية

كل القوى والدول غير المخضعة في إطار «النظام العالمي الجديد (العولمة) باتت مهددة بأن تطالها وحشية الهجوم الأميركي، حيث ستبدو «الحرب ضد الإرهاب» كحرب ضد «العدو» (العدو للولايات المتحدة، ومن وجهة نظرها). بغض النظر عن علاقته بالإرهاب، أو بتأكيد علاقته بالإرهاب انطلاقاً من المواقف المناهضة للسيطرة الأمريكية، والداعية للتحرر والاستقلال.

ففي قاموس الدولة الأمريكية، الإرهاب هو كل عمل يضرّ بمصالح الولايات المتحدة، وبالتالي انشطبت منه مفاهيم مثل التحرر وحركات التحرر، وحق تقرير المصير، والاستقلال، والاستقلال الاقتصادي. فهذه ممكنة إذا ما توافقت والمصلحة الأمريكية، ويمكن أن تخترع لكي توافق هذه المصلحة (كوسوفو مثلاً)، لكنها إرهاب إذا ما كانت على الضد من هذه المصلحة (القضية الفلسطينية مثلاً).

وبهذا أصبحت كل القوى المناهضة للسيطرة الإمبريالية الأمريكية، وكل «الدول المتمردة» والمعنية بتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي. أصبحت في عداد القوى الإرهابية، والدول الداعمة للإرهاب.

ولقد أعلن بوش الابن الحرب عليها. وباتت المسألة هي مسألة إخضاع «الدول المتمردة»، وتصفية القوى المناهضة، والسيطرة العسكرية على مناطق جديدة، ودمجها في بنية «النظام العالمي الجديد». وبالتالي فهي حرب من أجل تصفية قوى،

وأحزاب ، ودول، وهزيمة مطامح شعوب.

بمعنى أن الوضع الدولي يسير في طريق خطر، وباتت الحرب تهددنا، حتى ونحن لا نسعى إليها؛ لأن وضعنا يجب أن يركب في «سن» النظام العالمي الجديد، وبالتالي يجب أن نتخلى عن استقلالنا وعن مطامحنا للتحرر والوحدة، أو أن نصبح ساحة حرب، يطالنا جبروت الجيوش الأمريكية والصهيونية، حيث ليس من «سلطة» في هذه المنطقة التي أُسميت «الشرق الأوسط الجديد»، إلا للدولة الصهيونية، و إلا للدولة الأمريكية.

وإذا لم نكن مستهدفين في هذه الحرب، التي هي الحرب الأولى في الألفية الجديدة، فسنكون مستهدفين، بالضرورة في حرب قريبة قادمة.

ولا شك في أن الدولة الأمريكية قد قسمت العالم وحدّدت المواقع، فإما معها أو ضدها، ومعها تعني التحوّل إلى شرطة عندها بالتحديد.هل يؤسس ذلك لوقفة، نطرح فيها السؤال حول ضرورة إعادة ترتيب العلاقات، وبالتالي إعادة بنائها.

نعتقد بأن خطورة الوضع الدولي، ومخاطر الحرب، وبان وحشية الدولة الأمريكية تفرض كلها النظر من زاوية جديدة، تنطلق من تغليب العام على الخاص. وبالتالي تجاوز منطق الصراعات السابقة، التي فتحت السجون لآلاف المعتقلين، ودمرّت العديد من القوى المناهضة للسيطرة الأمريكية، وللوجود الصهيوني، وأضعفت التكوين الداخلي عبر تغييب السياسية. لتتجاوز النظرة الانطلاق من أن المشكلة هي مشكلة الصراع على السلطة، ولتصبّ في أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة الوطن بمجمله، كما هي مشكلة استمرار خيارات أساسية تتعلق بالاستقلال ، والتطور ، وبناء الاقتصاد القوى المستقل. وأن خطر الوضع الدولي المسمى «العولمة» يتحدد في أنه يطال كل ذلك، وأن «الجبهة ضد الإرهاب» تطال

القوى المعنية بكل ذلك أيضاً.

إن ترتيب الوضع الداخلي، بإنهاء ذلك التناقض بين السلطة والمعارضة ، مسألة أساسية في ظل وضع كهذا، ولهذا تطرح ضرورة إطلاق سراح كل المعتقلين القدامى والجدد، كما تطرح ضرورة فتح حوار وطني عام من أجل تكريس ديمقراطية تسمح بأن تلعب كل القوى المعنية بمناهضة العولمة، والصهيونية دوراً فاعلاً. حيث إن طريقة التعامل الماضية كانت تضعف هذه القوى، وتدمرها.

خطورة الوضع الدولي إذن تفرض الميل نحو الديمقراطية وليس الهروب منها، بتكريس سياسة الاعتقال. وتفرض التأكيد على حرية الرأي، والنشاط، وحرية الصحافة، بما يضمن أن تصيغ كل القوى تلك موقفاً عاماً مناهضاً للسياسات الإمبريالية الصهيونية، نحن بحاجة بالتالي إلى إعادة ترتيب بنية الدولة بما يسمح بتجاوز سياسة الاعتقال، وتكريس بنية ديمقراطية.

جريدة أخبار العرب

٢١/ ١٢/ ٢٠٠١.

مع حقوق الإنسان ضد حقوق الشعوب!

شعار «لا للحرب على العراق» يملأ شوارع العالم. وتُفهم الحرب على أنها من أجل النفط والهيمنة. وتُرفض لأنها حرب إمبريالية بكل المقاييس، حيث تعمل الدولة الأمريكية على توسيع سيطرتها العالمية، بتوسيع انتشار قواتها لتشمل مفاصل العالم ومواقعه الاستراتيجية وكل مناطق النفط.

وكل ذلك يؤثر على شعوب العالم ويساهم في إخضاعها لسيطرة أمريكية تُعمم تحت «أوهام» العولمة، ويُجعل اقتصاد العالم في قبضة أمريكية، مما يفتح أفق الابتزاز والمساومة من موقع القوة، وأيضاً الاحتكار.

لهذا باتت الحرب التي بدأت في أفغانستان. وتُطل الآن على العراق، وستطاول دولاً أخرى من «محور الشر» ومن غيره، باتت حرباً إمبريالية من أجل النهب والسيطرة، وأصبحت محط رفض عالمي متسع، يُترجم بتظاهرات واحتجاجات واسعة حتى قبل أن تبدأ ضد العراق.

وإذا كانت مظاهر رفض «الشارع» العربي واضحة، رغم ضحالة التحركات، الأمر الذي يُشعر بالخجل. فإن الحرب على العراق - كذلك - تطرح مشكلات لا يبدو أن العالم يلمسها، أو يعتبرها كذلك، ليس لأنه يدافع عن النظام في العراق حيث أن هذا النظام يحظى بانتقادات عميقة من زاوية «حقوق الإنسان» والديموقراطية، وقمع الأكراد... إلخ.

إن فظاعة الاستبداد الذي مورس طوال العقود السابقة، والشعور بأن ميزان القوى «الداخلي» لا يهيئ لتغيير ديموقراطي، أفضيا إلى تأسيس «شقاق» بين

الديموقراطية و«المسألة الوطنية»، لدى قطاع من المثقفين، وأسّسا لبدء تداول مفاهيم الاستعمار والاستبداد، والميل إلى «المساواة» بينهما، أو تأكيد أولوية مواجهة الاستبداد على الاستعمار (أو العكس).

هذا الوضع يفرض التأمل، ولكنه يفرض مناقشة المشكلة، خصوصاً أن الحرب قد شُنَّت، وأن مفارقة الرفض العالمي تُشعر بالخجل، وتدفع إلى تحرك عربي حقيقي، وهنا أوضح بأنني لن أنطلق من «الموقف القومي» رغم أن المشاعر القومية هي التي تحرك «الشارع العربي» ، وهذا أمر لا يستهان به، خصوصاً حينما يكون الصراع ضد الدولة الأمريكية أو الوجود الصهيوني. كما لن أنطلق من بديهيات الوعي العالمي المناهض للحرب، رغم صحة هذه البديهيات القائمة على أن الحرب هي من أجل النهب والهيمنة. وأنها لا تستهدف النظام العراقي ، إلا لأنها تستهدف العالم بالأساس.

أميل تالياً هنا إلى «تحييد» مسائل منهجية تتعلق بتحديد طبيعة الصراع والتناقضات ، والأولويات، مما يفرض تحديد انطلاقنا من مسألة واحدة هي الديموقراطية. هذا الأساس الذي يكاد يحدد كل شيء. ولست ممن يتجاهلون أهميتها بل على العكس، سيتوضح أنني أشير إلى نقص الديموقراطية لدى «الديموقراطيين» أنفسهم.

فإذا كان تحديد الموقف من الحرب الراهنة ضد العراق (وهي حرب أشمل من العراق لأنها تطاول المنطقة كلها والعالم) ينطلق من المفاضلة، أو عدم المفاضلة، بين الاستعمار والاستبداد، فمن البديهي ملاحظة أن مبادئ حق تقرير المصير للأمم «أو للشعوب» وحق الاستقلال ، ومبدأ السيادة ، وعدم جواز تغيير الأنظمة بالقوة الخارجية، هي قيم ديموقراطية، وهي في صلب النظام القانوني الدولي (على الأقل مثل حقوق الإنسان)، ويفرض الموقف الديموقراطي المنسجم تالياً التمسك بها.

إذن ليس من الممكن أن نكون مع «حقوق الإنسان» وضد حقوق الشعوب، ومع تأسيس العلاقة بين المواطن والسلطة على أساس ديموقراطي ، ورفض تأسيس العلاقة بين الدول والأمم على أساس ديموقراطي إن النظرة «الديموقراطية» محض انتقائية من جهة، وقاصرة عن أن تكون مدخلاً لتحديد موقف من الحرب الأمريكية الراهنة، من جهة أخرى، مما يعيد المسألة إلى تشابكها ويفرض طرحها من منطلق «قومي» ، أو من منطلق «طبقي»، أو من المنطلقين معاً. أي كونها حرباً تهدف إلى النهب ، والهيمنة ، والاستعمار، دون أن يُفهم من ذلك تجاهل مسألة الاستبداد والطموح الديموقراطي.



(٦)

الحرب من أجل النهب

العراق كبوابة لصياغة «عالم جديد»

حصرت الإدارة الأمريكية مسألة الحرب على العراق، بأسلحة الدمار الشامل، ثم في النظام ذاته، وبدت المسألة وكأنها مسألة إزالة نظام دكتاتوري يسعى لامتلاك أسلحة محظورة، يمكن أن يستخدمها ضد الولايات المتحدة، كما استخدمها ضد شعبه.

و بدا أن الإدارة الأمريكية مصممة على نشر القيم الغربية عالمياً، وفي منطقتنا خصوصاً، بالقوة، وعبر تكسير قيم القانون الدولي، وخارج الحدود التي تكرست في النظام العالمي منذ عقود، وأصبحت جزءاً من حقوق الدول والشعوب، ليصبح هدف حربها ضد العراق نبيلاً جداً، ويتمثل في إزالة الدكتاتور، وتعليم الشعب الديمقراطية، ووضع اليد على النفط من اجل تنمية العراق !، فهذه هي رسالة أمريكا الحضارية التي ألقاها التاريخ عليها، والتي باتت قادرة على القيام بها بجدارة بعد أن امتلكت التفوق العسكري المطلق نتيجة انهيار الاشتراكية.

و لا شك في أن قيم الديمقراطية والتحديث تراود الشعوب (وخصوصاً المثقفين) منذ عصر النهضة، وكانت جزءاً من حركتها من أجل الاستقلال والتطور. وأصبحت هدفاً ملحاً بعد تفاقم الاستبداد، ونشوء أنظمة تسلطية تمارس شتى أشكال العنف، دمرت السياسة، وحولت «الجماهير» إلى رعايا، وبالتالي فإن «اللحن» الأميركي يلمس إحساساً واقعياً من هذه الزاوية.

لكن هل أن «الهدف الحقيقي » هو نشر « القيم الغربية»؟!.

هذا هو السؤال الذي يستحق التفكير، رغم أن المسألة تبدو أكثر من واضحة حينما نراقب حركات الاحتجاج العالمية ، أو ما يكتبه المفكرون ، أو تنشره الصحافة العالمية، الأمر الذي يوضح عمق الأزمة التي نعيشها، ومدى انعكاس الاستبداد في وعينا، فنتجاوز ما هو خطر، ونهمِّش ما هو واضح . ولأن المسألة لا تتعلق في «الآن» فحسب، بل تطال المستقبل،من الضروري أن نستعيد الأهداف العامة لهذه الحرف حيث يمكن تلخيص هذه الأهداف بأنها حرب من أجل الهيمنة والاحتلال. وتأسيس « نظام عالمي جديد» بات يطلق عليه نظام « إمبراطورية» .

فإذا كنا نتحدث عن الاقتصاد سنلحظ بأن المسألة تتعلق بالهيمنة على النفط والأسواق وهي لا تتعلق بالعراق فحسب، لأن السيطرة على نفط العراق (و لقد باتت الشركات النفطية الأمريكية تتصرف وكأنها المسيطر عليه) ستكون مدخلاً لتدمير منظمة أوبك (المعتبرة شكل من أشكال الاحتكار العالمي وفتح الأفق للسيطرة على نفط الخليج عبر فرض تخلي الدول الخليجية عن احتكاره)، وبالتالي السماح لسيطرة الشركات الأمريكية عليه ، ثم السيطرة على النفط الروسي حيث إن تخفيض سعر النفط إلى ما دون ١٣ دولارًا سوف يقود إلى انهيار صناعة النفط الروسية وهذه «اللعبة» سوف تخضع كل الدول الرأسمالية المتمردة على السيطرة الأمريكية، والتي هي أكثر احتياجاً للنفط «اليابان وأوربا» كما سوف تزيد في تهميش روسيا، ومحاصرة الصين.

وهذه ليست مؤامرة بل هي «بوابة» تأسيس عالم خاضع للسيطرة الأمريكية، عبر التحكم بالنفط وبالسوق، احتكار النفط والسوق وهنا سنلمس السياسي/ الاستراتيجي، حيث أن التحكم في اقتصاد العالم يفرض الاحتلال. وهو ما كان بدأ

منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وتكرر في الحرب ضد أفغانستان ، ويستعاد الآن في العراق.

إننا نواجه، إذن، حرباً إمبريالية بامتياز، تهدف إلى الاحتلال ، ونهب النفط ، واحتكار الأسواق، وكذلك التحكم بالقرار السياسي عبر تحويل السلطة السياسية «الدولة» إلى سلطة ملحقة (أي أكثر من تابعة)، وربما إلى تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة كلها، وبالتالي تحقيق اختلال استراتيجي نهائي لمصلحة الوجود الصهيوني ، ولسنا في لحظة انتقال إلى الديمقراطية، فالطائرات والصواريخ الأمريكية تحمل الدمار والخراب، كما أن الشركات الاحتكارية الأمريكية تحمل النهب والفقر والخراب كذلك.

و نحن كما العالم هو الذي يتحمل كل ذلك ، ويفرض عليه أن يرضى به . إننا في عصر إمبراطورية الكاوبوي، وفي عصر أزمته التي تدفعه إلى أن يمارس كل هذا العنف،و هذه «الديمقراطية».

وهذا يفرض أن نتهيأ لمواجهة طويلة مع «الاحتلال » الأميركي ، وبالتالي ستعود مواجهة الاحتلال، والاستقلال كأهداف في مشروعنا النهضوي العربي.

و لنعد إلى نقطة البدء.

جريدة السفير

١٩/ ٢/ ٢٠٠٣

الخلاف الأوربي الأمريكي
على أبواب العراق

على أبواب الحرب على العراق ، بدا أن العالم ينشق إلى قطبين ، رغم أن أهداف هذه الحرب هو تكريس عالم ذي « قطب » واحد ، وإخضاع الآخرين لسلطة واحدة ، هي سلطة الدولة الأمريكية . حيث أن التحكم بالنفط بدءاً من العراق يهدف إلى التحكم بالصناعة الرأسمالية كلها ، وبالتالي تهميش الرأسماليات الأوربية اليابانية ، وسد الأفق أمام روسيا والصين ، كما أن التحكم بالنفط هو مدخل تأسيس «الإمبراطورية العالمية » حيث تخضع الأسواق لاحتكار رأسمالية محددة ، هي الرأسمالية الأمريكية .

لقد بدا العالم منقسماً إلى محورين ، الدولة الأمريكية وبريطانيا (ودول أخرى مثل أسبانيا وإيطاليا) من جهة ، وألمانيا وفرنسا (ودول أخرى مثل بلجيكا) من جهة أخرى .

إذا كانت روسيا قد بدت أقرب إلى الموقف الألماني الفرنسي ، وتجاوزته أيضاً ، فقد بدا أن الصين تحاول أن تبقى على « الحياد » رغم تقاربها مع الموقف الألماني الفرنسي ، ربما كانت تمايزات المواقف طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي تشير إلى هذه الانقسامات ، لهذا كانت أساس التصورات حول نظام عالمي «متعدد الأقطاب » ، وهذا ما كان حلم روسيا ، والصين ، وأيضاً فرنسا ، لكن الانقسام الراهن يبدو « أعمق » ، ويؤشر إلى « شيء مختلف » هو الأمر الذي يحتاج إلى تمحيص . فإلى أي مدى يبدو الموقف الألماني الفرنسي جاداً ، وذو أسس حقيقية؟

وبالتالي هل سيفرز عالماً ثنائي القطب ؟ .

إذا كانت الحرب الباردة توحد العالم الرأسمالي ، وتجعل أوربا ملحقة بأمريكا وقابلة بقيادتها ، فقد أفضى انهيار المنظومة الاشتراكية إلى الإحساس بأن العالم الرأسمالي قد بدأ «يتفكك»، حيث بدت التمايزات واضحة بين كتل ثلاث فيه ، هي : أمريكا ، اليابان وأوربا ، كما بدأت التوقعات حول أفول أمريكا ، وتقدّم اليابان لقيادة هذا العالم ، خصوصاً وأن الاقتصاد الأمريكي كان يعيش أزمة ركود طويلة أفضت إلى استمرار عجز الميزان التجاري (ومع أوربا واليابان خصوصاً) ، وعجز الميزانية ، وكذلك – بالتالي – ارتفاع المديونية ، بينما كان اقتصاد اليابان وأوربا يتقدم ، إلى حدود سمحت بأن يميل التنافس في الأسواق العالمية (والأمريكية كذلك) لمصلحة الشركات اليابانية والأوربية .

وإذا كانت اليابان قد تعرضت لانهيار اقتصادي منذ أواسط التسعينيات (إفلاس البنوك والشركات) ، فقد كانت أوربا السائرة نحو الوحدة تعزز من موقعها الاقتصادي العالمي .

هذا الوضع كان يدفعها لأن تحاول أن تلعب دوراً سياسياً موازياً لقوتها الاقتصادية ، وبالتالي كان يعزز من ميلها لأن تُعامل كقطب مساوٍ لأمريكا ، أو على الأقل كشريك فاعل في إطار نظام عالمي جديد .

ولكن التفرُّد الأمريكي الذي بدا واضحاً منذ نهاية الحرب الباردة كان يثير الحساسية ، ويدفع للاحتجاج ، والتمرد أحياناً ، وخصوصاً من قبل فرنسا ، لكن كان الانسياق وراء الموقف الأمريكي هو النهاية لكل ذلك (الحرب الأولى على العراق ، يوغسلافيا السابقة ...) .

وهذا ما كان يعزز الاعتقاد بأن للموقف الأوربي حدوده التي لن تخرج عن اتباع

السياسة الأمريكية ، هذا ما كان يشكك روسيا في الموقف الأوربي ، وما كان يعزز اللامبالاة الأمريكية لهذا الموقف ، وهو ما كان يجعل التفكير بـ « عالم متعدد الأقطاب » تفكيرًا غير واقعي .

هل اختلف الوضع الآن ؟ وهل يتحول الاحتجاج والتمرد إلى موقف ثابت ، فتتحقق « استقلالية أوربا » ؟ .

لقد عوضت الدولة الأمريكية ضعفها الاقتصادي في إطار التنافس مع الرأسماليات الأخرى ، بتفوقها العسكري المطلق الذي تحقق لها خلال الحرب الباردة .

ولهذا كان واضحاً منذ الحرب الأولى على العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية . أنها تميل لاستغلال عنصر التفوق هذا من أجل تجاوز أزماتها ، عبر « ضبط » عملية التنافس ، وكان يستدعي ذلك السيطرة على مناطق أكثر (أي على أسواق أكثر) ، وعلى النفط ، وكانت الحرب الأولى على العراق تهدف إلى ذلك .

أشير هنا إلى أن مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية كانت تفرض تأسيس نظام عالمي جديد تتحكم الدولة الأمريكية فيه ، وتتفرد بقيادته ، وبالتالي تحتكر تلك الشركات أسواقه وموارده الأولية . هذا هو نظام العولمة الذي بات يتكشف كنظام « إمبراطوري » . وهو النظام الذي كان يضع الرأسماليات الأخرى (الأوربية واليابانية) في المرتبة الأدنى ، ويعزز من تبعيتها للرأسمالية الأمريكية .

هل وعت الرأسمالية الألمانية الفرنسية ذلك ؟ وإذا كانت وعت ذلك هل تستطيع المجابهة ؟ .

في معادلة الصراع بين الرأسماليات نلمس أن الرأسمالية الأوربية تسعى لأن ينحصر الصراع في إطار التنافس الاقتصادي ، ولهذا تتخوف من الميول الأمريكية

لخوض الحروب المستمرة ، بينما تعزز الرأسمالية الأمريكية من ميولها الحربية ، كلٌّ ينطلق من نقطة قوته .

ولكن كيف ستعالج أوربا ذاك الميل العُنفي الجارف الذي يجتاح السياسة الأمريكية ؟ التحالف مع روسيا هو الخيار الممكن ، لكن لن يتحقق ذلك إلا حينما تحسم أوربا أمرها وتقرر أن تتحول إلى قطب ، وهي اليوم معززة بحشد جماهيري هائل يناهض الحرب ، ويناهض الدولة الأمريكية .

لكن يبدو أن تشابك الاقتصاد (تشابك الرأسمال) يجعل إمكانية « الانشقاق » مستحيلة ، وأيضاً يجعل الرأسمال الأوربي متردداً ، أما اليابان فإن هذا التشابك يجعلها في « تحالف » والدولة الأمريكية . وهذا ما يجعل الرأسمال الأمريكي أكثر اندفاعاً في مغامراته للسيطرة والاحتلال ، وبالتالي لـ « وضع » الرأسماليات الأخرى في الحيّز الذي يناسب هذا الرأسمال الضخم والمتفرد والمأزوم معاً .

شباط ٢٠٠٣

العراق من الدكتاتورية إلى الاحتلال

الجيش الأميركي جاء إلى العراق ليبقى، فهو ليس جيشاً من المرتزقة، لكي ينهي الدكتاتورية ويمضي، فاتحاً الطريق لتأسيس نظام ديمقراطي يعبّر عن الشعب العراقي، إنه جيش يعبّر عن الدولة الأمريكية، وبالتالي عن المصالح التي تمثلها، أي عن مصالح الشركات الاحتكارية وثيقة الصلة بأفراد الإدارة الأمريكية الحالية.

لقد قدم الجيش الأمريكي سنة ٩٠/ ٩١ ، تحت شعار «تحرير الكويت» لكنه استقر، وأعلن مسئولون في الإدارة الأمريكية (آخرهم بل كلينتون) أنه قدم «ليبقى». وهو اليوم يوسّع وجوده؛ ليفرض مصالح محدّدة تسمى في الخطاب الأميركي «المصالح القومية الأمريكية». ولهذا زاد التحكم بنفط الخليج (وظهر ذلك واضحاً في دور دول الخليج في منظمة أوبك)، وزاد شراء دول الخليج السلاح الأميركي، وتحكمت الشركات الأمريكية بـ«إعادة إعمار الكويت»، وبدأت الإدارة الأمريكية الضغط على تلك الدول من أجل خصخصة قطاع النفط، واحتكار السوق.

فهذا الجيش ليس جيش مرتزقة، ولا يلعب هذا الدور، فلقد أنشئ لكي يحقق «المصالح القومية الأمريكية»، عبر إيجاد «المناخ الأمني الدولي» المناسب لنشاط الشركات الاحتكارية الأمريكية، ولتحقيق «احتكارها» الأسواق والمواد الأولية.

وإذا كان وجود القوّة السوفيتية يشلّ من دوره التوسعي الاحتلالي لحسم التنافس ، والسيطرة على الأسواق (رغم دوره في بعض المناطق مثل منطقة الهند الصينية، وبعض دول أمريكا اللاتينية، ورغم الدور الزائد للمخابرات آنئذ). لكن

انهيار الاتحاد السوفييتي فتح الأفق لدور جديد يفرضه الوضع الاقتصادي للشركات الاحتكارية الأمريكية التي ترهقها حالة الركود الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد الأميركي منذ سبعينيات القرن الماضي، ويقوم هذا الدور على تحقيق التحكم بالمواد الأولية واحتكار الأسواق، لأنهما المخرج من حالة الركود الاقتصادي، وهو الوضع الذي يوقف منافسة الرأسماليات الأخرى، التي باتت مرهقة. والاحتلال، أو فرض السيطرة عبر القوة، هو الشكل المناسب لكل ذلك.

ولهذا بدأ الجيش الأميركي توسيع وجوده الخارجي منذ سنة ١٩٩٠، وأصبح هذا الهدف على رأس كل برامج البنتاغون منذئذ، كما أصبحت الحرب جزءاً محورياً في السياسة الخارجية الأمريكية، منذ حرب الخليج الأولى ضد العراق، ثم الحرب ضد يوغوسلافيا، لتتحول منذ ١١ أيلول سنة ٢٠٠١ إلى حرب طويلة مستمرة وتطال دولاً عديدة، بدأت باحتلال أفغانستان، وهي الآن تحقَّق احتلال العراق، لتمتد إلى دول أخرى من كوريا الشمالية إلى إيران، وسوريا...إلخ، وإلى كل منطقة تحتوي النفط، أو تشكل موقعاً استراتيجياً، أو تضمن احتكار الرأسمال أو السلع الأمريكيين ، مما يعني السيطرة على دول الجنوب كما على الدول الاشتراكية السابقة، وحصر نشاط الرأسماليات الأخرى عبرها، وفي الحدود التي تناسب مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية.

وهذا ما بات يسمى «نظام الإمبراطورية»، حيث يصبح التفوقَ العسكري المطلق لأميركا مدخلاً لتهميش الآخرين، عبر فرض الاحتلال والسيطرة، وبالتالي احتكار الأسواق.

إذن ، لم يأت الجيش الأميركي إلى العراق لإنهاء الدكتاتورية ، وفتح الأفق لقيام نظام ديمقراطي يعبّر عن شعب العراق، بل أتت لمصالح تخصّها، وهو ما يفرض أن

تصيغ وضع العراق بما يجعله ضمن إمبراطوريتها. وكانت الخطوة الأولى تتمثل في تدمير الدولة وتعيين حاكم أميركي لإدارة العراق، مع استمرار بقاء الجيش الأميركي (وكما يقال لأشهر، وربما لسنوات). وسنلحظ هنا أن الدولة (إدارات الدولة) قد دمِّرت، وانتهى الجيش والشرطة، ودُمِّر جزء أساسي من البنية التحتية مما يفتح باب الفوضى، ويفرض تحكّم الدولة الأمريكية بإعادة البناء ،وبالتالي صياغة الدولة بما يخدم أهدافها. وأعتقد أنها هدفت إلى إحداث كل هذا التدمير لكي يكون ممكناً صياغتها من جديد .

وستكون «المرحلة الانتقالية»، المدارة من قبل بريمر، هي مرحلة صياغة الوضع، حيث:

سيبقى أولاً: الجيش الأميركي، ويؤسس قواعد له في مناطق عديدة من العراق، خصوصاً بالقرب من آبار النفط، وحول بغداد.

وستؤسس ثانياً: نخبة عراقية مرتبطة بالدولة الأمريكية، سوف تتكون من الأمريكيين من أصل عراقي (أي الذين يحملون الجنسية الأمريكية)، وبعض أفراد «المعارضة» المرتبطة بالمخابرات الأمريكية، وبعض عملاء الداخل، هذه النخبة هي التي ستحكم العراق لاحقاً، في زمن ربما تلعب الظروف الداخلية والدولية دوراً في تقريبه.

وستربط العراق ثالثاً: بمنظومة اتفاقات وعلاقات، تؤطرها في حدود الإمبراطورية، وستكون خصخصة النفط أهم هذه المسائل، إضافة إلى العقود التي سوف توقع مع الشركات الأمريكية (والمحدّدة في خمس) لـ«إعادة إعمار العراق»، وأيضاً ضمان احتكار السوق عبر اتفاقات محددة وملزمة.

وفي المستوى السياسي سوف تكون الخطوة الأخطر هي إقامة علاقات مع الدولة

الصهيونية (وربما إقامة حلف معها).

وستبقى رابعاً: التكوين الداخلي للعراق هشاً، عبر دعم تناقضات كانت إلى زوال، وكان النظام السابق قد سمح ببروزها، حيث ستسعى «الإدارة الانتقالية» لتكريس عودة زعماء القبائل، وتصعيد منطق الطوائف، واستثارة النزاعات الأقوامية، بين العرب والأكراد، والتركمان، لكي يصاغ «العراق الجديد»، إنطلاقاً من أنه موزاييك قبائل، وطوائف، وإثنيات لتصبح الفيدرالية هي فيدرالية هؤلاء، مما يبقي الدولة العراقية هشّة، وقابلة للانفراط. وبالتالي قابلة للانحكام للجيش الأميركي المقيم فيها، وعاجزة عن التراجع عن كل ما يتحقق في «المرحلة الانتقالية»، وكذلك عن تحقيق أي تطور اقتصادي أو سياسي.

دولة هشة ونظام دمية، هذا ما يتشكل به العراق تحت الاحتلال، وهو أخطر ما يمكن أن يتحقق.

إننا إذن نواجه قوة احتلال، وإذا كنا غضضنا النظر عما حدث سنة ٩٠/ ٩١، وتكريس الوجود العسكري الأميركي في دول الخليج العربي، فإن احتلال العراق يشير إلى أن هذا الوجود هو احتلال كذلك. وهذا يفرض العودة إلى منطق التحرّر واستنهاض المقاومة، خصوصاً وأن الزحف الأميركي لن يتوقف عند حدود العراق، وأن الوجود الصهيوني سوف يتعزز ويقوى، وربما يتوسع. إن المواجهة الجادة في العراق تفرض أن يلجأ الشعب إلى تأسيس هيئاته التمثيلية المستقلة، وأن تنتقل النقطة المركزية من الديمقراطية (التي كانت الهدف في مواجهة الدكتاتورية) إلى التحرير، فلا ديمقراطية تحت نير الاحتلال، لكن يجب أن يرتبط التحرر بتحقيق الديمقراطية.

موقع الحوار المتمدن

٩/ ٧/ ٢٠٠٣.

عراق ما بعد الدكتاتورية

آليات تشكيل «العراق الجديد»

خطوات تشكيل الدولة العراقية بدأت. وربما كان هناك من ينتظر تحقيق «الوعود»، تلك الوعود التي تركزت بالأساس، على ما هو حسَّاس وضروري لدى العراقيين، كما لدى العالم، وأقصد هنا: الديمقراطية. حيث كان الحلم بأن يفضي إنهاء الدكتاتورية، إلى أن يؤسس الشعب نظامه، وأن تحكمه سلطة ديمقراطية. فقد كان «الهدف» من الحرب، وفق الخطاب الرسمي الأميركي، هو إزالة الطغاة ونشر الحرية، بتأسيس نظام ديمقراطي يكون جزءاً من «العالم الحرّ».

لكن توضّح ، منذ البدء أن الجيش الأمريكي قادم ليحكم، حيث أصبح القائد العسكري للحرب هو الحاكم العسكري، كما عُيِّن «حاكم مدني» أميركي تحت إمرته، كخطوة لفرض «إدارة انتقالية»، هدفها بناء الدولة العراقية، وخلق «العراق الجديد» عبر «تأهيل» الشعب العراقي لكي يستطيع حكم نفسه بنفسه، لأنه يحتاج إلى التدريب على الديمقراطية، فقد «ثبت» أنه عاجز عن تحقيق ذلك، فلم يجلب سوى «الدكتاتورية» أو «الفوضى»، ولقد «أكدت» مرحلة الاستقلال ذلك.

وإذا كنا نسترجع هنا الخطاب الاستعماري القديم، ونلمس أن هذا الخطاب الجديد يكرّر ذاك القديم، وربما كلمة بكلمة، فإننا نلمس كذلك الأساس الذي تقام عليه ضرورة الاحتلال، أو ضرورة العودة إلى الاستعمار. وهي النظرية التي باتت تطرح تحت يافطة «عودة الإمبريالية».

إن الخلفية التي تحكم النظرة الاستعمارية الجديدة، والتي تطبق الآن على العراق،

تقوم على المسائل التالية:

* إن الأمريكيين يتعاملون مع المجتمع العراقي، انطلاقاً من أنه مجتمع قبائل، وطوائف ، وإثنيات، لم ترتقِ العلاقات فيه إلى مستوى التعامل المدني الحديث.

* وإنهم يعملون على التعامل مع زعماء ووجهاء هذه القبائل ، والطوائف ، والإثنيات، ويعملون على تكريسهم ممثلين للشعب العراقي.

* إن السلطة الجديدة ستكون هي سلطة «النخبة» الجديدة، المكونة من هؤلاء الزعماء والوجهاء.

بمعنى أن زاوية النظر الأمريكية تنطلق من أن المجتمع العراقي هو مجتمع مفكك ومفتّت، وما قبل حديث، يعيش «القرون الوسطى» بكل تخلفها وربما ببربريتها، لا يعرف الحقوق، والمأسسة، ويفتقد النظرة العقلانية الحديثة..إلخ، ولهذا بالذات يحتاج إلى الاستعمار، إلى «الحكم الخارجي». وهنا نلمس كيف أن أميركا تحقق «رسالتها التاريخية» التي كلّفها الله بها، حسب آخر إشارات بوش الابن. وبالتالي فقد زحفت الجيوش الأمريكية لكي تدربنا على الديمقراطية، ولم تزحف لكي تسقط الدكتاتورية وتقيم الديمقراطية ، كما أوضحت في خطاب قدومها .

ولهذا فإن الفيدرالية المطروحة كأساس لتشكيل الدولة الجديدة، هي فيدرالية قبائل وطوائف وعشائر، وليست الفيدرالية التي كانت نتاج التكوين المدني الحديث، إنها الشكل الكاريكاتوري لها، التي تقود إلى تأسيس «دولة هشة»، هي في الواقع تجميع شكلي لبنى متنافرة متذررة، وتعمل دوماً على إعادة إنتاج تنافرها وتذررها. وكذلك تكون الديمقراطية هي «ديمقراطية» ممثلي الطوائف ، والعشائر ، والإثنيات، أي لا تنطلق من الأساس البسيط للديمقراطية، الذي هو حق المواطنة، المواطنة التي تتجاوز الطوائف ، والعشائر ، والإثنيات.

وإذا كان التخلّص من الدكتاتورية ضرورياً، فإن «ديمقراطية» أميركا تقوم على التخلّص من كل التكوين المدني الذي تحقق طيلة عقود، و«إنبات» المستحاثّات هو تدمير المجتمع، ليعاد القديمة، وتركيب الدولة الجديدة على أساس هذه المستحاثات.

والزمن الفاصل بين تدمير البنى القديمة للدولة والمجتمع وإعادة تركيبها هو زمن «الإدارة الانتقالية»، حيث سيعني التدريب على الديمقراطية، تفكيك المجتمع إلى طوائف ، وقبائل، أي الانتقال من التعامل مع الشعب كشعب يحكمه حق المواطنة، إلى التعامل معه كطوائف ، وقبائل ، وإثنيات، لكي تتأسس «ديمقراطية» هؤلاء. إذن إن المرحلة التالية لتدمير الدولة (تدمير جيشها ومؤسساتها) تركيبه وتركيب الدولة على أساسه تحت نير الاحتلال الطويل.

موقع الحوار المتمدن

١٠/ ٧/ ٢٠٠٣.

عولمة « الشرق الأوسط»

بعد احتلال العراق تقدّم جورج بوش الابن بـ «مبادرة» هدفت إلى إقامة منطقة للتجارة الحرّة بين الولايات المتحدة و« الشرق الأوسط»، من أجل « تشجيع النمو الاقتصادي»، انطلاقا من أن الأسواق الحرّة والتجارة ساعدتا على « هزيمة الفقر وشرّبت الرجال والنساء بتقاليد وعادات الحرّية»، حيث أن التقدم يتطلب التجارة « التي هي محرّك التنمية الاقتصادية». وسيجري التعاون مع« الحكومات الملتزمة بالمستويات التجارية العالية ، وبالحرية التجارية الشاملة»، و«تقديم المساعدة من أجل بناء الطاقات التجارية ، والتوسّع بشكل يمكّن الدول الإفادة من الاندماج في نظام التجارة العالمي.

وسوف نلمس مدى الاهتمام بمسألة التجارة كلما تابعنا نص القرار الذي أصدره الرئيس بوش الابن ، الأمر الذي يقدّم لنا مؤشرًا مهما لما تهدف إليه الإدارة الأمريكية، دون تجاهل « تدفّق الاستثمارات» ، حيث تدعو المبادرة أيضا لتحسين مناخ الاستثمار، لتبدو المبادرة وكأنها تشتمل على المسألتين معًا، التجارة والاستثمار. لكن ما هو الشكل الذي يدمج بين المسألتين؟

إن حرّية الأسواق تفترض انسياح السلع والرأسمال، وهو ما يحدث عادة. لكن وضع الأسواق ضمن النمط الرأسمالي ككل ، هو الذي يحدد نوع السلع المتدفّقة ومجالات توظيف الرأسمال. وإذا كانت الرأسمالية بحاجة إلى تصدير سلعها ورأسمالها، فإن الرأسمال يذهب حيث الربحية، مما يفرض الإجابة على السؤال حول: أين سيوظف الرأسمال الذي يبشّر جورج بوش بأنه قادم؟

لن نركّز كثيرا على مسألة تدفّق السلع لأنها ضرورة للرأسمالية الأميركية، حيث تسعى لاحتكار أسواق العالم وفرض منافسة لا متكافئة على الرأسماليات الأخرى، وبالتالي فهي تعمل من أجل ضمان احتكار «الشرق الأوسط» عبر فرض اتفاق شراكة مع إسرائيل والدول العربية المحيطة بها(الأردن، مصر، سوريا، لبنان والسلطة الفلسطينية، وربما أيضا السعودية، ودول الخليج).

وإذا كانت الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة تبشّر بأن في ذلك مصلحة أكيدة لدول هذه المنطقة انطلاقًا من أن التجارة تحفّز النمو الاقتصادي، فان انفتاح الأسواق سوف يعرّض قوى الإنتاج المحلية(في الصناعة ، والزراعة ، وحتى في الخدمات) لانكشاف خطر نتيجة خطورة المنافسة التي سوف تتعرّض لها المنتجات المحلية، وبالتالي يفضي إلى انهيار هذه القطاعات ودمارها، لنصبح سوقًا مستقبلة فحسب. وهذا هو طريق دمج المنطقة العربية بالعولمة ، وآلية إعادة ربطها بالنمط الرأسمالي كهامش.

لكن النظر من زاوية الاستثمار سوف يقدّم ملامح أوضح لهذه الشراكة. فإذا كانت التجارة تدمّر ستبدو المراهنة على الاستثمار مثيرة للتفاؤل، أو هكذا يجري تصوير المسألة، خصوصاً وأن شحّة الرأسمال هي من سمات منطقتنا رغم تراكم أكثر من تريليون دولار يمتلكها رأسماليون عرب في الدول الرأسمالية ذاتها.

وبالتالي ستظهر المسألة وكأن الاستثمار القادم من أميركا سوف يؤسس لانتعاش أكيد. ولكن إذا درسنا خريطة الاستثمار العالمي سنلمس أن الرأسمال ينزع، خارج الدول الرأسمالية، إلى الاستثمار في النفط، وهو يجهد اليوم للتحكم به إنتاجا وتسويقا. وربما يستثمر في البورصات (الاستثمار قصير الأجل)، وهو ما توضّح خلال العقود الماضية منذ سبعينيات القرن العشرين، حتى في الدول التي حققت

الانفتاح (مثل مصر) أو التي ظلّ اقتصاد السوق أساس تكوينها الاقتصادي (مثل لبنان والأردن)، مما جعل نسبة الاستثمار الأجنبي هامشية في كل المنطقة العربية قياسًا بالاستثمار العالمي. وإسرائيل هي الاستثناء،حيث تعامل انطلاقًا من أنها جزء من «الغرب الرأسمالي»، وباتت جزءًا عضويًا من الولايات المتحدة، وهي تمتلك التطوّر التقني ، والثقة اللذين يؤهّلانها لأن تكون مستقرًّا للرأسمال.

ولقد أفضت «اتّفاقات أوسلو» سنة ١٩٩٣ ، ووادي عربة سنة ١٩٩٤ مع كل من السلطة الفلسطينية ، والأردن إلى تدفّق الرأسمال إليها، وقد هرب بعد الانتفاضة سنة ٢٠٠٠ . هذه المسألة تشير إلى نقطتين:

الأولى: أن إمكانية أن يتدفّق الرأسمال من جديد أمر مؤكد.

- والثانية: أن المدخل إلى ذلك هو«إنهاء » الصراعات، ولهذا تزامن تقديم «المبادرة» و« خريطة الطريق».

ودون المراهنة على حلّ نتخيله للمسألة الفلسطينية، فان الهدف الاقتصادي هو الذي سيحدد الشكل النهائي للحل. فإذا كانت إسرائيل تستحوذ على ميزة التطوّر فإنها كذلك تستحوذ على ميزة أنها في «وسط» السوق « الشرق أوسطي»، مما يفتح أفق التحليل على صيغة ممكنة تتمثّل في تحويلها إلى مركز اقتصادي للشركات الاحتكارية متعدية القومية، كما كانت مركزًا عسكريًا للهيمنة على المنطقة المحيطة بها، دون التخلي عن هذه المسألة فربما يجري تعزيزها.

وإذا كان مشروع شمعون بيريز المتعلق بالسوق الشرق أوسطية قد لاقى الفشل حينما طرح بعد عقد «اتّفاقات أوسلو»، فان الدولة الأمريكية تعمل عبر مبادراتها الراهنة على إدخال إسرائيل في نسيج المنطقة ، لتكون مركز شركاتها ، وأداة هيمنتها الاقتصادية المدعّمة بكل جبروتها العسكري، الأمر الذي يطرح مسألة ضرورة

هيمنتها السياسية(بدعم أميركي) على «الشرق الأوسط».

وبالتالي فما لم يكن ممكنًا (وربما مقبولاً) حينما تقدّم به بيريز، أصبح مفروضًا الآن، أو أصبح الظرف مؤاتياً لتحقيقه الآن لكن عبر الدور المركزي الذي باتت تتمتّع به الدولة الأمريكية بعد احتلال العراق، ومن ثمّ سعيها لإعادة تشكيل الخريطة العربية بما يحقق مصالح احتكاراتها، واحتكاراتها هي تحديدًا. مما يجعل «خريطة الطريق» هي خريطة للهيمنة على الوطن العربي، وإعادة تكييفه وحاجاتها.

لقد احتلّت العراق ، ولها تواجد عسكري هام في دول الخليج العربي، وهي تستعد لمد احتلالها إلى إيران وسوريا، كما أنها تعمل على تقليص وضع الدول لتحويلها إلى مؤسسات للحكم الذاتي كما تشير مبادرة بوش ذاتها(في الإشارة إلى أفغانستان والعراق)، وليكون لإسرائيل دور مركزي في إطار كل ذلك. حيث عبر هذه الصيغة نندمج بالعولمة التي تفرض على العالم كله عن طريق البلطجة.

نشرة البديل

ناشطو مناهضة العولمة في سورية

العدد ٥ تموز ٢٠٠٣.

(٧)

عصر الإمبراطورية

بعد ١١ أيلول أُغرق العالم في مسلسل حروب ، ليس من الواضح أنه سيقف عند حدّ ترافق مع توسّع انتشار الوجود العسكري الأمريكي في مختلف المفاصل الاستراتيجية في العالم، وعلى مقربة من (أو فوق) منابع النفط.

لماذا؟ هل ما حدث في يوم ١١ أيلول يقتضي كل ذلك؟ ربما كان هذا السؤال هاماً، لأنه يفتح الأفق على سياق يفرض تحديد طبيعة الحرب الجارية، وحدودها، وكذلك يؤسس لتوضيح لماذا تحوَّلت هذه «اللحظة العابرة» إلى مبتدأ تاريخ. أو لماذا يُراد لها أن تتحول إلى مبتدأ تاريخ؟

سوف أوضِّح أولاً أن ما يجري ليس «حرب حضارات» رغم أن الدولة الأمريكية تحاول إظهارها كذلك وإن كان بشكل غير مباشر، عبر التركيز على دور «ثقافة محدّدة» في إنتاج التعصب والتطرف! وبالتالي الإرهاب يميل الإعلام «وبعض المنظرين» إلى تصويرها -أحياناً- كحرب ضد الإسلام، أو العرب، رغم أنها -رسمياً- «حرب ضد الإرهاب» ، وقد رسم هينتنغتون مجالات الاحتكاك في العالم- وبالتالي الحروب- انطلاقاً من الانقسامات الحضارية «الغرب، الأرثوذوكسية، الكونفوشيوسية، الإسلام» ، منوهاً إلى خطر الحضارتين الأخيرتين.وأوضح ثانياً إلى أنها ليست ردّ فعل على ما حدث في ١١ أيلول ٢٠٠١ رغم أن الحدث كان المدخل وعنصر الحشد ، والتحريض ، والتحالفات. فهي جزء من استراتيجية تبلورت مع نهاية الحرب الباردة، أسماها جورج بوش الأب «النظام

العالمي الجديد» ، وبدأ تنفيذها عملياً في حرب الخليج الثانية ، وامتدت إلى البوسنة ثم إلى يوغسلافيا السابقة أشير إلى أن هذه الإشارة يجب ألا تعزز «عقلية المؤامرة» أو توحي بها بل يجب أن توضح «حدود المصالح»، وبالتالي ميول الرأسمالية - الأمريكية خصوصاً - كونها توسعية بالأساس، وكونها مأزومة تالياً، ولهذا فهي ترى أن حل المستويين يفرض «استراتيجية سيطرة».

إننا - إذن - إزاء إعادة صياغة عالم ما بعد الحرب الباردة، وإذا كانت المصالح في عمقها، والسيطرة «المبنية على الاحتلال» هدفها، فإن الحرب هي وسيلتها.

وهنا يجب أن نلاحظ أن الطابع الأميركي هو المسيطر فيها، وبالتالي فهي حرب الرأسمالية الأمريكية ضد العالم، وهذا ما وسم العولمة بالأمركة، كما يجب أن نلاحظ أن عنصرين حكما إعادة الصياغة هذه:

أولهما: التفوق الأمريكي المطلق عسكرياً، حيث تراجع وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولم تعد قوة مكافئة كما أن الصين لم تبلغ بعد مستوى المواجهة. وأوروبا لم تطور طيلة الحرب الباردة قوة مستقلة، لأنها اعتمدت على القوة الأمريكية في حماية ذاتها وهكذا اليابان بينما كانت البحوث العسكرية ، وتطوير القوة العسكرية جزء من آلية لتفعيل الاقتصاد الأمريكي. وفي الوقت نفسه جر الاتحاد السوفيتي إلى سباق تسلّح مدمِّر، وأوجد قوة عسكرية أمريكية مذهلة التفوق.

ثانيهما: أزمة الاقتصاد الرأسمالي عموماً «المحدَّد» بظاهرة الركود الطويل (٩٦٨- ٠٠٠) والاقتصاد الأمريكي خصوصاً حيث استمرار العجز في الميزان التجاري وفي الميزانية والمديونية المتضخمة (التي تصل إلى أكثر من نصف دخلها القومي)، ومن ثمَّ أزمات إفلاس الشركات الاحتكارية وانهيار أسواق الأسهم. كما تصاعد الحاجة إلى النفط والأسواق لتصدير السلع والرأس مال.

لهذا غدت الرؤية الأمريكية (التي هي رؤية الشركات الاحتكارية الأمريكية خصوصاً شركات النفط، والمجمَّع العسكري الصناعي، وكذلك الرأس مال المضارب) هي الرؤية المعتمدة أو المرشحة للتنفيذ.

وغدا الدور الأمريكي هو الدور المركزي، وأصبحت الدولة الأمريكية هي المعنية عملياً لتحقيق هذا «النظام العالمي الجديد». ولا شك في أن وجود ممثلي هذه الاحتكارات في السلطة مع بوش الأب وبوش الابن، ولكن مع كلينتون أيضاً كان يجعل الدولة للأمريكية هي قوة الفعل المباشر سواء كسمسار تجاري، (وهذا كان واضحاً مع كلينتون) أو كمحارب وفاتح «فاتح أسواق» إن «الحرب ضد الإرهاب» هي إذاً «حرب تقليدية» من أجل المصالح المتّمثلة في «فتح الأسواق» والسيطرة على النفط، لكنها ليست ضد دول رأسمالية أخرى، كما كانت في الماضي «الحربان العالميتان الأولى والثانية»، بل ضد «الدول المارقة»، و«الدول التي تأوي الإرهاب»، و«الدول التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل»، رغم أنها تستهدف رأسماليات أخرى، «الأوربية واليابانية»؛ لأن احتكار الأسواق والنفط أمريكياً يضعف مواضعها، وبالتالي يتبعها بالرأسمالية الأمريكية كهامش.

سيبدو الهدف، هدف الحرب الطويلة والمتسعة، هو ما يمكن أن يسمى: «بناء امبراطورية عالمية»، يكون محورها «حكومة دكتاتورية عالمية» هي الدولة الأمريكية ذاتها.

في هذا الشكل «الإمبراطوري» يخضع العالم لحكومة واحدة، وبالتالي يخضع لتشريعاتها، وقوانينها، وإدارتها، وقراراتها، وسياستها، وفيه يلعب الجيش الأمريكي دور الشرطي، ودور المهيئ لـ«مناخ أمني دولي» مؤاتٍ لـ«المصالح القومية الأمريكية». وتعبير المناخ الأمني الدولي هو المرادف للسيطرة والاحتلال،

لأنه يعني الإخضاع لمنطق المصلحة الأمريكية عبر القوة وبالتالي لفرض بشروط الاحتكار الاقتصادي. وسنلاحظ تزايد الميل في البنتاغون - نهاية الحرب الباردة- توسيع التواجد الأمريكي في العالم عبر إقامة «مراكز» عسكرية «أي قواعد احتلال» في كل المواقع التي تعتبر من وجهة النظر الأمريكية مواقع استراتيجية ، وذات أهمية، كما في كل المناطق المفيدة اقتصادياً، مثل منابع النفط.

إننا إزاء عودة إلى أشكال من السيطرة بدا وكأنها انتهت بنهاية الاستعمار. رغم أن هذه العودة، التي تقوم على الوجود العسكري، لا تزال تتداخل وطبيعة العلاقات التي سادت خلال مرحلة الحرب الباردة، والقائمة على اللا تكافؤ ، والتبعية الاقتصادية ، والنهب؛ لتتشكل «إمبراطورية عالمية» عمادها الوجود العسكري الأمريكي الماسك بكل مفاصل العالم، وواقعها هيمنة الشركات الاحتكارية الأمريكية، في إطار سوق اقتصادي منفلت في الأطراف ومضبوط في المركز/ أمريكا، وفي إطار «دولة أقل» ، وسيادة أقل وتماسك أقل في الأطراف، ودولة أقوى وسيادة أقوى في المركز/ أمريكا (وربما بعض الدول الرأسمالية الأخرى)، وتفكيك الدولة / الأمة وتفتيت الأمة في الأطراف. وتهميش للهيئات الدولية سواء تلك التي تهيمن عليها الدولة الأمريكية (الصندوق والبنك الدوليان)، وتحويل مجموعة السبعة «G7 » إلى مجلس استشاري، ومكان لتوزيع الحصص.

هذه الصيغة تشير إلى تغيّر عميق في التكوين الدولي، يتجاوز القانون الدولي السائد منذ زمن طويل، أو الذي كرّسته هيئة الأمم المتحدة، أو الذي تكرّس بفعل موازين القوى خلال سنوات الحرب الباردة ، ونهوض حركات التحرر الوطني، وهذا التغيّر هو الذي يعطي المبرّر لتسمى «الإمبراطورية» لهذا الشكل الذي يفرض على العالم بالقوة، حيث هناك دولة المركز / واللادولة/ في الأطراف.، ويمكن

تلمّس هذا التغيير في المسائل التالية:

نهاية عصر مبدأ «حق الأمم في تقرير مصيرها»، وسيادة الدولة القومية، والاستقلال.

نهاية عصر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم وبالتالي رفض تغير الأنظمة من الخارج وبالقوة.

نهاية عصر حق الدول في السيطرة على مواردها (وبالأساس منها المواد الأولية)، وحق حماية اقتصادها الوطني.

حيث سنلمس أن سياق العقد الماضي منذ انهيار المنظومة الاشتراكية ، وحرب الخليج الثانية (سنة١٩٩١) أفضيا إلى تكريس «حق التدخّل الإنساني» ، الذي أسس لتكريس حق التدّخل باسم «الحرب الوقائية» ، وبالتالي إلى بدء فرض «حق تغيير الأنظمة»، وحق التدخل في ثقافاتها ، ونظمها. فهذه ـ وربما غيرها كذلك ـ من مهمات المركز بداهة حينما يتحولّ العالم إلى إمبراطورية.

قلت : إن هذا «النظام العالمي الجديد» المتداول باسم «العولمة»، والذي ، عبر التحليل ، يؤسس لـ«الإمبراطورية» ، قد بدأ مع حرب الخليج الثانية ضد العراق، ثم الحرب على يوغوسلافيا، وإضافة إلى التدخلات المتعددة ، طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، بدء «الحرب ضد الإرهاب» من أفغانستان، وتشمل «محور الشر» «أي العراق ، وإيران ، وكوريا الشمالية»، ولن يكتمل التحقيق إلا عبر تحجيم الصين، والخلاص من خطر روسيا، وإلحاق أوروبا واليابان.

جريدة السفير

٣/ ٢/ ٢٠٠٣

(٨)

في «المنتدى الاجتماعي العالمي»

«عالم جديد ضروري... وليس ممكناً فحسب»

اعتاد رأسماليّو الاجتماع في دافوس (المنتجع السويسري) من اجل تحديد الخطوط العامة التي تحكم هيمنة الرأسمالية على العالم، كما من أجل «تقاسم الحصص»، حيث يعمل رؤساء أهم ألف شركة عالمية، ومفكرون ، وخبراء رأسماليون، ورؤساء دول، على البحث في الأسس التي تسمح بإرساء السياسة «النيوليبرالية»، التي باتت شاغلهم، بعدما كانت قد انتصرت في أمريكا بنجاح رونالد ريغان، ومارغريت تاتشر في بريطانيا بداية الثمانينيات.

ولا شك في أن رأسماليي أمريكا ومفكريها هم الذين عمموا مفهوم السياسة النيوليبرالية، وعملوا على تحويله إلى سياسة عملية.

وكانت دورة سنة ١٩٩٤ ، وكذلك دورة سنة ١٩٩٥ ، قد طرحتا ما أسمي بنظام العولمة، الذي عبّر عن الاستراتيجية التي يجب أن يقوم على أساسها «النظام العالمي الجديد»، وأصبح التعبير الأكثر رواجاً ، منذئذ، وهو التعبير الذي يتضمن كل مفهومات السياسة النيوليبرالية القائمة على «حرية السوق» ، وإلغاء دور الدولة، وترك الفعل لآليات السوق، وبالتالي للاقتصاد، كسياسة قائمة على تعزيز الرأسمالية، وتعزيز سيطرتها العالمية.

لكن أحداث سياتل ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٩، والنشاطات التالية ضد «رموز» العولمة، دفعت للتفكير بإيجاد «مركز مضاد» من

أجل تنسيق النشاط المناهض للعولمة، والساعي لتحقيق «عولمة إنسانية»، على غرار منتدى دافوس (المنتدى الاقتصادي العالمي). لهذا تأسس «المنتدى الاجتماعي العالمي» ، في بورتو أليغري (البرازيل) ، بداية عام ٢٠٠١، بهدف تأسيس سياسة بديلة، وتنظيم النشاط العالمي المناهض للعولمة.

كل ذلك يوضح أن سياسة العولمة التي رسمها منتدى دافوس، قادت إلى مشكلات عالمية عميقة، فرضت بدء حركة فعلية لمناهضتها، شهدنا تمظهراتها في سياتل ودافوس ونيويورك وجنوى وبراغ.. إلخ.

وإذا كان المؤتمر الأول للمنتدى الاجتماعي العالمي سنة ٢٠٠١ ، يمثل «مهرجان مواجهة» لمنتدى دافوس (الذي يعقد في ذات الوقت). فقد عمل المؤتمر الثاني سنة ٢٠٠٢ على مأسسة النشاط، عبر عقد مؤتمرات إقليمية تسبق المؤتمر العام في بورتو اليغري (عقد مؤتمر أوروبي في فلورنسا، وآخر آسيوي في حيدر آباد الهندية). كما أكد على أن «عالمًا آخر ممكنًا». لهذا خيَّم على المؤتمر الأخير (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣) الأمل في الانتقال من الرفض إلى «طرح رؤى وبدائل»، رغم أن الحرب على العراق قد سيطرت على مجريات المؤتمر، مما فرض الربط بين «العسكرة والهيمنة الاقتصادية».

المؤتمر قبل الأخير (الذي انعقد في ٢٠٠٣) شهد أكبر حشد منذ بدء المنتدى (١٢٩ ألف مشارك، بينما كان العدد ١٥ ألف في المؤتمر الأول، و١٦٠ ألف في الثاني). كما شهد أضخم نشاط (١٧٠٠ ندوة). وأظهر تماسك الحركات الاجتماعية وتصميمها على تأسيس مقاومة فعلية لسياسة الرأسمالية ، وعولمتها. وأكدَّ البيان النهائي على التزام «مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة ، والحرب ، والعنصرية ، ونظام الطوائف والفقر والبطرياركية وكل أشكال التمييز والإقصاء سواء أكانت

اقتصادية ، أم إثنية ، م اجتماعية ، أم سياسية ، أم ثقافية ، أم على أساس النوع والجنس». ولا شك في أن الإنجاز الأكبر هو تلك التظاهرات التي عمّت العالم ضد الحرب على العراق يوم (١٥/ ٢/ ٢٠٠٣)، بدعوة من المؤتمر، مما يشير إلى التعاطف الهائل الذي بات يحظى به، والدور الفاعل الذي بدأ يمارسه على صعيد مواجهة العولمة والحرب، وتوحش الرأسمالية عبر سياساتها «الليبرالية الجديدة».

وربما سنلمس تحولاً هاماً، قد تحقق، حينما نشير إلى التحوّل في الشعار الذي طرح في المؤتمر السابق (سنة ٢٠٠٢) ، والقائم على «عالم آخر أفضل ممكن»، حيث أصبح الشعار «عالم جديد ضروري.. وليس ممكناً فحسب»، الأمر الذي يشير إلى الفاعلية، وإلى الشعور بأن تشكيل «عالم آخر» يفرض الفعل، حيث أصبح ضرورة.

في خطابه أمام المشاركين قال الرئيس البرازيلي الجديد (وهو من حزب الشغيلة، الذي حضّر لتأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي)، قال: «إن العالم لا يمكن أن يستمر إذا ظل محكوماً بالنظام الاقتصادي الحالي»، وكانت مهمة المشاركين البحث عن نظام بديل، عن عالم إنساني، ينهي التوحش الرأسمالي، وحسب بعض التقارير فإن أجندة المؤتمر كانت «راديكالية وديمقراطية ومناهضة للإمبريالية وللتميز ضد المرأة، وتحترم التعدد».

ربما لم يبلور المنتدى صيغة لعالم بديل، لكنه أشار إلى مساوئ النظام الحالي، وحدد مطالب كل الرافضين للعولمة، والناقمين على الرأسمالية ، والسياسة الليبرالية الجديدة. ولا شك في أن التوسع الكبير لفعاليته (خصوصاً بعد مظاهرات ١٥/ ٢) يفرض بلورة «رؤى وبدائل» حقيقية، تجمع شعوب العالم، وتقود حتماً من الرفض، رفض الرأسمالية ، والسياسة الليبرالية الجديدة ، والعولمة، إلى تصور يسهم في إعادة بناء العالم على أساس المساواة ، والعدالة ، والديمقراطية، وعلى أساس احترام

الأرض، ورفض الحروب.

عباس بيضون الذي تابع المؤتمر ختم مقاله بالتالي: «هل انقضت فترة الحداد أو لنقل فترة الندب والتأنيب؟ هل بدا ممكناً اليوم، بعد كل هذا الوقت، استحضار الأزمنة النضالية، أو على الأقل الأحلام النضالية؟» (السفير [بيروت] ٢٥/١/٢٠٠٣).

أزمات الرأسمالية تبدو أوضح، وانعكاس سيطرتها على العالم تستثير قطاعات واسعة، وحروبها تبيّن بشاعتها، وسعيها لنهب العالم بالقوة، لهذا فإن مواجهة العالم تفرض البحث عن بديل إنساني.



أية عولمة نناهض؟!

ككل المفاهيم المستجدة يحمل مفهوم «العولمة» الكثير من الالتباسات، كما الكثير من الغموض، وربما سوء الفهم. نحن نتحدث عما جرى بعد انهيار «المنظومة الاشتراكية» (١٩٨٩-١٩٩١)، حيث نشأ مفهوم «العولمة». وهذا التحديد مهم هنا. لأنه كان مبتدأ «حركتين»، وربما تزامنتا صدفة، أو كانتا ضروريتين لمرحلة ما بعد الاشتراكية، وانقسام العالم إلى «معسكرين»، وتعايش «نمطين اقتصاديين» متناقضين.

فقد أدى الانهيار إلى تشكل عالم واحد هو العالم الرأسمالي، حيث «عادت» الدول التي كانت تتبنى النمط الاشتراكي، عادت إلى الرأسمالية، ملتحقة بالنمط الرأسمالي العالمي.

في هذه اللحظة بدأت الطبقات الرأسمالية في المراكز سعيها لإعادة اقتسام العالم. ولأن الدولة الأمريكية هي القوة الأعظم، عسكرياً وسياسياً، والتي تمر بأزمة اقتصادية، حيث كانت تعيش أزمات عميقة، منذ الثمانينيات (أزمة عجز الميزان التجاري مما كان يوضح تفوق الرأسماليات الأخرى، وعجز الميزانية، وبالتالي المديونية المرتفعة- أكبر من مديونية بقية العالم -، إضافة إلى حالة الركود الاقتصادي التي كانت تهدد الشركات الاحتكارية بالإفلاس)، فقد سارعت إلى إعادة صياغة العالم بما يحقق مصالح شركاتها الاحتكارية، ويحل أزماتها، مستفيدة من تفوقها العسكري المطلق.

لهذا وهي تخوض الحرب ضد العراق سنة ١٩٩١ أعلن رئيسها جورج بوش

الأب بدء«النظام العالمي الجديد» القائم على الاستفراد والتفوق والهيمنة الأمريكية، وهو النظام الذي بات يعرف -اختصاراً- بالعولمة.

العولمة هي إذاً «النظام العالمي الجديد» الذي عملت الدولة الأمريكية على تشكيله منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، المطابق لمصالح الشركات الأمريكية، والذي يسمح بحل أزمة الاقتصاد الأمريكي. هذا النظام الذي يقوم على أساس اقتصاد السوق ، والخصخصة، حسب روشيتات الليبرالية الجديدة.

وبالتالي العولمة هي الهيمنة الأمريكية على العالم، إخضاع العالم للسيطرة الأمريكية، وهذا ما بدأته الدولة الأمريكية سنة ١٩٩١ في الحرب على العراق والوجود العسكري في الخليج العربي ثم في اتساع التدخل الأمريكي في العالم، والحرب ضد يوغسلافيا(البوسنة ، ثم كوسوفو)، قبل بدء الحرب ضد الإرهاب، في أفغانستان ، وانتقالها إلى العراق، وبدء التدخل العسكري في الفليبين وكولومبيا واليمن والصومال ...الخ. الأمر الذي بدأ يوضح الطابع الإمبراطوري لذلك «النظام العالمي الجديد»، وبالتالي يجعل تعبير «الإمبراطورية» رائجاً أكثر من تعبير «العولمة»، أو مطابقاً له.

فالعولمة، بالتالي هي هذا النظام الإمبراطوري الذي يخضع العالم له بالقوة والعنف، والذي يؤسس لنهب العالم واستغلاله بشكل عنيف عبر تعميم اقتصاد السوق بالقوة.

وأضيف أن للكيان الصهيوني دور متميز في هذا النظام الإمبراطوري، وبالتالي فإن العنف الصهيوني الراهن هو جزء من «الحرب على الإرهاب»، أي من العنف الامبريالي الأمريكي ضد العرب والعالم.

لكن سنوات التسعينيات شهدت أيضاً ثورة في عالم الاتصالات والتفاعل

العـالمي، نتيجـة تحـول الكمبيـوتر إلى حاجـة ضروريـة، ونشـوء الإنترنـت، ثـم الفضائيات، وبالتالي تحقق «قفزة» في طبيعة العلاقات العالمية. ووعياً جديـداً للعـالم. بما هو «كتلة» واحدة، أو تكوين موحد.

ورغم الحذر الضروري في التعامل مع هذه المسألة، نتيجة أن انتشار الإنترنت مـا يزال محصوراً في الدول الرأسمالية (٨٠٪) ، فان هذه الظاهرة، ليست هـي العولمة، على الرغم أنهـا أصبحت عنصراً فيهـا، سـواء نتيجـة ميـل الرأسـمالية لاحتكارهـا ، وتجييرها لخدمة أهدافها سالفة الذكر، أو نتيجة إفادة القوى المناهضـة للعولمة منهـا، ...... وتسخيرها من أجل تنظيم نشاط عالمي مناهض للعولمة الرأسمالية.

وبالتالي فحين نناهض العولمة ، وإنما نناهض الرأسمالية المتوحشة وسياستها التي عملت على تحقيقها منذ انهيار «المنظومة الاشتراكية»، نناهض الحرب الإمبريالية ، والنهـب الإمبريـالي ، والهيمنـة الإمبرياليـة عـلى العـالم... نـناهض الاسـتغلال ، والتخلف ، واللاتكـافؤ ، والعنصريـة.. نناهض الاحتلال والاحتكـار.. ونـناهض فرض اقتصاد السوق ، والخصخصة على حساب الشعوب!

نشرة البديل

ناشطو مناهضة العولمة في سورية

العدد ٢ ٥/ ٣/ ٢٠٠٣.

(٩)

أفكار حول سياسة أميركا

سياسة أميركا

كان مبدأ التشاور والتوافق هو أساس السياسة الأمريكية طيلة سنوات الحرب الباردة، حيث كانت الدولة الأمريكية تسعى لتكتيل كل الدول الرأسمالية في تحالف متين ضد « الخطر الشيوعي ».

وبالتالي كانت مبادئ العلاقات بين تلك الدول، وطبيعة حسم النزاعات، وتقاسم العالم، كلها مسائل متوافق عليها وخاضعة للحوار فيما بينها، بما في ذلك تعزيز القدرة العسكرية الأمريكية في مواجهة « الخطر السوفييتي »، وخضوع الحلف الأطلسي للسيطرة الأمريكية.

بمعنى أن الصراع ضد الاشتراكية كان يفرض وحدة « المعسكر الرأسمالي »، وبالتالي يفرض التوافق على كل المسائل التي تثير اختلافات فيما بين أطرافه.

حتى الدول التابعة في « العالم الثالث » غدت لديها « الاستقلالية » التي تسمح لها التصرّف كـ « ند »، وأن يكون الحوار هو أساس العلاقة بين أميركا وكل تلك الدول، وبالتالي أن يكون التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة أساساً في العلاقات في إطار التحالف العالمي المناهض ل « الخطر الشيوعي » ولـ « الخطر السوفييتي ».

إذن، كان التفاوض، وكانت المرونة والوصول إلى تفاهمات، هي أساس الدبلوماسية الأمريكية حينها، في العلاقة مع الدول الرأسمالية ذاتها، كما في العلاقة

مع الدول التابعة وأن بدرجة أقل.

لكن انهيار المنظومة الاشتراكية وتحوّل أميركا إلى « القوّة العظمى الوحيدة »، قاد إلى تحوّل في الدبلوماسية الأمريكية، عميق وخطر. حيث بدأت تميل إلى التفرُّد وتغليب مصالحها وسياساتها، وجرّ الآخرين لمواقعها، دون اعتبار لمصالح الآخرين، ولأوضاعهم وظروفهم.

لكنها منذ رئاسة بوش الأولى، ومستغلّة أحداث الحادي عشر من أيلول، قرّرت سياسة جديدة. فقد حدّد بوش السياسة بطريقة بسيطة تقوم على الفكرة الساذجة القائلة: إما معنا أو ضدنا. وبتحديد أدقّ: إما معنا وتلتزم ما نقرِّر، أو ضدنا وتتحمّل نتائج ذلك. مستتبعاً هذه المسألة بإقرار « نظرية الحروب الإستباقية » المؤسسة على خوض الحرب ضد كل من يمكن أن يشكِّل خطراً في يومٍ ما، أو من تعتقد الإدارة الأمريكية أنه يمكن أن يشكّل خطراً بطريقة أو بأخرى. وبالتالي راسماً خريطة العالم في صيغة محدّدة انطلاقاً من ذلك، ومؤكِّداً أنها هي الصيغة التي يجب أن تسود، دون حوار مع الآخرين، سواء الدول الرأسمالية الأخرى أو الأتباع، ومهدِّداً باجتثاث « الدول المارقة ».

لهذا انتقلت الإدارة الأمريكية من سياسة التفاوض والتفاهم والحلول الوسط ، إلى سياسة الإملاء. حيث بدت دبلوماسيتها وكأنها تهدف إلى « تنفيذ أجندة » مقرَّرة سلفاً في أروقة الإدارة والبنتاجون. و« اكتشاف » من يوافق علي الانخراط فيها وفق الحدود التي تريدها الإدارة ذاتها، أو يتمنّع عن ذلك، إذا ما استطاع، وبالتالي يوضع ضمن الخانة المعدّة لقلب الأنظمة في الأجندة ذاتها.

بمعنى أن الإدارة الأمريكية باتت هي وحدها التي تخطّط وتقرِّر، وعلى الآخرين اختيار دورهم في تنفيذ كل ذلك وفي إنجاحه، أو التحوّل إلى عدو يجب سحقه. هذه

السياسة هي التي تُفرض على العالم منذ الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١. أنها سياسة القوّة « مطلقة التفوّق » كما تتمظهر في المجال الدبلوماسي، وكما يجري تنفيذها بالقوّة السافرة في مختلف مناطق العالم، خصوصاً وأوّلاً في « الشرق الأوسط الكبير »، وتقود إلى تغيير الأنظمة بالقوّة وتفضي إلى احتلال الدول الأخرى، ونشر مئات آلاف الجنود في العالم.

إن القوّة « مطلقة التفوّق » تفضي إلى عودة « المنطق الإمبراطوري »، منطق الإملاء والعقاب، والاحتلال ، والحروب المستمرّة.

لقد انتهى عصر التفاوض والدبلوماسية، وأذِن عصر القوّة والحروب ، وهو ما بتنا نعيشه منذ الألفية الجديدة.

موقع الحوار المتمدن

٢٤/ ٥/ ٢٠٠٥.

ديمقراطية الطوائف

من يتابع كيف يجري تركيب السلطة في العراق، خصوصاً في المناصب الأساسية، يلاحظ أنها تكرّر تجربة لبنان التي تركبت قبيل الاستقلال وأصبحت الصيغة التي حكمته منذئذ. فقد جرى توزيع الرئاسات الثلاثة بين الطوائف وعلى أساس طائفي، بحيث يكون الرئيس مارونياً ورئيس الوزراء سنياً ورئيس مجلس النواب شيعياً، مع مناصب أدى لطوائف أخرى.

و في العراق الآن، وبعد أكثر من نصف قرن، توزّع المناصب على أساس المحاصصة الطائفية والإثنية، بحيث يكون الرئيس كردياً ورئيس البرلمان سنياً ورئيس الوزراء شيعياً، ومع تعيين نوّاب لكل منهم ينطلق من الأساس الطائفي ذاته. والفارق هنا بين لبنان والعراق هو أن لبنان نظام رئاسيّ لهذا تتمركز الصلاحيات بيد الرئيس، أما العراق فقد بات نظاماً برلمانياً لهذا تتمركز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء. وبالتالي فقد إحتكرت الأغلبية (المؤسسة على أساس طائفي) المنصب المركزي في كل من البلدين.

إذن، يحكم تركيب « النظام الجديد » منطق ينطلق من « الوعي الطائفي »، وتصاغ السلطة بناءً على تحديد مجتمعيّ ينفي مبدأ المواطنة ويكرّس المنطق القروسطي الذي انبنى على الدين.

والملفت هنا أن تركيب السلطة في العراق على هذه الشاكلة (اللبنانية) يأتي بعد وضوح فشل الصيغة في البنان، خصوصاً بعد فتحها المجال للحرب الأهلية سنة ١٩٧٥، ومن ثَمّ عجزها عن استيعاب التغيرات الديموغرافية والسياسية قبل

الحرب الأهلية وبعدها، الأمر الذي فرض التأكيد على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية في اتفاق الطائف. وحيث بات تكريس مبدأ المواطنة هو الهاجس الأساس في النشاط العام في لبنان، كونه يعني تجاوز المحاصصة الطائفية وتأكيد علمانية الدولة التي لن تكتمل الديمقراطية دونها.

لكن من الواضح أن كل استعمار يعمل على صياغة بلداننا انطلاقاً من الأساس الطائفي، وما يشير إلى ما هو كامن في وعي (ومصلحة) الرأسمالية، حيث يجب أن نبقى نعيش القرون الوسطى رغماً عنّا. وحينما نحاول التقدّم، نواجه بكل جبروت القوّة الإمبريالية، وبإعادة صياغة النظام السياسي على الأساس القديم ذاته، مما يوضّح أن الاحتلال الحديث كما الاستعمار القديم يريد حشرنا في المنطقة التي تكرّس تخلّفنا عبر تكريس البنى الفكرية والسياسية القروسطية، فهذه هي التي تقف « سدّاً منيعاً » في وجه التقدّم (والشيوعية كما كان يُقال)، وهي التي تمنع التحديث والتصنيع لأنها تكرّس بنى مضادة تحافظ على تكوينات عصيّة على استيعاب منجزات العصر الصناعي. حيث إنها تعيد إحياء وتكريس الروابط القديمة التي كانت من نتاج عصور زراعية منهارة، هذه الروابط التي تمانع أمام تدفّق الحداثة وترفض المنجزات الحديثة.

لكن سنلحظ أن تكريس هذه الصيغة يحمل أيضاً كل مشكلات التاريخ، وينحكم لكل آثار الفتاوى الفقهية التي وُجدت فيه، الأمر الذي يقود حتماً إلى تفجير الحروب الطائفية، عبر استرجاع الماضي من جهة، ولكن من جهة أخرى عبر تكوين « مصالح ضيّقة » لفئة تستفيد من هذا التشكيل السياسي، ويصبح وجودها معتمداً على إعادة إنتاجه، وبالتالي الدفاع عنه في مواجهة كل التحوّلات الديمقراطية والشعبية.

و إذا كان كل ذلك يصاغ تحت شعار تحقيق الديمقراطية، فهو يقود على أساس غير ديمقراطي يتمثّل ليس في وجود الاحتلال فقط، بل وفي أن الأساس الطائفي الذي يكرّس كمنطلق لبناء السلطة يتنافى مع مبدأ المواطنة ذاته، هذا المبدأ الذي يجعل كل الأفراد متساوون بصفتهم مواطنين، ولقد كان غياب هذا المبدأ في أساس أزمة النظام السياسي اللبناني الذي قام على أساس المحاصصة الطائفية، وقاد إلى تحويل الصراع الطبقي إلى صراع على مَن هي الطائفة الأكثر عدداً التي يجب أن تحكم، وليس مَن هي الطبقة التي يجب أن تحكم؟

و لاشك في أن هذه الصيغة المأزومة والمؤزّمة سوف تصبح هي الصيغة « الديمقراطية » التي يعمّمها الرئيس حامل الرسالة التاريخية (أو الإلهية) جورج بوش. لكن مغطاة بحرية جزئية للصحافة والأحزاب، وبانتخابات برلمانية مقولبة، انطلاقاً من أن كل ذلك هو الديمقراطية.

إذن، نعود لبناء نظام سياسي مأزوم، يقوم على المحاصصة الطائفية. هذه هي وعود بوش، وتلك هي رسالته.

جريدة الغد الأردنية – ٩/ ٤/ ٢٠٠٥

أميركا والأصولية

منذ الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١، والحرب الأمريكية في العالم تدور تحت عنوان « الحرب ضد الإرهاب »، الذي تحدَّد في الأصولية الإسلامية. والبديل الأميركي كما هو مطروح هو « الديمقراطية والحرية ». وفي إطار ذلك خاضت الدولة الأمريكية حروباً، واحتلت دولاً، ونشرت جيوشها في مناطق واسعة.

و إذا كانت الحركة الأصولية قد تحالفت منذ البدء مع « الغرب »، تحت مبدأ محاربة الإلحاد الذي يشمل كل الاتجاهات العلمانية والقومية والاشتراكية. فقد دعمت الدولة الأمريكية هذه الحركات، وتفاعلت معها طيلة عقود. وحينما تورّط السوفييت في أفغانستان دفعت لتأسيس « الحركات الجهادية »، ودرّبتها بعد أن فرضت على الدول النفطية تغطية تكاليف نشاطها، ومدّها بالمجاهدين. وكان الشعار العام هو « تحالف الإيمان ضد الإلحاد ».

و بعد انسحاب السوفييت وانهيار الإتحاد السوفييتي، يقال أنها تخلّت عن المجاهدين، ومن ثَمّ صعّدت من التأكيد على خطر « الأصولية الإسلامية ». وكانت سنوات التسعينات هي سنوات الإشارة المضطردة لتنامي « الخطر الأصولي ». وفي الوقت الذي ظلّت فيه تدعم الأصولية في الجزائر والشيشان، كانت تشير إلى خطر ابن لادن وتنظيم القاعدة.

و بعد الحادي عشر من أيلول أعلنت « الحرب ضد الإرهاب »، وبدأت بمطاردة المنظمات الأصولية في العديد من دول العالم، من أفغانستان إلى إندونيسيا والفلبين واليمن والصومال. ولم يُشر إلى تنظيمات غير إسلامية إلا بهدف التعمية واللفلفة.

لهذا يبدو وكأن الدولة الأمريكية حاملة لمشروع حداثيٍّ كبير. وأنها باتت تضيق ذرعاً بحليفها الأصولي القديم. وأن عولمتها تفرض أن تتعمّم الديمقراطية وتنتشر الحرية (أي حرية اقتصاد السوق). ومن ثَمّ أنها تسعى لكنس البنى التقليدية التي باتت عتيقة، من أجل مدنية حديثة.

لكن سنلحظ بأن « الحرب على الإرهاب » التي تخوضها، والتي تقول أنها تسعى لبناء أنظمة ديمقراطية في الدول التي تحتلّها والتي لا تحتلّها عبر الضغط والتخويف. أن هذه الحرب لها هدف أساسيّ هو تمكين ما تسميه: الأغلبية الإسلامية المعتدلة. بمعنى أن الديمقراطية التي تُفهم هنا حكم الأكثرية بالمعنى الديني وليس بالمعنى السياسي، هي تلك التي تعيد تكريس البنى التقليدية والحركة الأصولية، وإن بات يُلصق بها تعبير: المعتدلة. لقد كان بن لادن معتدلاً وهو يحارب « الكفر »، وكان «طالبان» معتدلين وهم يسعون لترتيب وضع أفغانستان من أجل ضمان مدّ خط أنابيب النفط من بحر قزوين إلى المحيط الهندي.

و الآن يجري التحضير لأشكال أصولية أخرى كي تحكم. في العراق يجب أن تحكم أصولية شيعية. وفي سوريا سنية. وهكذا في مصر ودول أخرى. كما يجب أن تتمايز الطوائف والأديان لتشكّل كل كتلة « إقليماً » يحظى باستقلالية في إطار بات يقوم على الفدرالية، التي تحوّلت من شكل لتنظيم العلاقات الإدارية داخل الدولة، إلى علاقة بين قبائل وطوائف وأديان وإثنيات. وفي كل منها تهيمن « أغلبية » ما، هي في الواقع أصولية.

و بالتالي فإن « الحرب على الإرهاب » هي من أجل انتصار الأصولية، وليس من أجل الديمقراطية والحرية. لأن انتشار الأصولية، وربط النشاط السياسي بالطوائف والأديان والإثنيات لا يبقي مكاناً للقوى الديمقراطية والقومية والماركسية. إضافة

إلى أنه يلغي أساس الديمقراطية الذي هو مبدأ المواطنة.

المشروع الأمريكي ، الذي يُقاد من أصوليي المحافظين الجدد، يسعى لتعميم الأصولية وليس إلى اجتثاثها. إنه يطرح اجتثاث البعث لكنه لا يطرح اجتثاث الأصولية، لأنه أصولي ويسعى لتعميمها. خصوصاً أن برنامج الأصولية الاقتصادي لا يتناقض مع رؤية الرأسمال لوضع الأطراف، حيث سيادة الاقتصاد الطفيلي الذي يعتمد على التجارة وينفتح لنشاط الشركات الاحتكارية، ويلغي أي دور للدولة في التطوير الاقتصادي. وفي المستوى السياسي الاجتماعي يكرّس الاستبداد الشامل، أي الذي يكرّس كل الموروث المتخلّف، ويكون سدّاً أمام الأفكار الديمقراطية والعلمانية والاشتراكية.

جريدة الغد الأردنية - ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٥

« وعد بوش » متجدِّداً

حصل شارون في زيارته واشنطن على تأكيد الوعد الذي كان قد حصل عليه قبل سنة، الذي يؤكّد على دعم ما يمكن أن يسمّى « تصوّر شارون »، القائم على أساس الانسحاب من قطاع غزّة في إطار « خطة الفصل »، وضمّ الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفّة الغربية، وإكمال بناء « جدار الفصل ». وبالتالي عدم اعتبار أن حدود سنة ١٩٦٧ هي حدود « مقدّسة ». إضافة إلى رفض حق عودة اللاجئين بناءً على القرار ١٩٤. وأيضاً التأكيد على « يهودية » الدولة الصهيونية.

و رغم أن بوش لازال يكرِّر « رؤيته » القائمة على أساس وجود دولتين متجاورتين، يهودية وفلسطينية، التي قال إنها يجب أن تتحقّق سنة ٢٠٠٥ ثم نقلها إلى سنة ٢٠٠٩، فإن وعده ذاك يطيح بهذه الرؤية، لأنه يكرّس على الأرض ما ينفي إمكانية قيام دولة فلسطينية متّصلة وعلى مساحة كافية. لتبدو رؤيته وكأنها السراب الذي يغطّي على ما يجري فِعله على الأرض، والذي يشير إلى أن شارون أطاح بكل إمكانية لنشوء دولة فلسطينية، وأن ما بقي ممكناً هو قبول شكل من أشكال « السلطة الذاتية » لسكان موزّعون في كانتونات على أقل من نصف مساحة الضفة الغربية، محاصرة بالجدار العازل وبآلاف الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية.

و هي سلطة تتحدّد مهمتها في مسألتين:

الأولى: الأمن، أي حماية الوجود الصهيوني، وبالتالي خوض « الحرب على الإرهاب » الفلسطيني، بدل، أو بمساعدة الجيش الصهيوني.

والثانية: الإدارة المدنية لسكان يقيمون على « أرض الغير »، حيث أن النظرة الصهيونية تنطلق من « يهودية » الأرض، مما يُظهر الفلسطينيين كطارئين على أرضهم.

بمعنى أن التوافق بين الرجلين، وبالتالي الرؤيتين، يقوم على النظر لفلسطين كـ« دولة اليهود »، وتوليف الحلول لسكان طارئين، دون الانتقاص من قدرة الدولة الصهيونية. لهذا ستبدو « رؤية بوش » وكأنها توهم بأن « الدولة المستقلة » قادمة، بينما يوافق بوش على « سلطة ذاتية » محدودة السيادة.

إذن، بوش لازال يعزّز من قدرة الدولة الصهيونية، ويدعم تصوّرها لذاتها الذي ينفي حكماً الوجود الفلسطيني، أو يقلّصه إلى مجموعة من السكان الطارئين.

و في إطار ذلك يمضي الزمن مليئاً بالنشاط لتعزيز الاستيطان والسيطرة على الأرض، وتعميق المشكلات للفلسطينيين بما يجعل وجودهم صعباً. والزمن يلعب في صالح المشروع الصهيوني، لهذا نجد أن الدولة الصهيونية تماطل. ونحن نلهث لتحقيق « السلام » الذي بات سراباً مستمرّاً، متوهّمين أنه ممكن.

جريدة الغد الأردنية - ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥

دافوس البحر الميّت

أصبحت لقاءات المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميّت منتظمة، حيث تعقد سنوياً كما لقاءات دافوس الأصلية التي تعقد نهاية الشهر الأول من كل سنة. الأمر الذي يشير إلى الأهمية التي باتت تحظى بها المنطقة العربية، خصوصاً وأن هؤلاء الملتقون هم أغنى أغنياء العالم وقادته السياسيين والفكريين، والذين يرسمون السياسات العالمية ويقرِّرون صيغ « تقاسم الغنائم »، وكذلك يحدِّدون أدوار الدول. فهم أصحاب الشركات الاحتكارية العملاقة ومالكي رؤوس الأموال فائقة الضخامة، وبالتالي القادرون على فرض السياسات على الدول. والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يُختصر ب « منتدى دافوس » هو العقل المفكّر للرأسمالية، كما أنه ملتقي الاتفاقات والمساومات فيما بينها.

لهذا حينما يقرّرون اللقاء الدوري في المركز من « الشرق الأوسط الموسّع »، وفي مركز الوطن العربي، فإن لذلك أهمية تستحق الانتباه. خصوصاً والدولة الأمريكية تحتل العراق وتعمل على توسيع سيطرتها إلى سوريا وكل المشرق العربي. وأوروبا تعمل على إنجاح « الشراكة الأوروبية المتوسطية ». ولكن خصوصاً أن المنطقة باتت هي مركز « التنافس » بين الرأسماليات من أجل السيطرة على العالم، حيث أن الذي يتحكّم بالنفط والسوق الممتدّ من المغرب إلى أواسط آسيا يمكنه أن يكون المنتصر الوحيد في معركة تجري في الخفاء بين الرأسماليات الأمريكية والأوروبية واليابانية.

و خصوصاً كذلك أن العقد القادم هو عقد إدخال الدولة الصهيونية في معادلة السيطرة الإمبريالية على المنطقة، ليس عبر القوّة فقط وهذا أمر ممكن بل محتّم، ولكن

أيضاً عبر السيطرة الاقتصادية، وفرضها شريكاً مسيطراً في إطار العلاقات مع العرب. كونها يمكن أن تكون « القاعدة الاقتصادية » للشركات الاحتكارية الأمريكية خصوصاً، من أجل سوق بسعة « الشرق الأوسط الموسّع » .

لقد غدت لقاءات البحر الميّت مخصّصة لدراسة أوضاع المنطقة، ولوضع الخطط التي تسمح بترتيبها في إطار النظام العولمي، والمنطلقة من مركزية الوجود والدور الصهيونيين. وهذا الأمر هو الذي يجعل اللقاء بالغ الأهمية والخطورة معاً. فماذا سيقرّرون للمرحلة القادمة؟ ما هي الأجندة التي سيفرضونها؟

موقع الحوار المتمدن ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

الإصلاح ليس ضرورة

ككل موضة يجري تناول قضية الإصلاح في الوطن العربي، ويجري عقد المؤتمر تلو الآخر من أجل ذلك. كما أن كلمة إصلاح باتت تتكرّر بشكل مرهق، بعدما كانت الديمقراطية (هكذا حاف) هي الموضة والكلمة السحر، والحلّ الرؤيوي، والمدخل لسعادة دائمة.

فالنظم تتحدّث عن الإصلاح وتقول أنها تعمل من أجله. والساسة كذلك أصبحت مسألة الإصلاح هي برنامجهم. لكن إذا تأملنا قليلاً سنلحظ بأن كل هذا « الحشد الإعلامي » يحدث بعد أن وصلت الأمور إلى حدّ الخراب، وإلى اكتشاف أن كل مشروع للإصلاح لن يفعل سوى زيادة ذاك الخراب. وحين يحلّ الخراب فإن منطق الإصلاح لا يفيد سوى في « الترقيع » الذي يجلب خراباً جديداً. لأن الإصلاح هو لبنية تمتلك أسساً سليمة أو قابلة للاستمرار، بينما يشير الخراب إلى فقدان كل الأسس التي تسمح بالاستمرار.

و الترقيع هو ما يبدو أنه يجري وسط هذه الضجّة حول الإصلاح. رغم أنه يعطي شهادة « الديمقراطية العليا » للدولة الأمريكية، التي تبادر في تقديم مشاريع الإصلاح أو تفرض على النظم تقديمها. و تفرض « الديمقراطية » ، وأيضاً تعطي الأوامر لالتزام أجندة معدّة في واشنطن، يقال أنها تعبّر عن مطامح الشعب الذي أُرهق من العنف السلطوي. وبالتالي تستخدم كل الألفاظ الحربية من أجل تطبيق كل ذلك. بمعنى أن الإصلاح يجب أن يجري تحت الهراوة الأمريكية، ووفق الرؤية

الأمريكية، وبالتالي وفق ما ترى الدولة الأمريكية أنه إصلاح، وأنه ديمقراطية، بغضّ النظر عن رؤية الشعب ، وعن الحراك السياسي العربي.

فالديمقراطية كهدف، طُرحت منذ ربع قرن أو أكثر، ومنظمات حقوق الإنسان تشكّلت في زمن مقارب، أي حينما كانت الدولة الأمريكية غارقة في دعم الدكتاتوريات والأصولية والإرهاب. وإصلاح الأوضاع العربية همٌّ يؤرّق العرب مذّاك. لكن الأوضاع العربية كانت تتدهور بفعل دعم الدولة الأمريكية للنظم العربية، ومقاومتها التحرّر والدمقرطة والتطوّر. وسعيها لتأسيس نمط اقتصادي لا يقود سوى إلى إفقار الشعب، وبالتالي إلى تمرُّده. الأمر الذي كان يدفعها إلى تعزيز النظم وتقوية قبضتها الأمنية تحديداً.

و لقد بات الوضع العربي في لحظة ربما نُطلق عليها أنها لحظة « انفجارية »، نتيجة الإفقار والاستبداد وتحويل الديمقراطية إلى كاريكاتور وديكور يسمح بنشاط فئة ضئيلة من الساسة، لكنه يحجر الحركة المجتمعية التي تعبّر عن ذاتها في إضرابات ومظاهرات احتجاجية مطلبية، ويهيمن على النقابات. وبالتالي تُحصر الديمقراطية في انتخابات تصاغ نتائجها مسبقاً، عبر قوانين متخلّفة تنفي الديمقراطية ذاتها، وعبر تزوير فظ. بحيث باتت الديمقراطية بعيدة عن أن تعبّر عن مشكلات الشعب، وتحوّلت إلى « ثرثرة مثقفين ».

هذا الوضع يجعل أحلام الشعب أكبر من الإصلاح، وأعمق من ديمقراطية شكلية، وأبعد من إعادة إنتاج النظم ذاتها في شكل جديد.

الدولة الأمريكية ترغب في إعادة صياغة المنطقة التي باتت تسميها « الشرق الأوسط الكبير » في سياق إستراتيجيتها الإحتلالية الهيمنية الهادفة إلى النهب. والنظم العربية تسعى لإعادة صياغة سيطرتها بما يسمح بتحقيق استمرارها هي

ذاتها، لتكريس نهبها واستغلالها واستبدادها كذلك. والإصلاح هو العنوان الكبير لتحقيق هذه العملية المزدوجة، بينما مشكلات الشعب هي في السيطرة الإمبريالية وفي النظم ذاتها، وهذه لا يحلّها الإصلاح المطروح.

جريدة الغد الأردنية - ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥

التغيير التائه بين الداخل والخارج

لم يعد السؤال الحساس هو: هل تحتاج أوضاعنا إلى تغيير؟ بل بتنا نتوه في نقاش، ربما يكون عقيماً، يتراوح بين اتهام شعارات التغيير والقوى التي تطرح التغيير بارتباط بـ « الخارج » الذي هو أميركا، التي تسعى للسيطرة والاحتلال حكماً، وبالتالي غضّ النظر عن كل مشكلات الداخل. وبين الاقتناع بأن التغيير لن يتحقّق إلا بقوة « الخارج »، الذي هو الإمبريالية الأمريكية حكماً.

لهذا بات الرافض للتغيير من الخارج، رافضاً لأي تغيير ومدافعاً عن نظم استبدادية فاسدة، دمّرت البنى المجتمعية وأنهت الحركة السياسية، وفككت التكوينات المحلية. الأمر الذي جعلها هشّة إلى حدّ أن أي فعل خارجي يمكن أن يحوّلها بسهولة ويسر. وبالتالي أفضى هذا الموقف إلى تجاوز المشكلات الداخلية والأزمات العميقة التي وصلت إلى حدّ التفجّر نتيجة استبداد السلطة ونهبها وإفقارها المجتمع. مما جعل - أو يجعل - صاحب هذا الموقف خارجًا سياق الصراع الواقعي وملحقًا بالسلطة، القامعة والمنهارة معاً.

كما أن الداعم للتغيير من الخارج، بات ملحقاً بمشروع إمبريالي يهدف إلى السيطرة والنهب والتدمير، وإلى الاحتلال، رغم أن « النوايا » لا تقصد ذلك. لكن اعتبار تغيير الداخل هو الهدف المطلق، والانطلاق من الشعور العميق بالعجز، وأيضاً الحاجة الماسّة إلى التغيير لقهر مستبدٍّ أوصل إلى ذاك الشعور بالعجز، كل ذلك يجعل قبول دور الخارج في التغيير مسألة لها مبرّراتها.

إن الانطلاق من بنية السلطة فقط ، وبالتالي التركيز على الجانب الديمقراطي

بالتحديد ، والشعور أن تحويل استبدادية السلطة غير ممكن دون « قوّة خارقة ». يقود حتماً إلى ذاك الموقف الذي يتشبّث بالخارج الإمبريالي، ومن ثَمّ إلى تزيين أهدافه وتعميم التصوّر بجدّيته في تحقيق الديمقراطية و« نشر الحرية »، تأسيساً على أن « عصر العولمة » يميل إلى أنسنة العالم. ولهذا يصبح القبول بالخارج الإمبريالي أساساً لسياسة تخدم توجّهات الخارج ذاته، وتصبّ في مصالحه.

لكن الانطلاق من « خطر الخارج » فقط ، وبالتالي رؤية ما هو موحّد مع السلطة ، بكل الصفات التي أشرت إليها ، سوف يُبعد عن الفئات الشعبية التي تعيش مشكلات عميقة نتيجة نهب السلطة واستبداديتها معاً، والتي تشعر بلا إمكانية استمرار الوضع كما هو، وبالتالي بضرورة التغيير.

في السياق الأول يُربط التغيير بالخارج الإمبريالي، ويوضع في جعبته. وفي السياق الثاني يُلغى التغيير (أو يؤجّل) خشية استفادة الخارج ذاته. لتخرج القوى المعنية بالتغيير من دائرة الصراع لتحقيقه، وتبقى النظم الهشّة عرضة لتغيير الخارج دون مقاومة. ولهذا يتحقّق « التغيير » في الحدود التي يريدها الخارج ولمصلحته، دون تحقيق تغيير حقيقيٍّ يخدم مصالح المجتمع.

بمعنى أن السؤال: هل التغيير ضرورة؟ هو الذي يجب أن يحظى بأولوية، وبالتالي على ضوئه يجب صوغ سياسة تحقّق التغيير، لكن في الإطار الذي يخدم الداخل. إن الحالة الإستقطابية بين الداخل والخارج هي تعبير عن رؤية أحادية لا ترى تعقيد الظروف، وبالتالي تعقيد الموقف الضروري لمواجهتها. الأمر الذي يفرض أن تكون الأمور واضحة من الداخل والخارج، كي لا يبقى التغيير تائهاً بين الحدّين: الداخل السلطوي والخارج الإمبريالي. التغيير ضرورة لكن بفعل القوى الشعبية.

موقع الحوار المتمدن ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

الحركات الشعبية ودور أميركا

أطاحت تحرّكات شعبية برؤساء دول في كثير من بلدان العالم، وباتت هذه المسألة سمة عامة وصيغة للتغيير كما يبدو. فبعد الموجة التي أطاحت بالمنظومة الاشتراكية بدءاً بدول أوروبا الشرقية، ثم روسيا، والتي أتت بأنظمة « ديمقراطية » لكنها موالية للولايات المتحدة. أتت مَوجة جديدة ربما كانت قد بدأت بجورجيا ثمّ أوكرانيا وقرغيزيا، والتي أطاحت بأنظمة كانت توصف بأنها أمريكية.

في الموجة الأولى قيل : إن توق الشعوب إلى الحرية هو الذي قادها إلى إسقاط النظم الشيوعية، ولم يتوضّح أن للولايات المتحدة دور في ذلك رغم ترحيبها الشديد.

لكن تصوّر الموجة الجديدة وكأنها من صنع الولايات المتحدة، رغم أن النظم التي سقطت لم تكن معادية لها، وكانت تعمّم الليبرالية الجديدة.

و لعل هذه الصورة التي تعمّم تخدم الإستراتيجية الأمريكية التي تعلن أنها تقوم على نشر الحرية في العالم، ليوضع كل تحرّك شعبيّ في خانتها، وليُحسب لها، بغضّ النظر عن الدور الذي تلعبه، أو التأثير الذي لها عليه، وكأنها تملك المقدرة على تسيير مئات الآلاف، أو حتى الملايين ، بإشارة منها.

لاشك في أن الدولة الأمريكية هي الذي يستفيد من التحرّكات الشعبية في الغالب في هذه المرحلة، لكن الأمر هنا ليس بسيطاً، لهذا يجب أن نسأل: لماذا هي المستفيد؟ الشعوب ليست عميلة، وحين تتحرّك فإن دافعها ليس إشارة الإمبريالية

الأمريكية، رغم أن تحرّكها يمكن أن يفيد رؤيتها لتحقيق التغيير.

المسألة هنا تتعلّق بالظروف التي تُفرض على الشعوب، بالواقع الاقتصادي البشع، وبالاستغلال المريع، وبالظروف المعيشية السيّئة، كما بممارسات الاستبداد والقهر السلطوي.

لهذا فالشعوب تتمرّد وتنفجر، وربما تنساق وراء قوى لا تزيدها إلا فقراً وبؤساً، ولا تسمح لها أن تعبّر حقيقة عن ذاتها، لأنها لم تعُد تستطيع أن تتحمّل الفقر والبؤس والاضطهاد الذي تعيشه. ولأن الحركة السياسية عاجزة، وباتت من غير رؤية أو تصوّر أو بديل، ولأنها لا ترى كل تلك المشكلات لدى الشعب، وبالتالي تكرّر أوهاماً، سوف تقطف أميركا النتائج.

جريدة الغد الأردنية- ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٥

الروشيتة الأمريكية
من أجل الحرية والديمقراطية والإصلاح

منذ الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١، ومع بدء « الحرب على الإرهاب »، والتوصُّل إلى أنه يجب تجفيف منابعه من خلال السعي لتحقيق الإصلاح: إصلاح الدين وإصلاح التعليم وكذلك إصلاح النظم السياسية من خلال « نشر الحرّية والديمقراطية ».

والدولة الأمريكية تُعلن أنها تعمل على تحقيق ذلك في المنطقة الممتدّة من المغرب العربي إلى آسيا الوسطى الإسلامية. وهي المنطقة التي باتت تسمّيها بـ « الشرق الأوسط الموسّع ». والتي قال بوش مؤخَّراً أن تنظيم القاعدة يسعى لإقامة إمبراطورية إسلامية فيها (مضافاً إليها الأندلس).

و لقد مهّد الرئيس الأمريكي لحربه على أفغانستان ثم العراق، بالتأكيد على أن أميركا تدافع عن قيم الحضارة الحديثة، عن الحرية والديمقراطية ونمط الحياة، في مواجهة قوى قادمة من القرون الوسطى تهدف إلى تدمير هذه الحضارة وزرع التعصّب والموت. معتبراً عن أميركا تحمل (وهو شخصياً يحمل) رسالة إلهية هدفها نشر الحرّية والديمقراطية. ومن ثَمّ نقل الحرب على الإرهاب إلى الحرب ضد « محور الطغيان » (أو الاستبداد)، معتبراً أن أميركا وحدها هي التي تحمل مشروعاً من أجل نشر تلك القيم والقوّة.

و بعد أربع سنوات على بدء الحرب ضد أفغانستان واحتلالها، ومن ثَمّ احتلال

العراق، وبدء سيناريو التغيير في سوريا، وخصوصاً بعد التجربة « الفذّة » في العراق، يمكن أن نشير إلى أنه يمكن الآن أن نتلمّس « الروشيتة » التي تحوي كيفية نشر تلك القيم، وطبيعة الحرّية والديمقراطية التي تعمل بكل قوّاتها العسكرية من أجل تحقيقها. إنها أشبه بـ « روشيتة طبيب »، حيث تقسم العالم إلى دول يجب أن تتغيّر الآن ووفق قائمة متتالية (أفغانستان ثم العراق ثم سوريا ثم إيران ... الخ). وأخرى يجب الضغط عليها فقط من أجل الحصول على تنازلات أساسية تخدم الإستراتيجية الأمريكية العامة (التحكّم بلعبة النفط، الاعتراف بالدولة الصهيونية، شراء الأسلحة، تفضيل الشركات الأمريكية ......). وهذه الدول الأخيرة يمكن أن تتغيّر فيما بعد. إذن، هناك شكلان للتعامل العالمي: القوّة لتحقيق تغيير النظم، والضغط للحصول على تنازلات، من أجل فرض هيمنة شاملة على العالم عبر السيطرة على مناطق إستراتيجية من زاوية المصالح الاقتصادية كما من زاوية الجغرافيا السياسية.

و إذا انطلقنا من أن العراق بداية نشر « الحرّية والديمقراطية »، فسيتوضّح لنا ما تحتويه « الروشيتة » الأمريكية. حيث أن « قيم الحرّية والديمقراطية » تنطلق من نظرة « ما بعد حداثية » و« ما قبل حديثة »، من خلال ليس الانطلاق من واقع أن المجتمع موزّع إلى طوائف وإثنيات وأديان، وهذا ما يعزّز غنى المجتمع ، بل تنطلق من أبدية هذا الواقع، لتصبح « قيم الحضارة » غطاءً رثاً لتعزيز الانقسام ودفعه وجهة التناحر. إن مبدأ حق تقرير المصير يصبح مبدأ للطوائف والأديان والقبائل بدل أن يتحدّد في الأمم. فـ « الديمقراطية » تقتضي حقّ كل « مجموعة » في التعبير عن ذاتها، وتقرير مصيرها، وحكم ذاتها.

هذه هي الأرضية الأولى، أو هي اللبنة الأولى في طريق تحقيق الديمقراطية،

والتي قادت إلى عدّة بنود اندرجت في « الروشيتة » ذاتها: البند الأوّل يتمثّل في إلغاء الطابع العربي عن العراق (والقول أن فيه عرب فقط)، حيث أنه يضمّ خليطاً منهم العرب ولكن يضمّ كذلك الشيعة والأكراد والتركمان والأثوريين والكلدان والفيلية (وكاد يضاف الفرس).

وفي هذا الوضع ليس من الممكن القول أن العراق عربي، وبالتالي يجب أن تُنزع عنه هذه الصفة. والبند الثاني يتمثّل في تحديد الصيغة المُثلى للعلاقة التي يجب أن تحكم كل هؤلاء، ولقد تحدَّدت من قِبل الإدارة الأمريكية بـ « الفيدرالية »، التي تعطي حرّية أكبر للطوائف والإثنيات والأديان، وتؤسِّس لحقّ كلّ منهم في حكم ذاته وصولاً إلى الاستقلال، أليس حقّ تقرير المصير يتضمّن الاستقلال؟ وبهذا تتشكّل دولة « مركزية » ضعيفة وهشّة، وبالتالي قابلة للتفتّت.

و البند الثالث يتمثّل في تأسيس حكم برلمانيّ، تحكم فيه « الأغلبية الإسلامية »، ويجري تقاسم المناصب محاصصة بين الطوائف، بحيث تكون الحكومة (التي تمتلك السلطة الأساسية) من نصيب الأغلبية الطائفية، وتتوزّع الطوائف الأخرى باقي المناصب. لقد أصبح معنى الأغلبية هنا، ليس الأغلبية بالمعنى السياسي بل الأغلبية الطائفية، ليتحدَّد مسبقاً مَنْ هي الأغلبية التي ستحكم، والتي ستأتي بها صناديق الانتخاب.

و بهذا فإن الانطلاق من أن المنطقة تتشكّل من « فسيفساء » من الأديان والطوائف والإثنيات والتكوينات القبلية، قاد إلى تركيب الفيدرالية على هذه « المجموعات » التي بات من حقّها أن تعبّر عن ذاتها، والفيدرالية هي شكل التعبير الأولي الذي يمكن أن يتطوّر إلى استقلال عبْر تطبيق « مبدأ » حق تقرير المصير، أو تبقي في الإطار الفيدرالي في دولة هشّة تنحكم لنظام برلماني يقوم على « حكم

الأكثرية » التي هي هنا الأكثرية الطائفية، في كيان باتت تتحدَّد « هويته » انطلاقاً من التكوينات التي تأسست منذ الاستعمار واتفاقات سايكس/ بيكو، عبر تجاوز الطابع العربي لهذه الكيانات. هذا هو « المثال » الذي صنعه بوش في العراق لكي يكون منطلقاً للتعميم في كلّ المنطقة العربية. هو حجر الدومينو الذي سوف يقود إلى انتشار الديمقراطية في كلّ المنطقة.

و هذا هو برنامج الإدارة الأمريكية للإصلاح في المنطقة. وهو شكل الديمقراطية التي تعمل على نشرها بقوّة جيوشها وليس بالحوار. وسوف يتوضّح هنا السبب الذي يفرض الحاجة إلى الجيوش، حيث أن هذه « الروشيتة » لن تتحقّق بفعل داخليّ، ليس لغياب المقدرة بل لأن الواقع ينزع إلى تجاوزها وتأسيس تكوين مهنيٍّ حديث يستند إلى مبدأ المواطنة على الضد من الميول الطائفية والدينية والإثنية والقبلية، أو كبديل عنها ما دام الأمر يتعلّق بالعمل السياسي، ومادامت الديمقراطية تبدأ من تكريس حق المواطنة. وأن الأكثرية هي الأكثرية السياسية التي تمثّل رؤى سياسية وتطرح مهمات سياسية، وتناضل عبر حزب سياسيّ يسع كلّ من يوافق على برامجه وليس كونه ينتمي إلى طائفة أو دين.

و إذا كان الواقع العربي يتضمّن تعدُّد الأديان والطوائف والمذاهب والإثنيات، ورغم الحساسيات التي كانت تنشأ في بعض الأحيان، والصراعات الدموية المحدودة، فقد كان هذا التعدّد مجال إثراء وتعبير عن تنوّع في الغالب. وهو في الغالب كذلك يقوم على أساس الانتماء إلى طابع قوميّ واحد: هو الطابع العربي الذي يعبِّر عن أمة تكوّنت عبر الصيرورة التاريخية، وإن كان الوطن العربي يضمّ كذلك أجزاء من أمم، مثل الأكراد في العراق، أو أقليات قومية مثل جنوب السودان ومجموعات منتشرة في بلاد الشام والعراق خصوصاً.

وكان هدف الحركات السياسية التي نشأت طيلة القرن العشرين هو تأسيس نظام سياسيّ يقوم على أساس مبدأ المواطنة، وإن كانت الحركات القومية لم تستوعب ذلك جيداً وركّزت على « العروبة » بشكل مبالغ فيه يصل أحياناً حدّ التعصّب. لكن الميل لتحقيق التطوّر ومشروع النهضة الذي طُرح منذ بداية القرن العشرين، وظلّ يتكرّر غالباً، كان يهدف إلى تأسيس مجتمع حديث يقوم على أساس الحرّية والديمقراطية، ويسعى لتحقيق التطوّر الاقتصادي عبر بناء الصناعة، وتحديث الثقافة والتعليم. وكان في تناقض، وهو كذلك، مع السيطرة الاستعمارية والقوى الإمبريالية التي دعمت – كما تفعل الدولة الأمريكية اليوم – القوى الأصولية في مواجهة الحداثة التي كانت تتبناها القوى السياسية الطامحة لتحقيق التطوّر والتوحيد القومي.

وكان واضحاً أن القوى الإمبريالية تسعى لتكريس البنى التقليدية والوعي التقليدي، ودفع الطوائف والأديان وإثنيات إلى التناقض والتصارع من أجل تشكيل « دولة رخوة » تقبل السيطرة الإمبريالية.

إذن، إن مشروع الحرّية والديمقراطية هو مشروع الحركات السياسية العربية، وهو يقوم على أساس مناقض لنشوء التمثيلات السياسية للطوائف والأديان، وللسعي لاعتبار أنها أساس الديمقراطية وتشكيل نظام سياسي مطابق لافتعال دورها السياسي، هو الشكل الفيدرالي الذي مُسخ في العراق بطريقة مهينة؛ لأنه شكل يقوم على أساس إداري في إطار الأمم، ولاشكّ في أنه ضروري للأمم الكبيرة حيث يجب تجاوز المركزة الشديدة التي تخلق تعقيدات إدارية هائلة. ولهذا يجب أن نلمس أن شعار الحرّية والديمقراطية الذي تطرحه الإدارة الأمريكية والذي بات ملهم قطاعات من السياسيين المهزومين، ليس إلا غطاء لممارسات تقسيمية تدميرية

وتهدف إلى تكريس البنى العتيقة التي باتت من الماضي، وإن ظلّ التنوّع الديني قائماً، وسيبقى كذلك لزمن طويل دون أن يفكّر أحد بشطبه لأنه حقّ لكل إنسان.

الإصلاح إذن يتحوّل إلى تدمير، والديمقراطية إلى فوضى، والحضارة إلى همجية. هذا ما جلبته الجيوش الأمريكية إلى العراق وتعدنا بتعميمه علينا جميعاً. إنه المثال المشرق الذي يجب أن نُلزم به بإرادتنا أو بالقوّة. لهذا سيبدو مشروع إصلاح الشرق الأوسط الموسّع كمشروع للدمار الشامل، حيث يهدف إلى تدمير كلّ التطوّر الذي تحقّق طيلة القرن العشرين، متلازماً مع توءمه: الحركة الأصولية التي تكمل الفعل بما يجعل مشروع التدمير والتفكيك والتقسيم والصراعات الطائفية ممكناً، ولهذا سنلمس التوافق بين بن لادن (أو الزرقاوي) وبوش الابن، حيث إن كلٍّ منهما يعتقد بأنه ينفّذ « رسالة إلهية »، وكلٌّ منهما يقسم العالم إلى محورين: الخير والشرّ (أو إلى فسطاطين)، وكلٌّ منهما يحدِّد: إما معنا أو ضدنا. رغم الفارق الحضاري الكبير بين كلٍّ منهما.

الإصلاح يبدأ من التأكيد على مبدأ المواطنة والتعامل الواضح مع الطابع القومي وإيجاد حلول واضحة لكلّ القوميات والأقليات القومية، وتكريس نظام ديمقراطي يقوم على أساس السياسة وفصل الدين عن الدولة، ويعمل على تحسين ظروف القطاعات الشعبية المعيشية وإيجاد فرص عمل عبر تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة في الصناعة والزراعة والخدمات. والتأكيد على العلم وتطوير التعليم على هذا الأساس بعيداً عن أيّ تدخّل سياسيّ. ومساواة المرأة وصياغة قانون للأحوال الشخصية مدني وحديث.

هذا الإصلاح الضروري وهو ليس من مهمات الدولة الأمريكية، بل هو ليس من مصلحتها، على العكس من ذلك فهو على الضدّ من هذه المصلحة، لأنه يعني

بناء دولة قويّة وتسعى لتحقيق التطوّر وبناء الصناعة وتحديث الجيش لحماية الوطن، والسعي لتحقيق الطموح القومي. وهذه كلّها كانت في أساس تناقض الدولة الأمريكية مع النظم الاشتراكية ومع ما أسمي دول التحرّر الوطني. والدولة الأمريكية بعد أن غدت القوّة العُظمى الوحيدة تزحف لتدمير ما بُني وليس لبناء ما يطوّر على ما بُني. المسألة لا تتعلّق بمقاومة الاستبداد وإزاحة النظم الدكتاتورية، ولا تتعلّق بتجفيف منابع الإرهاب حيث تُلقى أسبابه على الوعي الديني، المسألة تتعلّق بمنع التطوّر، بتدمير التعليم والصناعة والميل الاستقلالي والشعور القومي. والطموح لبناء الدولة/ الأمة التي تقوم على أساس صناعيّ وتستلهم الحداثة.

هذا هو مشروعها لنشر الحرّية والديمقراطية من خلال القوّة. وهو المشروع الاستعماري الإمبريالي الذي بات ممكناً طرحه فقط بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. والذي يهدف إلى تدمير كلّ منجزات العقود السالفة وإعادة الوضع عمّا كانه قبل ذلك، كوضع خارج من القرون الوسطى.

وبالتالي فإن الحرّية والديمقراطية هي من مهمات القوى الديمقراطية العلمانية، وخصوصاً من مهمات اليسار المترابط مع حركة الطبقات الشعبية والمعبّر عنها. فالديمقراطية مترابطة مع التطوّر الاقتصادي الاجتماعي ومع الوضع المعيشي للطبقات الشعبية، ومترابط بالأساس مع المقدرة على الاستقلال وإطلاق كلّ الآليات الداخلية من أجل التطوّر والحداثة. هذا هو مشروع اليسار الذي يجب أن يتحوّل إلى فِعل واقعي في مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي.

موقع الحوار المتمدن ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥.

(١٠)

الاستراتيجية الأمريكية بعد تقرير بيكر/ هاملتون

١- القديم في استراتيجية بوش «الجديدة» في العراق

ربما لا يبدو أن جديداً قد طرأ على خطة بوش تجاه العراق، والتي أعلنها بعد صدور تقرير لجنة بيكر/ هاملتون. فهو لم يلتزم في الإطار العام لتوصيات ذاك التقرير، وإن كان استفاد من بعض تفاصيله. وإذا كان التقرير يدعو إلى تقليص الوجود العسكري الأميركي في العراق، فقد عمل بوش على زيادة ذلك الوجود بإرسال خمسة فرق جديدة. وبالتالي فإذا كان التقرير يدعو لوضع خطة انسحاب، فإن بوش قد وضع خطة تصعيد.

إذن، قرّر بوش الاستمرار في الاحتلال والحرب رغم خسائر قواته، ورغم الضغط الداخلي من أجل الانسحاب. وأعتقد أن هذا ما كان متوقعاً، نتيجة حاجة أميركا للعراق (وبالتالي كل المنطقة). لقد كرّر بوش في خطابه الذي أعلن فيه خطته أن «الفشل في العراق سيكون كارثة للولايات المتحدة»، حيث «أن سلامة شعبنا تحتم علينا تحقيق النجاح في العراق». لكن الأهم من «سلامة شعبنا» هو أن هذه المنطقة «من العالم ذات أهمية كبرى للأمن الأمريكي». لهذا «تخوض الولايات المتحدة صراعاً جديداً سيحدد المسار للقرن الجديد».

وإذا كان تعبير الأمن القومي الأمريكي يحيل إلى «خطر الأصولية» و«الحرب

على الإرهاب»، ويوحي بأن المسألة هي مسألة أمنية، تقتضي القضاء على الإرهاب. فإن جوهر ما يقوله بوش هو خارج هذا التفسير، وهو ما أوضحه وزير الدفاع الجديد روبرت غيتس حين وصوله إلى البصرة، حيث أشار إلى «أن الفشل (في العراق) سيكون بمثابة كارثة للمصالح القومية الأمريكية». فهي ستخسر السيطرة على النفط ليس في العراق فقط، بل في الخليج العربي كله. وهو ما دفع بوش ووزير دفاعه إلى التأكيد على أن الهزيمة في العراق سوف تؤدي إلى تهديد «بقاء» الدول في هذه المنطقة.

هنا نقطة الأساس. حيث إن الهدف الأمريكي الأول هو السيطرة على النفط والأسواق في هذه المنطقة. لأن ذلك هو الخطوة الضرورية لتعزيز منافسة الشركات الأمريكية في السوق العالمي، والتحكم بالمنافسين الآخرين عبر السيطرة على النفط، من أجل أن يبقى الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً مهيمناً، وبالتالي يتحدد مسار القرن الجديد كونه مسار استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم.

وهذا السبب هو الذي يجعل بوش يوغل في التورط في الحرب في العراق. المسألة ليست مسألة «قيم»، وإن كان بوش قد أشار إلى «تحمل أعباء الحرية». إنها مسألة مصالح. لهذا تصمم الشركات الاحتكارية، احتكارات النفط والسلاح، وكل الشركات الاحتكارية الأخرى، على أن تخوض الدولة الأمريكية الحرب إلى النهاية. لأنْ لا خيار أمامها في إطار المنافسة العالمية المتصاعدة سوى احتكار النفط والأسواق، وبالتالي تأسيس معادلة تنافسٍ تخدم مصالحها هي، هذا هو سبب الحرب على الإرهاب، وبالتالي سبب احتلال أفغانستان والعراق، وهو سبب الإمعان في الحرب، والإمعان في السعي لتغيير وضع المنطقة كلها، بغض النظر عن الخسائر العسكرية.

لهذا بدأت سلطة الاحتلال الأمريكي في العراق تفرض مصالحها. وإذا كانت قد سلمت الشركات الاحتكارية الأمريكية كل ما يتعلق بالنفط ومشاريع «إعادة الإعمار» (طبعاً دون أن يتحقق أي إعمار)، فها هي تسعى لشرعنة السيطرة على النفط عبر المشروع المطروح على البرلمان، والذي يخصخص هذا القطاع الهام وفق نسبة مجحفة، حيث تأخذ الشركات ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ للدولة.

وكذلك الأمر في مشاريع إعادة الإعمار التي تذهب أموالها إلى الشركات الأمريكية تحديداً، هذه الأموال التي تؤخذ الآن من مردود النفط المباع، أو تسجل كديون تغرق العراق في التبعية لعقود قادمة. وإذا كانت الدولة الأمريكية تخصص مئات المليارات كميزانية للحرب على العراق، فإن شركات مثل أنرون (التي كانت على وشك الإفلاس) قد جنت عشرات المليارات وفق احتكارها النفط وإعادة الإعمار. وعدّلت العديد من الشركات الاحتكارية الأمريكية من وضعها القلق في السوق. إضافة إلى أن المليارات التي تخصص للحرب يذهب معظمها لشركات السلاح والخدمات، ولا تذهب للشعب العراقي.

لقد أشار بوش في خطابه إلى ضرورة إنفاق أموال على «إعادة الإعمار» وتطوير البنية التحتية لـ «توفير عيش أفضل للمواطنين». وخصص مبلغ عشرة مليارات دولار لهذا الغرض. لكن هذه المليارات سوف تذهب للشركات الأمريكية كذلك.

بمعنى أن مئات المليارات التي تنفق على الحرب تعتبر كتوظيف استراتيجي من أجل ضمان السيطرة على العراق والمنطقة، خدمة لمصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية بعيدة المدى والتي «ستحدد مسار القرن الجديد». وهي في كل الأحوال تعود إلى هذه الشركات، وإنْ خسرت الدولة ذاتها. وهذه آلية أساسية في الواقع الأميريكي، حيث تبدو الدولة كخادم حقيقي للرأسمال. وهي في ذلك تراكم

الديون التي وصلت إلى أرقام مذهلة. وهو وضع ناتج عن أن السلطة هي في يد تلك الشركات الاحتكارية، التي تحمل المواطن الأميركي دافع الضرائب أعباء سعيها للحصول على الربح الأعلى، وعلى إنقاذها من التعثر، وضمان هيمنتها العالمية. إن كسب الحرب في العراق هو الضامن لاستمرار هيمنة الشركات الاحتكارية الأمريكية. لهذا يجب زج المزيد من القوات، والتصميم على الاستمرار في الحرب حتى «تحقيق النصر» لأن الفشل سوف يكون بمثابة كارثة.

المسألة هنا حدّية. بمعنى أن مصير المصالح الأمريكية متوقف على نتيجة الحرب. فإما الانتصار وتأكيد استمرار الهيمنة على العالم، أو الهزيمة وتراجع أميركا إلى الخلف.

هذا الشعور يتحكم بالرأسمال الأميركي، حيث يشعر بحدة المنافسة العالمية (من قبل الشركات الأوروبية واليابانية، لكن والصينية كذلك، والروسية في حدود معينة). وبات يلحظ تراجع مواقعه في إطار الشركات الأهم في العالم. حيث يتقلص عدد الشركات الأمريكية في قائمة المائة شركة الأهم في العالم. وتعاني شركات الطيران والسيارات والسلاح والاتصالات وعديد غيرها من منافسة حادة من شركات أوروبية ويابانية وروسية. توجب أحياناً التدخل السياسي، أي الضغط، من أجل تغليب المصالح الأمريكية، كما يحدث مع شركات السلاح في إطار المنافسة مع روسيا، وأيضاً مع أوروبا. وكثيراً ما ألغت دول اتفاقاتها مع شركات روسية أو أوروبية نتيجة التهديد الأميركي، ودول الخليج من هذه الدول، حيث أنفقت مئات المليارات لشراء سلاح لا تستخدمه، وكان يُفرض عليها دائماً الشراء من الشركات الأمريكية.

ولاشك في أن احتلال العراق قد أدى إلى احتكار الرأسمال الأميركي للسوق

العراقي، وأغلقه لمصلحة استيراد السلع الأمريكية. وهو المثال الذي تسعى الشركات الاحتكارية تحقيقه في مختلف مناطق العالم من أجل تجاوز المنافسة. إن احتكار السوق العالمي هو المنقذ للشركات الاحتكارية الأمريكية من الانهيار في إطار المنافسة. وبالتالي فإن الحرب ضرورة، والاحتلال «قيمة اقتصادية». وليسال الدم من أجل تحقيق الأرباح.

موقع الحوار المتمدن ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧.

***

٢- الجديد في إستراتيجية بوش الجديدة في العراق

أعلن جورج بوش الابن إستراتيجيته الجديدة، التي بدلاً من أن تكون إستراتيجية الخروج من العراق كما كانت المطالبة من قبل الرأي العام، كانت إستراتيجية إيغال في الحرب، عبر زيادة عدد القوات ووضع خطة مواجهة مع «الميليشيات»!، وتعزيز دور «الخبراء العسكريين» المشرفين على وحدات الجيش العراقي. وبالتالي التأكيد على ضرورة الانتصار في هذه الحرب.

وتصميمه على كسب الحرب نابع من أن المنطقة ذات أهمية كبرى للأمن الأميركي. وأن على كسب الحرب يتوقف مسار القرن الجديد.

هذا التصوّر هو الذي كان في أساس بدء «الحرب على الإرهاب»، أو الحرب من أجل الاحتلال، منذ سنة ٢٠٠١، ويمكن القول منذ سنة ١٩٩٠، أي بعد بدء تفكك المنظومة الاشتراكية وتداعي الاتحاد السوفييتي. إنها إستراتيجية بوش الأب وبيل كلينتون قبل أن تكون إستراتيجية بوش الابن. بمعنى أنها إستراتيجية الشركات الاحتكارية متعدية القومية التي رسمتها لوضع العالم التالي لانهيار المنظومة الاشتراكية. والنابعة من مصالحها التي كانت تفرض احتكار النفط

والأسـواق في إطـار تنافسـها مـع الشركـات الاحتكاريـة الأخـرى (الأوروبيـة واليابانية).

وبناءً عليه فإن إستراتيجية الانسحاب مرفوضة. ولـيس أمـام الدولـة الأمريكيـة إلا خيار وحيد هو كسب الحرب؛ لأن ذلك يسمح بالسيطرة على «الشرق الأوسط الكبير». أي السيطرة على النفط وعلى سوق هائل، مما يحرم الشركات الاحتكارية الأخرى من المنافسة، ويخضعها لمنطق الشركات الاحتكارية الأمريكية عبر حاجتها للنفط وللسوق أيضاً.

إذن، الزج بالمزيد من القوات يعني الاستمرار في الإستراتيجية ذاتها. وبالتالي ليس من جديد هنا. لقد دعّم بوش إستراتيجيته بدل أن يتراجع عنها كما كان يدعو الرأي العام.

لكن الجديد في هذه الإستراتيجية هو طريقة التعامل مع إيران. أو على الأصح، التكتيك الذي طرحه لإعادة صياغة التحالفات في العراق والمنطقة. حيث أكد على ضرورة الوقوف في وجه إيران (وسوريا). وبدا أنه يسعى لتشكيل «محور المعتدلين» ضد إيران.

ولاشك في أن السعودية سعت منذ مدة إلى التخويف من الدور الإيراني في العراق. وبدأت موجة من «تحويل الانتباه» نحو الخطر الإيراني. والى دورها المتزايد في العراق، دون الإشارة هل هو ضد الوجود الأميركي، أو معه. ترافق ذلك مع تكفير الشيعة صدر من أحد المراجع العليا في المؤسسة الدينية السعودية. وأيضاً الندب على وضع السنة في العراق. يترافق كل ذلك مع الضغوط الأمريكية على إيران، والسعي لمنعها من امتلاك التكنولوجيا النووية. والتهديد الصهيوني بشن هجوم عليها.

أعتقد بأن السلطة في إيران قد تعاونت مع الدولة الأمريكية حين احتلالها كل من أفغانستان والعراق. ولقد أتى الاحتلال الأميركي بـ «جماعتها» إلى السلطة في العراق (المجلس الأعلى وحزب الدعوة). وسهّل لها نشاطها الساعي إلى السيطرة. وهي تسعى للوصول إلى تفاهم مع الدولة الأمريكية يحفظ لها مصالحها، ويعطيها دوراً إقليمياً تحلم به. وصراعها مع الدولة الأمريكية هو صراع مواقع وليس صراع مواقف. كل ذلك واضح. وكذلك دورها الطائفي في العراق واضح. وبالتالي يجب أن يكون موضع خشية وحذر وتخوّف.

لكن الذي يحتل العراق هو القوات الأمريكية. والذي يدعم التقاتل الطائفي هي الدولة الأمريكية. والذي يدمر البنى التحتية هي القوات الأمريكية. ولقد أتت كل هذه الفوضى إلى العراق مع الاحتلال. وكذلك السلطة الفاسدة التي تشتغل في النهب ومراكمة الثروة أتت مع الاحتلال. وإذا كان للسلطة الإيرانية دور فهو يأتي في سياق الوضع الذي وفره الاحتلال الأميركي. ولاشك في أنها تلعب دوراً تخريبياً ضاراً بالعراق، يخدم مصالحها في السيطرة. وهي تسعى إلى أن يبقى العراق ضعيفاً لأنه المدخل الوحيد للعبها دوراً إقليمياً. إنها ولاشك تسعى لاستعادة دور الشاه، أو استعادة دور إيران زمن الشاه. ولكن هذه المرة في ظل سيطرة «أيديولوجيا شيعية» متطرفة، تؤسس لصراعات طائفية مرعبة.

لقد أخافت الدولة الأمريكية دول الخليج، وكذلك بعض أطراف السنة في العراق، من الدور الإيراني. وربما كانت قد سهّلت دور إيران في العراق لهذا الغرض. وها هي تطرحه كخطر أساسي. وكخطر يستوجب التحالف من أجل مواجهته. وقد ألمح بوش إلى خطر الهزيمة في العراق على «الحكومات المعتدلة». وأن هذه الهزيمة في حال وقعت ستهدد بقاء تلك الدول. وما دام لإيران دور في «دعم

الإرهابيين» فيجب أن تتكاتف تلك الدول مع الدولة الأمريكية لمواجهة هذا الخطر. وعليها أن تقدم الدعم المالي لحكومة العراق، أي أن تبدأ في دعم «المجهود الحربي» الأميركي، مادام كل دولار يذهب إلى العراق يصبّ في جيب أحدى الشركات الاحتكارية الأمريكية. ودعت إلى تحالف «المعتدلين» ضد الخطر الإيراني.

المشكلة ليس في موقف تلك الدول، التي هي ملحقة بالدولة الأمريكية، وتعج أراضيها بالقوات الأمريكية. فمنها جرى احتلال العراق. وهي الآن تغذي التناحرات الطائفية. المشكلة في الأحزاب السياسية التي تعتبر أنها تواجه المشروع الإمبريالي، وتدعم المقاومة في العراق. حيث بدأ بعضها ينجرف في مسار تحويل الصراع إلى صراع ضد إيران. والأخطر ضد الشيعة، وفي العراق خصوصاً. مما يساعد في تصعيد الحرب الطائفية، ويعزز من انقسامات المجتمع، وبالتالي من عجزه عن مقاومة الاحتلال.

إيران ليست الخطر الرئيسي. وإنْ كنت ضد سياساتها، وأرى أنها تسعى للتفاهم مع الولايات المتحدة وليس مواجهتها. وأنا مع الشعب الإيراني في اختياره لنظام بديل. الخطر الرئيسي، والعدو الرئيسي، هو الاحتلال الأميركي، والدور الأميركي الامبريالي في العالم. وكل التناقضات الأخرى يجب أن تحلّ ضمن هذا المنظور. وهنا في الصراع ضد «رجالات» إيران الذين هم في السلطة الأمريكية.

وإيران مستهدفة بحرب تشنها الدولة الأمريكية بمشاركة الدولة الصهيونية. ليس نتيجة الملف النووي فقط، بل لأن المطلوب هو تدمير بنى المجتمعات، ودفع البشر إلى الانكفاء إلى العصبيات القديمة عبر تدمير وسائل عيشهم و«مدنيتهم» التي تحققت بمجهودهم. كما يجري في العراق ويجري العمل على تعميمه على كل المنطقة. وبالتالي فإن توجيه الصراع نحوها هو تغطية على تلك الحرب وخدمة لها.

أو على الأقل خدمة للضغوط الأمريكية على إيران.

لقد هللت الأحزاب «السنية» (الحزب الإسلامي وجبهة التوافق) للإستراتيجية الجديدة، وركضت تتفاهم مع الاحتلال من أجل الحصول على حصة أكبر في السلطة التي يقيمها. كما أعلنت بعض القوى الإسلامية التي تعتبر أنها من المقاومة أنها ستغير إستراتيجيتها بعدما اكتشفت أن الخطر الإيراني هو الخطر المحدق، حتى بما يجعلها تعقد هدنة مع الاحتلال.

وبدا أن محوراً «سنياً» يتشكل برعاية أمريكية، لمواجهة الخطر «الشيعي». حيث بات الشيعة إيرانيون وفق هذا المنطق الامبريالي. ولقد إستخدم إعدام صدام حسين لتعزيز هذا المنطق. فراج تعبير الصفويون والفرس.

كما عادت كونداليزا رايس إلى المنطقة لتشكيل هذا التحالف ضد الخطر الإيراني/ الشيعي. ليضم كل من السعودية ودول الخليج ومصر والأردن، والقوى السنية في العراق وغيرها. ومن الطبيعي هنا أن تشارك الدولة الصهيونية كذلك، فهي جزء من «المعتدلين» وتهدد بمهاجمة إيران.

وإذا كانت هذه الإستراتيجية تسعى لتقليص الرفض للوجود الاحتلالي الأميركي، عبر إعتبار أن القوات الأمريكية هي جزء من القوى التي تواجه الخطر الأكبر، فإنها –في حال نجحت في استقطاب قطاعات شعبية – تؤسس لحرب داخلية مدمرة تقوم على أساس طائفي. وليس من الممكن أن ينتصر أحد فيها. فقط سوف تقود إلى تدمير المجتمع وتكريس الاحتلال. وهو الهدف الأميركي بامتياز. حيث أن كل الحروب الدينية والطائفية لا أفق لها سوى أنها تقود إلى القتل والتدمير. والحروب الدينية الأوروبية في العصور الوسطى واضحة في هذا المجال.

إذن، يجب عدم الزيغان عن العدو الرئيسي الذي هو الاحتلال، وأدواته التي

نصّبها أو يمكن أن ينصبها في السلطة. ولا يجب تحميل الشعب من أي طائفة كان جريرة قوى تتعاون مع الاحتلال. على العكس، يجب تنظيم مقاومة الشعب للاحتلال.

ولكي لا يُنقذ الاحتلال الأميركي عبر تحوير الصراع، يجب تشديد المقاومة في كل العراق. ورفض كل القوى الطائفية، شيعية أو سنية. تدعي المقاومة أو تمالئ الاحتلال. لأن التناحر الطائفي أساس استمرار الاحتلال، وأساس انتصاره. وبالتالي لكي يتعمق المأزق الأميركي في العراق، يجب تصعيد المقاومة ضد قوات الاحتلال.

ويجب أن تعمل المقاومة على تشكيل لجان لحماية المناطق وأمنها، وضمان منع الصراع على أسس طائفية. وتنظيم أمورها الحياتية. لأن ذلك هو الذي يوقف الفوضى ويمنع القتل والتفجير واستباحة الحرمات. ويطوّر من الدور الشعبي في مقاومة الاحتلال.

موقع الحوار المتمدن ٢٢/ ١م ٢٠٠٧.

(١١)

أميركا أوباما

أوباما: لون البشرة .. هل يغير طعم السياسة؟

نجاح باراك أوباما أشعل بعض التفاؤل لدى قطاع من المثقفين على أمل أن تتغير السياسة الأمريكية في المنطقة. وبات الخطاب يتركز على انتظار ما يمكن أن يفعله، انطلاقاً من وعده بالتغيير، هكذا بكل هذه العمومية، وخصوصاً انطلاقاً من لون بشرته، حيث هال أن تسمح أميركا بنجاح رئيس أسود، وهو الأمر الذي أشعل الأمل بالتغيير الشامل. لهذا يطغى الأمل بتحقيق «سلام» في فلسطين، كما طغى مع كل انتخابات سابقة ونجاح لرئيس جديد. وكذلك يطغى الأمل بتحقيق وعد الانسحاب من العراق، رغم أن الاتفاق الأمني قد وقع ولم يعد هناك مهرب من تطبيقه.

الأمل هذا الذي يترافق مع كل انتخابات أمريكية يشي بأننا في موقع الانتظار من أميركا لكي تحل كل مشكلاتنا. ويشي بأننا لا يريد أن نفعل سوى الانتظار. أكثر مما يشي بالمراهنة على التغيير في السياسة الأمريكية بحد ذاته. رغم أن «النقلة» التي تحققت بانتخاب رئيس اسود أوحت، أو غذت الآمال بأن هذا يعني بأن تغيراً شاملاً سوف يطال السياسة الأمريكية.

هل يغير انتخاب رئيس في السياسة الأمريكية؟ خصوصاً في منطقتنا؟ وهل إن الميل لانتخاب رئيس أسود يعني حتماً تغييراً في مجمل السياسة؟

إن المدقق فيما يكتب يلمس بأنه في اللاوعي يسكن وضع النظم القائمة في المنطقة، التي تتغير السياسات والتحالفات والعلاقات بتغير الرئيس، وبالتالي السلطة. بمعنى أن تغير الرئيس هنا يعني تغير السلطة وكلها، ونظام الدولة بمجمله. هذا اللاوعي هو الذي يغذي الميل لـ «الحلم» بتغير السياسة الأمريكية كلما جرى انتخاب رئيس جديد، وخصوصاً إذا كان يعبّر عن تغير ما. هذا اللاوعي هو الذي يشعل الأوهام بشكل متكرر، لكن من أجل انتظار التغيير من آخر وليس من الذات، هذه التي تبدو ممسوخة إلى أقصى حدّ، ومستلبة بشكل كامل:

أولاً: أميركا دولة مؤسسات تقرر سياساتها وتضع خططها لعقود، وبالتالي تعمل بشكل مستقر، رغم كل الصراعات والخلافات الحزبية، التي تتكيف في الأخير مع ذلك. لهذا نلمس بأن ما يقرر في كل المؤسسات يعبر عن التوافق بين مجمل الأحزاب، ويصيغ رؤيتها في إطار خطط مستقبلية، هي ضرورية لكل دولة حديثة.

وثانياً: في الأول والأخير ليست الدولة سوى مؤسسة خاضعة لسياسات مالكي المال، وهي تنفذ كل السياسات التي تخدم مصالح الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية. وجيشها يعمل من أجل خلق البيئة الأمنية الضرورية لنمو هذه المصالح. وإلا ليس من حاجة إلى الدولة.

وفي هذا الوضع سوف نلمس بأن هذه المصالح هي التي تفرض رسم سياسات طويلة الأمد، ووضع خطط مستقبلية. وهي المصالح ذاتها التي تدعم انتخاب رئيس وليس غيره.

وثالثا: إذا كانت هناك صراعات حول الوضع الداخلي، وتمايزات في المواقف من القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية (رغم محدوديتها) فإن السياسة الخارجية غالباً ما

يكون هناك توافق حولها، أو تبرز خلافات تكتيكية محدودة. حيث أن «فتح الأسواق» وضمان المواد الأولية، والتحكم في المواقع الإستراتيجية في العالم هي في أساس مصالح كل الشركات والرأسمال. ولهذا لا تبدو مجال خلاف عميق في الغالب.

ورابعاً: إن الموقف من المنطقة العربية متوافق عليه من قبل الدولة والأحزاب والشركات، حيث السيطرة على النفط، وحيث احتكار الأسواق ونهب المال المتراكم من فوائض النفط (كما جرى خلال الحرب الأولى على العراق، ويجري الآن في إطار الأزمة المالية). ومتوافق كذلك على ضمان السيطرة العسكرية وعلى وجود الدولة الصهيونية كونها قوة عسكرية متقدمة. ولهذا نلمس بأن أمن الدولة الصهيونية يحظى بالأولوية، ولقد تبارى أوباما مع ماكين في هذا الموضوع إلى حد اعتبار أنه أمر مقدس.

في ظل كل ذلك ماذا يمكن أن يغير «الرفيق» باراك حسين أوباما؟ هل يستطيع أن يفرض على الدولة الصهيونية تطبيق قرارات «الشرعية الدولية»؟ وبالتالي تحقيق «رؤيا بوش» الذي وعد بتحقيقها في العام ٢٠٠٨ دون أن يتغير شيء، والمتعلقة بقيام «الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل»؟ لكن الحفاظ على أمن الدولة الصهيونية يقتضي عدم قيام هذه الدولة على الأرض الفلسطينية لأنها «أرض إسرائيل». لهذا فهي تعمل منذ سنة ١٩٦٧ على السيطرة على الأرض وتوسيع المستوطنات مما جعلها تسيطر على أكثر من نصف أرض الضفة الغربية، وهي تفرض جدار العزل وتفكك العلاقة بين المدن والقرى بما لا يسمح بتواصل سلس.

و«الرفيق» أوباما يعد كما وعد بوش لكنه يدافع عن أمنها، ولسوف يمدها بكل السلاح المتطور الذي تريده، ويفرضها قوة مسيطرة على كل النظم العربية.

وفي العراق، إضافة إلى أنه ضم في فريقه العديد ممن يرفض الانسحاب من العراق، وعلى رأسهم وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، فقد جرى توقيع اتفاق البقاء في العراق وانتهى الأمر. رغم أنه يمكن أن يسحب بعض القوات، وأخرى من المدن ليضعها في المعسكرات الضخمة التي جرى بناؤها طيلة السنوات الخمس الماضية.

أين التغير إذن؟ ربما في العلاقة مع أوروبا، وفي دور أوروبا في المنطقة، حيث أن الأزمة الاقتصادية تفرض بعض التنازلات هنا من أجل مساهمة الدول الأوروبية في حمل أعباء الأزمة الأمريكية. وهو ما بات يتوضح من خلال استقدام قوات الحلف الأطلسي إلى المنطقة التي كانت حكراً على الولايات المتحدة.

العجز يولّد «الحلم»، الذي لا يكون سوى وهم. ولدينا نخب متخصصة في الأحلام/ الأوهام. وهي تكرر الكلام ذاته كلما جرت انتخابات أمريكية. وفي كل مرة تعمم الأمل في تغيير السياسة الأمريكية، وبالتالي المراهنة على هذا التغيير، وانتظاره. ورغم تكرار الخطل، والتوضح المستمر إلى أن هذه المراهنات فاشلة إلا أنها تتكرر دون ملل.

السياسة الأمريكية لا يرسمها رؤساء، وليس للرئيس سوى «حرية المناورة». والمنطق العام هو أن هذه المنطقة يجب أن تبقى خاضعة للسيطرة الأمريكية، وعبر الدولة الصهيونية. وبالتالي يجب أن تقبل كل النظم بهذه السيطرة وتدفع مستحقاتها. هذا ليس كرهاً بأميركا بل رؤية لمصالح احتكاراتها.

جريدة الحياة اللندنية ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩.

المراهنة العربية المستمرة على أميركا

بعد انتخاب باراك أوباما انطلقت المراهنات على تغيّر عميق في السياسة الأمريكية تجاه «مشكلة الشرق الأوسط»، وجرى اللعب على مسألتي اللون والدين للقول بأن الرئيس الجديد هو منا. وربما جاءت تصريحات هيلاري كلينتون خلال زيارتها المنطقة قبل مدة، والتي تتعلق بدعوتها الفلسطينيين إلى المفاوضات دون شروط مسبقة، هي تلك التي تتعلق بوقف الاستيطان. وتأكيدها على أن بنيامين نتنياهو قد قدّم عرضاً «غير مسبوق» حينما أشار إلى وقف مؤقت للاستيطان، وبالتالي تحميلها السلطة مسئولية توقف المفاوضات، ربما جاءت لتوضح بأن السياسة الأمريكية هي ذاتها، رغم محاولتها التخفيف من وطأة التصريحات على النظم العربية، بالقول أن المسألة تتعلق بالاتفاق على حدود الدولة أولاً. وهو ما يعني أنها توغل في التوضيح بأنها تدعم الموقف الصهيوني، لأن ذلك يعني أن حدود سنة ١٩٦٧ ليست هي الحدود المطروحة لـ «قيام الدولة». ولقد استمرت السياسة الأمريكية في التوضح أكثر خلال الأشهر الماضية، لتظهر سنة من حكم أوباما بأنْ لا جديد هنا.

وبالتالي يجب أن تكون قد انهارت الآمال التي وضعت على باراك أوباما، وفي التغيير الذي سيحدثه في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني.

لكن السؤال الذي يجب أن يلمس هو: لماذا كل هذا التهافت المستمر منذ عقود على الولايات المتحدة، وبالتالي المراهنة المستمرة على، والأمل المطلق في، الإدارة الأمريكية، فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني؟ أي لماذا «اندلاق» النظم ونخب

من المثقفين والسياسيين للمراهنة على السياسة الأمريكية لحل هذا الصراع؟

لقد أثار نجاح باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة موجة من التفاؤل في هذا المجال بالتحديد، كما أثار نجاح رؤساء آخرين قبل ذلك، حتى أنه يمكن القول بأن نجاح رئيس ما هو وحده كاف لإثارة موجة التفاؤل هذه. وإن كان لم يحقق شيئاً في الدورة الأولى من رئاسته، فإن التفاؤل سوف يعود من جديد لأن هذا الرئيس «سوف يكون متحرراً في الدورة الثانية من الحاجة إلى دعم اللوبي اليهودي» كما يشار في كل مرة.

ورغم وضوح السياسة الأمريكية، واستمرار توضيحها، وتوضحها في الممارسة، إلا أن «التعلق المرضي» بدور الولايات المتحدة يبقى مستمراً، ويبقى حل الصراع مربوطاً بهذا الدور، .. ربما على أمل أن ينجح رئيس ما «يفي بوعوده»، وهو ما يبدو مستحيلاً لأن الحلول التي يطلبها هؤلاء، رغم أنها جزئية وشكلية، لا تتطابق مع الرؤية الأمريكية قبل الرؤية الصهيونية، أو أنها لا تتطابق معهما معاً لأنهما واحد.

إذن، لماذا لا يقود هذا الوضوح في السياسة الأمريكية إلى تجاوز هذه المراهنات؟

ربما سيكون الجواب البسيط هو: لأن ذلك يعني الصدام مع الولايات المتحدة. وهو يعني هذا بالضبط إذا كان الهدف الحقيقي هو حل الصراع العربي الصهيوني على أساس قيام «دولة فلسطينية مستقلة». لكن ذلك ليس وارداً في رؤية لا النظم ولا النخب تلك، التي، بالتالي، لا تجد سوى استمرار المراهنة على السياسة الأمريكية على أمل أن تتحقق هذه «المعجزة». إنها تؤسس كل سياستها على أن الحل يجب أن يتحقق ضمن الرعاية الأمريكية وليس في الصراع معها، ولهذا تأمل في حل أميركي لوضع الدولة الصهيونية في المنطقة وليس فيما يتعلق بـ «القضية الفلسطينية» فقط. لأنها تنطلق من أنها ليست في مواجهة معها، أكثر من ذلك إنها في «ترابط

تبعي» معها. هذا «الترابط»، المبتدئ بالاقتصادي، والواصل إلى مصالح الفئات المسيطرة، هو الذي يجعل كل ميل لتسوية الصراعات ينطلق من «التفاهم» مع الولايات المتحدة، والذي يفضي في الأخير إلى قبول ما تريده هي.

المسألة بالتالي هي ليست مسألة «خطأ معرفي» فيما يتعلق بالنظم، أو سوء تقييم للسياسة الأمريكية، حيث أن ممارستها باتت (كما كانت) أكثر من واضحة، بل هي مسألة ترابط تبعي يجعلها تؤسس سياساتها على أساسه، وتبني حلول المشكلات انطلاقاً منه، حتى وهي ترى ضرراً يطالها، أو أن الحل المطروح لا يخدمها تماماً، أو لا يتوافق تماماً مع تصورها هي.

إذن، سنلمس بأن القاعدة الأساس هي هذا الترابط، الذي تتحدد على ضوئه كل السياسات التي تخص وضع المنطقة، ومنها طبعاً الصراع مع الدولة الصهيونية. ورغم الوضوح الشديد لطبيعة العلاقة بين الرأسمالية الأمريكية (وكل الرأسماليات) والدولة الصهيونية، التي هي علاقة عضوية (علاقة ترابط بنيوي)، والتي تجعل كل الإدارات الأمريكية تنطلق من أولوية المصالح الصهيونية، لأنها مصالحها هي بالذات. رغم الوضوح الشديد فإن النظم لا تجد سبيلاً غير التمسك بذاك الرابط، وبالتالي الأمل في الوصول إلى حل للصراع العربي الصهيوني، لأنه يؤثر على وضعها كله. وهو الأمل الذي سيبقى مستمراً، والذي يفرض تصعيد المراهنة في كل لحظة، لأن ذلك يؤسس لإعادة إنتاج الرابط المشار إليه.

لهذا فإن قاعدة حل الصراع العربي الصهيوني هي التوافق مع السياسات الأمريكية، والانطلاق من «القرار» الأميركي في هذا الشأن. إنها الحكم وليس الخصم، وما تبدو خصومة يجب أن تخضع للحكم الذي تصدره هي. وهذا يعني، في الأخير، القبول بما تريده هي، بغض النظر عن الحقوق، والمصالح الوطنية.

وبالتالي ليس مستغرباً تحوّل المراهنة إلى قدر، حيث ليس من خيار هنا غير ذلك. إن الترابط يجعل كل مسائل الخلاف هي محل «تفاوض»، وتخضع لتحكم القوة المسيطرة في هذه العلاقة. وليس من إمكانية إلى خيار آخر، أو حتى التفكير في خيار آخر.

على ضوء ذلك سوف نغرق في مراهنات جديدة، وسوف تبقى قوى ونظم تأمل ما لا أمل فيه.

نيسان ٢٠١٠

إعادة إنتاج الحرب على الإرهاب

ما ميّز الموقف من نجاح باراك أوباما هو الأمل في إنهاء «الحرب على الإرهاب» التي أعلنها جورج بوش الابن منذ سنة ٢٠٠١ بعد الحادي عشر من سبتمبر. وخصوصاً أن كل التحليلات كانت تنطلق من أن الحرب في العراق أفضت إلى «هزيمة منكرة»، وأن الوضع في أفغانستان يزداد سوءاً. ثم كانت الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميريكي، وتفاقم العجز في الميزان التجاري والمديونية مما يفرض تقليص ميزانيات الحرب. كل ذلك كان يؤسس لتصور ينطلق من أن نجاح باراك أوباما أتى في سياق «القرار» الذي يقتضي التخلي عن «الحرب على الإرهاب» وتسوية كل المشاكل العالمية بالتوافق مع الأطراف الأخرى.

ورغم أن سياسة أوباما التي أعلنها خلال حملته الانتخابية كانت تقرر الانسحاب من العراق، فقد كانت كذلك تقرر توسيع الحرب في أفغانستان من خلال زيادة عديد القوات هناك، وبالتالي زيادة الميزانية الحربية. رغم ذلك، تبلور التصور بأن «الحرب على الإرهاب» قد أصبحت من الماضي، وأن أميركا تنسحب من حروبها، مهزومة أو مضطرة.

لكن الأمور على الأرض كانت تشير إلى مسار آخر. فرغم أن «الإفاقة من هذا الأمل» ارتبطت بحادث محاولة تفجير الطائرة، وربط منفذها بتنظيم القاعدة في اليمن، وبالتالي توسيع الحرب ضد هذا التنظيم هناك. ثم أيضاً الظهور المفاجئ لأسامة بن لادن يعلن بأن التنظيم هو الذي حاول تفجير الطائرة. رغم ذلك فإن متابعة الوضع منذ استلام أوباما الرئاسة توضح التالي:

(١) لقد جرى تشديد الضغط على الحكومة الباكستانية من أجل تطوير الحرب على طالبان باكستان انطلاقاً من أن تنظيم القاعدة يتخذ المناطق التي تسيطر عليها مرتكزاً له. وأنها كذلك تدعم وتشارك في الحرب التي تخوضها طالبان أفغانستان ضد الاحتلال الأميركي. وبهذا فتحت حرب قاسية في باكستان تشارك فيها القوات الأمريكية عبر الهجمات الجوية وينفذها الجيش الباكستاني على الأرض. وبالتالي توسعت الحرب هناك بدل أن تتراجع.

(٢) أن الإدارة الأمريكية قامت بتوسيع وجودها العسكري في أميركا اللاتينية، وخصوصاً في كولومبيا، حيث أصبح لها سبع قواعد عسكرية. وهي هنا ربما تحضر لحرب وتدخلات ضد فنزويلا وبعض دول أميركا اللاتينية التي يسيطر عليها اليسار (بوليفيا والإكوادور والأورغواي ..)، وهو ما لاحظناه في الانقلاب العسكري في هندوراس.

(٣) ورغم استمرار الحرب في الصومال، والتي أفضت إلى «القرصنة» ضد السفن، والتي أدت إلى التواجد البحري الأميركي، ثم الأطلسي، فإن الإدارة الأمريكية دفعت الحكومة اليمنية إلى خوض الحرب ضد تنظيم القاعدة (هذا قبل حادث الطائرة وربطها باليمن)، رغم أن هذه الحكومة تخوض حرباً ضد الحوثيين (وهي الحرب التي هدفها إظهار «التدخل الإيراني»)، وضد الحراك الجنوبي الذي يعبّر عن الإفقار والتهميش والتخليف الذي فرضته حكومة الشمال على الجنوب بعد الوحدة.

إذن، فإن «الحرب على الإرهاب» كانت تتوسع بعيد استلام أوباما الرئاسة ولم تكن تتراجع، لهذا زيد عديد القوات في أفغانستان وكولومبيا والمحيط الهندي، رغم أنه لم يتراجع في العراق. كما زيدت ميزانية الحرب بدل أن تتقلص. ولقد أتى حادث

الطائرة وحالة الرعب التي تلته، والكشف عن «ارتباط» الفاعل في تنظيم القاعدة في اليمن، و«الخروج المهيب» لصوت بن لادن يعلن استمرار الحرب على أميركا «إلى أن يتحقق الأمن في فلسطين»، لكي يطلق العنان من جديد لـ «الحرب على الإرهاب». لقد نجح أوباما في لحظة لم تكن هذه الحرب قد اكتملت، حيث أن مراجعة التصورات حولها كما طرحت بعد الحادي عشر من سبتمبر تظهر بأن «الهدف التالي» لم يصل إلى نهايته. وأن هناك بلدان يجب أن تدمر وأن تحتل، وأن انتشار القوات الأمريكية عبر العالم لم تصل إلى مداها المرسوم.

لقد كانت باكستان من الأهداف المحددة، حيث أن كونها «دولة نووية»، وتبين بأن علماؤها قد باعوا الأسرار النووية لأكثر من بلد «مارق»، وربما من سوء القدر بأنها فعلت ذلك وهي «دولة إسلامية»، والحرب على الإرهاب مخصصة أو مرسومة تحت شعار يوحي بالإسلام، إن كونها كذلك كان يضعها ضمن الدول المستهدفة. وها هي تُدفع إلى الفوضى والتفكك، حيث ستكون هناك «ضرورة» في لحظة لتدخل أميركي يضع اليد على المنشآت النووية وعلى القنبلة النووية. ولا شك في أن تصريحات غيتس وزير الحرب بإمكان أن تشعل القوى الأصولية الحرب بين الهند وباكستان، تؤشر إلى ميل لتوسيع الضغوط على باكستان عبر إغراقها في حروب متعددة تقود حتماً إلى الفوضى والتفكك.

وكولومبيا كانت واردة في إستراتيجية «المحافظين الجدد»، وربما كان توسع المد اليساري في أميركا اللاتينية يفرض البدء بـ «الهجوم المعاكس»، كما لاحظنا في الهندوراس. لكن اليمن وضعت ضمن «الدول الفاشلة» التي يجب التدخل فيها منذئذ، من أجل السيطرة على مدخل البحر الأحمر وتوسيع السيطرة على المحيط الهند، لكن أيضاً من أجل توسيع الفوضى والتفكك في كل الجزيرة العربية وصولاً

إلى السعودية التي هي ضمن الدول المشمولة بـ «الهدف التالي». وربما كانت الإدارة الأمريكية «الجديدة» تعمل على تعزيز سيطرتها على هذه المنطقة في سياق استمرار توسيع الحصار على إيران كذلك، والتحضير لمعالجة ملفها، حيث يجب أن تصبح إيران جزءاً من المنظومة الأمريكية للسيطرة على «الشرق الأوسط الموسع» (هذا المصطلح الذي بات في النسيان رغم استمرار تنفيذ السياسات المتعلقة به).

بالتالي فإن «الحرب على الإرهاب» التي رُسمت زمن بوش الابن تستمر كما هي، رغم الحديث عن «الهزيمة في العراق»، وعن الأزمة المالية التي تفرض خفض تكاليف الحروب من أجل إنقاذ اقتصاد أميركا. لكن يبدو أنه قد جرى تناسي السبب الذي فرض على الولايات المتحدة أن تبدأ سياسة السيطرة على العالم عبر الحرب، والتي تتعلق بأنها سعت لحل أزماتها الاقتصادية: الأزمة الاقتصادية العامة التي تنعكس على الدولة (العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري والمديونية المرتفعة)، وأزمة الشركات الصناعية والزراعية نتيجة التنافس العالمي الذي كان يميل لغير مصلحتها ويفرض تراجعها وإفلاسها، كما يفرض العجز في الميزان التجاري. وبالتالي أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتشغيل الاقتصاد (الصناعة خصوصاً) والنهب من البلدان التي يجري احتلالها أو التي يجري ابتزازها، وكذلك ابتزاز حتى الشركات الأوروبية واليابانية في إطار التنافس العالمي.

المحافظون الجدد لازالوا في البيت الأبيض على الرغم من «لون البشرة». فلون البشرة لا يغير من طعم السياسة.

جريدة الحياة اللندنية ١/ ٢/ ٢٠١٠.

الأزمة المالية العالمية

هل توقف الحروب الأمريكية؟

الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ أطلقت الفكرة التي تقول بأن الولايات المتحدة باتت في وضع يفرض عليها حتماً الانسحاب من حروبها، وتهدئة الأوضاع العالمية لكي تتفرغ لحل أزمتها هذه. حيث أن تكاليف الحرب أصبحت عبئاً هائلاً على اقتصادها المتصدع. خصوصاً وأن تكلفة حروبها منذ الحادي عشر من سبتمبر إلى سنة ٢٠٠٧ بلغت، وفق تقديرات جوزيف ستغليتز، ثلاثة تريليونات دولار. وبالتالي فإن الأزمة الراهنة أدخلتها في وضع يفرض إعطاء الأولوية لحلها، وتخفيض كلفة حروبها في سياق الحل الشامل لهذه الأزمة.

إن النظر من هذه الزاوية ربما لا يكون دقيقاً، حيث أن كل الحروب التي خيضت استندت إلى الأزمة التي كانت تتبلور منذ سنوات سبعينات القرن العشرين، والتي تمثلت في منافسة كانت توقع الصناعات الأمريكية في أزمات، كما كانت تجعل الميزان التجاري الأميركي يميل إلى خسارة فادحة، إضافة إلى ما كان يقوده كل ذلك من عجز في الميزانية الفيدرالية ومديونية مرتفعةتطال الدولة والأفراد. وكان الشعور المهيمن هو أن الاقتصاد الأميركي في انهيار، وأن السيطرة العالمية للولايات المتحدة في تراجع.

وكان استنادها إلى الأزمة نابعاً من اعتبارات تخص الاقتصاد الأميريكي من جهة، حيث أن تداخلاً عميقاً يقوم بين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية

(وهو ما أسس لنشوء المجمع الصناعي العسكري)، الأمر الذي يعني بأن الحرب هي المجال الذي يدرّ الأرباح الباهظة على القطاع الصناعي، وبالتالي يحرك مجمل الاقتصاد الذي ينوء تحت حالة من الركود طويلة الأمد. الأمر الذي يجعل الحرب هي سياسة اقتصادية مربحة.

لكن، من جهة أخرى، كانت الحروب هي المدخل للسيطرة على النفط والأسواق، وهما عنصران ضروريان من أجل كبح اختلال التنافس القائم بين الشركات الأمريكية والشركات الأوروبية (والى حد ما اليابانية). وبالتالي فقد قادت الحروب منذ نهاية الحرب الباردة إلى التحكم بالمنابع الأساسية للنفط في الوطن العربي، واحتكار سوق العراق بعد احتلاله، ونهب أموال النفط من خلال سياسة «إعادة الإعمار». وضبط الوضع في الخليج العربي من خلال الوجود العسكري المباشر، وبالتالي التحكم بالفوائض النفطية.

وإذا كان نجاح باراك أوباما قد أوحى، أو أعطى الأمل، بانسحاب أميركي من كل الحروب التي دخلت فيها الإدارات السابقة، فإن ما وعد به هو تهدئة الحرب في العراق وتوسيعها في أفغانستان، ولم يقل سوى ما هو عمومي فيما يتعلق بنهاية الحروب. وبالتالي فإذا كان قد قرّر إضافة ثلاثين ألفاً من الجنود هناك، فقد طالب بزيادة ميزانية الحرب بدل أن يميل إلى تقليصها انطلاقاً من الأزمة ذاتها التي يُبنى عليها الوهم بانسحاب من الحرب.

ولكي تكون الأمور أوضح يمكن ملاحظة أن الولايات الأمريكية ضغطت على باكستان لتوسيع الحرب ضد طالبان باكستان، وهي الصيرورة التي قادت إلى بدء إدخال الفوضى إلى هناك، وتحولها إلى «دولة فاشلة». حيث أن الحرب مع طالبان هناك لا تسمح سوى بنشوء الفوضى نتيجة قوة هذا التنظيم وسيطرته على مناطق

واسعة، وتداخله مع بنى أجهزة المخابرات الباكستانية، والصراعات التي تحكم بنية الدولة. إذن، فقد توسعت الحرب إلى باكستان، ولسوف يتورط الجيش الأميركي فيها أكثر من المشاركة الجوية. وهنا سنلمس توسع الحرب في تلك المنطقة بدل تراجعها. وسنشير إلى أن هدف الولايات المتحدة الذي رسم منذ الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ هو «وضع اليد» على القنبلة النووية الباكستانية. وربما هذا ما سنلمسه في الفترة القادمة.

وأيضاً يمكن ملاحظة الضغط الأميريكي على اليمن الغارق في صراع مع شعب الجنوب من جهة ومع الحوثيين من جهة أخرى، من أجل تطوير الحرب ضد «تنظيم القاعدة»، والتدخل المباشر عبر الضربات الجوية، ثم الحديث عن وجود عسكري. ولقد سبق ذلك التدخل البحري في باب المندب الذي أقره الناتو. بمعنى أن اليمن ستصبح قاعدة عسكرية أمريكية، وأنها تتجه إلى حرب مستمرة ربما توصل إلى التفكك. إن اليمن ستكون ساحة حرب أمريكية جديدة بالتالي.

وكنا، كذلك، قد لمسنا توسيع القواعد العسكرية الأمريكية في كولومبيا، والعودة إلى التدخل في أميركا اللاتينية. وكذلك تبقى الحرب على إيران قائمة بالترابط مع دور الدولة الصهيونية، التي أيضاً تحضّر لحروب جديدة.

هذه الصورة التي تبدأ بزيادة ميزانية الحرب، وبدء التدخل في عدد من المناطق، والتي ربما تمتد إلى شمال أفريقيا وأفريقيا عموماً، لا توحي بأن إدارة أوباما تميل إلى الانسحاب من الحروب، بل سيبدو بأن الإستراتيجية التي رُسمت منذ رئاسة بوش الابن (وربما منذ سنة ١٩٩٠) لازالت مستمرة، وأن توسيع الفوضى العالمية لازال يمارس، وأن القواعد العسكرية الأمريكية، والتدخل العسكري في توسع رغم الأزمة التي انفجرت منذ سبتمبر من سنة ٢٠٠٨.

وبالتالي، سنستنتج على عكس كل الذين اعتقدوا بأن الأزمة سوف تفرض انكماشاً أمريكياً، وسياسة تهدف إلى تحقيق الاستقرار، بأن الأزمة ذاتها هي التي تدفع نحو الحرب، وأنها أمل الطغم الإمبريالية الأمريكية لتجاوزها. فإذا كانت الحروب السابقة هي المدخل لتقاسم الأسواق وتجاوز الركود، فإن الوضع الذي بات يشكله الاقتصاد العالمي يجعل المسألة أبعد من تقاسم أسواق وتجاوز ركود، حيث أن هيمنة كتلة مالية هائلة تنشط في المضاربة يبقي الاقتصاد الحقيقي في حالة أزمة مستمرة، مما يفرض أن تكون الصناعات العسكرية وتديرها هما محرك مجمل الاقتصاد، من جهة، كما تكون الفوضى الناتجة عن ذلك مدخل الرأسمال المضارب لنشاط مضاربي أوسع.

هذه هي الفوضى العالمية التي أشار إليها د. سمير أمين منذ بداية تسعينات القرن العشرين، والتي لا تني تتوسع.

شباط ٢٠١٠

(١٢)

من أجل المواجهة
مع المشروع الامبريالي الصهيوني

لكي لا نبقى نكتشف ما هو واضح، ولكي نؤسس على هذا الوضوح، يجب أن ننتقل إلى البحث في الدور الذي يجب أن نلعبه. لقد سقطت أوهام السلام مع الدولة الصهيونية، وتبيّن أن الدولة الأمريكية تسعى فعلاً للسيطرة على الوطن العربي وآسيا الوسطى (المسمى بالشرق الأوسط الموسّع)، من أجل السيطرة على النفط والأسواق، بهدف التحكم بالعالم.

إذن نحن إزاء حرب إمبريالية تقودها الدولة الأمريكية، وتبدو الدولة الصهيونية كجزء عضوي فيها، ومدعومة من قبل الدول الامبريالية الأخرى. هدفها تدمير كل التطور الذي تحقق منذ الاستقلال، وهو ما يوضحه تدمير البنى التحتية في فلسطين والعراق ولبنان، وتدمير مجمل الاقتصاد فيها. إضافة إلى تسعير الصراعات الطائفية من أجل تفكيك البنى الاجتماعية. وبالتالي لتكون السيطرة مكتملة، وتسمح بالهيمنة الطويلة على المنطقة.إننا إزاء موقف إمبريالي يسعى لإبقائنا متخلفين ومفككين، لأن هذا الوضع هو الوضع المناسب لتحقيق السيطرة وتأبيد الاحتلال.

هذه مسائل يجب أن تكون بديهية، وفي خطاب اليسار خصوصاً. وأن تكون في أساس بناء إستراتيجية المواجهة. ولهذا فإن استقلالنا وتطورنا وتوحدنا كعرب لن

تتحقق إلا بالقوة وعبر القوة. إن تحقيق حداثتنا هو معركة ضد الطاغوت الامبريالي الصهيوني. وإن رفاهنا ليس ممكناً دون الحرب ضد القوى الامبريالية، خصوصاً هذه التي باتت تحتلنا في فلسطين والعراق، والتي تدمر لبنان وتسعى للسيطرة عليه، وتنشئ القواعد العسكرية في الوطن العربي من الخليج إلى الجزائر.

هذا أساس واضح لبناء إستراتيجية مقاومة، لكنها تقوم على تحقيق التغيير الداخلي من أجل أن يصبح ممكناً بناء القوى القادرة على تحقيق هذه الإستراتيجية. وبالتالي فإن المواجهة مركبة ومتداخلة، حيث لا نستطيع بناء القوى مع وجود فئات داخلية ملحقة بالمشروع الامبريالي. كما أننا لا نستطيع غض النظر عن الخطر الامبريالي الصهيوني الذي بات يخوض حروبه ضدنا، ويسعى للسيطرة والاحتلال.

لكن كل ذلك يفرض الانطلاق من بعض المبادئ التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

(١) لقد باتت المعركة واحدة من فلسطين إلى العراق إلى لبنان إلى كل الوطن العربي، وهي متداخلة مع معركة الشعوب في تركيا وإيران وآسيا الوسطى.

(٢) أن الدولة الصهيونية هي جزء عضوي في السياسة الامبريالية، وهي كيان إستيطاني إستعماري، وجيش «مرتزقة» في مواجهة حركة التطور والحداثة العربية. وهي مركز إقتصادي للشركات الاحتكارية الامبريالية.

(٣) لقد سحق الشعب العربي نتيجة سيطرة فئات طفيلية نهبت المجتمع وإستولت على أموال النفط، ودمرت القطاع العام، ومارست مختلف أشكال الاستبداد. لهذا لا يمكن خوض حرب حقيقية ضد السيطرة الامبريالية الصهيونية إلا عبر إسقاط النظم العربية. وإعادة بناء المجتمع على أساس مقاوم.

(٤) هناك ضرورة لبناء نظم ديمقراطية تمثل الطبقات الشعبية، مع ملاحظة أن

بناؤها يفترض مواجهة المخططات الامبريالية الصهيونية.

(٥) يجب مقاومة كل النزعات التي استشرت في السنوات الماضية، والداعية إلى الاندماج في العولمة وتعميم الليبرالية الجديدة. ويجب مقاومة كل ميل للتخلص من القطاع العام الذي هو ملك الشعب وليس ملك الفئات الحاكمة. وهو أساس التطوير الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

(٦) الحرب هي حرب وطنية تحررية، لهذا يجب تجاوز كل ميل لتحويلها إلى حرب دينية، أو الانطلاق من أساس طائفي في خوضها، لأن كل ذلك لا يوجد الأساس الصحيح لخوضها.

فإذا كانت النظم العربية استبدادية، والفئات الحاكمة تنهب الاقتصاد،وبالتالي إذا كنا في صراع مع هذه النظم لا يمكن تجنبه، فإن ميل الرأسمالية الامبريالية للسيطرة والاحتلال يفرض علينا أن نكون في صراع معها. وضمن هذه المعادلة يجب أن نسعى لتحقيق الاستقلال والوحدة والتطور والديمقراطية. وحيث تبدو الفئات الرأسمالية المحلية الحاكمة تابعة للرأسمالية الامبريالية، وبالتالي مساعدة لها على تكريس التخلف والفقر والبطالة والنهب والاستبداد.

إننا كيسار معنيون ببلورة مشروع نهضوي مقاوم يقوم على فعل الطبقات الشعبية، من أجل هزيمة الرأسمالية التابعة التي تتحكم بالسلطة، ومواجهة المشروع الامبريالي الصهيوني.

موقع الحوار المتمدن ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦.

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة